جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية و البرواقية - خلال الفترة 2023--2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

من اعداد الطالبين:

- بن علال اسحاق
- قاسم أيمن

تحت اشراف الأستاذ

د - باصور كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د.بوخرص عبد العزيز	أستاذ محاضرأ	المدية	رئيسا
د.باصور كمال	أستاذ محاضرأ	المدية	مشرفا
د.بن لكحل محمد أمين	أستاذ محاضرأ	المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و بتوفيقه تحدد المقاصد و الغايات

و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين ، المصطفى طه الأمين .

أول الحمد و الثناء لله عز و جل أن اختصنا بتوفيقه و صفوته لنا على

كثير ممن خلق .

الى دكتورنا و أستاذنا المشرف على المذكرة الدكتور **كمال باصور**

على تقديمه لجميع أشكال المساعدة

و لم يبخل علينا بأي جهد و سقينا من نحن خبرته .

الى جميع اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالمدية

على رأسهم أعضاء لجنة المناقشة على تقديرهم لهذا العمل.

الى الاساتذة الذين ساهمو في تحكيم الاستبيان و ساعدونا بتوجيههم

الى موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

نخص بالذكر السيد **ليشاني رشيد**

الى كل من ساهم في هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة

شكرا

إهداء

يقول الله عز و جل : (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)
الاية 11"سورة المجادلة"

الحمد لله دائما وأبدا

نهدي هذا العمل الى أبائنا الذين وضوعنا قبل انفسهم

و اطعمونا قبل بطونهم و كل ما رجوه منا أن نصل للأعالي

الى أمهاتنا اللاتي لطالما كانت اغلب اجاباتهم لأي سؤال فقط لنراك في عليين

الى اخوتنا و أخواتنا الذين نقلوا لنا تجاربهم و يرجون ان نكون افضل منهم قدرا و حالا

الى أساتذتنا من أول يوم لأخره الى كل من علمنا حرفا نرجو أن يجازيهم الله عنا

الى زملائنا و أصدقائنا الذين جادت الدنيا أن لاقتنا

و أرسلت تخيط دروب الحياة و نحن برفقة بعض

الى كل عزيز لنا و الى كل من نحن أعزاء عنده

هاته ثمرة جهد السنين و الأعوام نهديها لكم .

مستخلص

مستخلص :

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر التكنولوجيا المالية في البنك الوطني الجزائري بالمدية ، وذلك من خلال دارسة مدى توفر التكنولوجيا المالية في البنك ومعرفة مستوى الأداء المالي البنكي فيه لتحسينه.

و من أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، والأسلوب الاحصائي في الجانب التطبيقي عن طريق استخدام برنامج(SPSS) من خلال قياس العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء البنكي .

ومنه توصلنا من هذه الدراسة أنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية يربط بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي البنكي للبنك الوطني الجزائري في المدى القصير ،بسبب التكاليف المرتفعة التي تنجرعن استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية ،وأن النتائج تظهر على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، تقييم الأداء المالي البنكي، المؤشرات المالية، البنك الوطني الجزائري.

Summary :

This study was made to identify the impact of financial technology in the National Bank of Algeria in Medea , by studying the extent of the availability of financial technology in the bank and knowing the level of banking financial performance in it to improve it.

In order to study this topic, we relied on the descriptive analytical approach for the theoretical side, and the statistical method for the applied side by using the (SPSS) program by measuring the relationship between financial technology and banking performance.

Hence, we concluded from this study that there is no statistically significant effect linking financial technology and the banking financial performance of the National Bank of Algeria in the short term, due to the high costs that result from the use of financial technology techniques, and that the results appear in the long term.

Keywords: financial technology, evaluation of bank financial performance, financial indicators, .National Bank of Algeria

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
كلمة شكر.	
الإهداء.	
مستخلص.	
فهرس المحتويات.	I
قائمة الجداول و الأشكال	V
قائمة الملاحق.	VIII
مقدمة.	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية	
تمهيد.	**2**
المبحث الاول : ماهية التكنولوجيا المالية.	**3**
المطلب الأول : نشأة وتطور التكنولوجيا المالية.	**3**
المطلب الثاني :خصائص و اهمية التكنولوجيا المالية .	**5**
المطلب الثالث : أسباب اللجوء الى التكنولوجيا المالية.	**8**
المبحث الثاني :أساسيات حول التكنولوجيا المالية.	**9**
المطلب الأول :خدمات و قطاع التكنولوجيا المالية .	**9**
المطلب الثاني :التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية .	**11**
المطلب الثالث :تحديات و منافع التكنولوجيا المالية .	**12**
المبحث الثالث :شركات التكنولوجيا المالية.	**15**
المطلب الأول :مفهوم شركات التكنولوجيا المالية	**15**
المطلب الثاني :الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية	**16**
المطلب الثالث :طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية	**19**

خلاصة الفصل.	**21**
الفصل الثاني : الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل التكنولوجيا المالية	
تمهيد	**23**
المبحث الاول :الاطار النظري للبنوك التجارية .	**24**
المطلب الاول : مفهوم و خصائص البنوك التجارية.	**24**
المطلب الثاني : أهداف و أهمية البنوك التجارية .	**26**
المطلب الثالث : مؤشرات الاداء البنكي و العوامل المؤثرة فيه.	**28**
المبحث الثاني :معايير تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.	**31**
المطلب الأول : مفهوم و أهمية تقييم الأداء المصرفي .	**31**
المطلب الثاني : المراحل و الركائز الاساسية لتقييم الاداء المالي في البنوك.	**34**
المطلب الثالث : مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية .	**36**
المبحث الثالث : التكنولوجيا المالية وعلاقتها بأداء القطاع البنكي .	**39**
المطلب الأول : التحولات التي مست البنوك التجارية في ظل التكنولوجيا المالية.	**39**
المطلب الثاني : اهداف استخدام التكنولوجيا المالية .	**43**
المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في تطوير اداء البنوك.	**46**
خلاصة الفصل .	**49**
الفصل الثالث : دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري	
تمهيد.	**51**
المبحث الأول : الاطار العام للبنك الوطني الجزائري .	**52**
المطلب الأول : نظرة حول للبنك الوطني الجزائري.	**52**
المطلب الثاني : تقديم للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية.	**54**

المطلب الثالث : اساليب التكنولوجيا المالية المستخدمة في تحسين اداء البنك الوطني الجزائري و كالة المدية .	**61**
المبحث الثاني الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**71**
المطلب الأول : منهجية الدراسة .	**71**
المطلب الثاني : أدوات الدراسة.	**74**
المطلب الثالث : صدق و ثبات أداة الدراسة.	**75**
المبحث الثالث : عرض و تحليل نتائج الدراسة.	**79**
المطلب الأول : التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية .	**79**
المطلب الثاني : التحليل الوصفي لمحاور الدراسة.	**85**
المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة.	**90**
خلاصة الفصل.	**97**
خاتمة.	**98**
قائمة المراجع.	**101**
الملاحق.	**108**

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01-03	تعاريف التكنولوجيا المالية .	6
02-03	قيمة درجة الموافقة لعينة الدراسة.	71
03-03	اختبار التوزيع الطبيعي.	73
04-03	اختبار الاتساق الداخلي للابعاد و محور التكنولوجيا.	76
05-03	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور الاداء المالي.	77
06-03	اختبار الثبات لأداة الدراسة .	78
07-03	توزيع الأفراد حسب متغير الجنس.	79
08-03	توزيع الأفراد حسب متغير العمر.	80
09-03	توزيع الأفراد حسب متغير المستوى الوظيفي.	81
10-03	توزيع الأفراد حسب متغير المستوى التعليمي.	82
11-03	توزيع الأفراد حسب متغير الوظيفة.	83
12-03	المؤشرات الاحصائية لوصف محور التكنولوجيا .	84
13-03	المؤشرات الاحصائية لوصف محور الأداء المالي للبنك.	85
14-03	اختبار الانحدار البسيط للابعاد.	86
15-03	اختبار الانحدار البسيط للمحاور.	87

2- قائمة الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	خدمات التكنولوجيا المالية	10
01-02	محاور بطاقة الأداء المتوازن	40
01-03	الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري	55
02-03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية	59
03-03	الموزع الاوتوماتيكي للاوراق	62
04-03	جهاز الدفع الالكتروني	64
05-03	البطاقة الكلاسيكية	66
06-03	البطاقة الذهبية	68
07-03	بطاقة النخبة	69
08-03	بطاقة الدفع الدولية	71
09-03	تمثيل افراد العينة حسب متغير الجنس	73
10-03	تمثيل افراد العينة حسب متغير العمر	74

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبانة الموجهة لعينة الدراسة	108
02	إستمارة التحكيم	112
03	إختبار الإنحدار البسيط	112
04	نتائج اختبار الاتساق الداخلي للابعاد	113
05	نتائج اختبار الاتساق الداخلي للمحاور	113
06	نتائج ثبات الاستبيان	112
07	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	112
08	نتائج اختبار الانحدار البسيط لبعد خدمات التكنولوجيا المالية	114
09	نتائج اختبار الانحدار البسيط لبعد عملية الاقراض	114
10	نتائج اختبار الانحدار البسيط لبعد التمويل و الاستثمار	115
11	نتائج اختبار الانحدار البسيط لبعد المدفوعات التكنولوجية	115
12	نتائج اختبار الانحدار البسيط لبعد الرقابة	115
13	نتائج اختبار الاتساق الداخلي لمحور التكنولوجيا المالية	116
14	نتائج اختبار الاتساق الداخلي لمحور الاداء المالي للبنك المالية	116

مقدمة

لقد اهتم العالم منذ القدم بتطوير القطاع الاقتصادي عامة و المصرفي خاصة ، لكن الطفرة الحقيقية بدأت عند بروز التكنولوجيا و التي تفرعت لعدة أقسام،كان للقطاع المصرفي من التكنولوجيا المالية النصيب الأكبر،حيث غير هذا النوع من التكنولوجيا عدة مفاهيم و أساليب تقليدية كانت تستخدم منذ نشأة البنوك و المؤسسات المالية.

و بسبب التغييرات التي أحدثتها و الأثر الايجابي الذي كان للتكنولوجيا على العملاء و الأداء البنكي و العمليات البنكية ،كان لا بد على البنوك مسايرة التطورات الحادثة للبقاء على سكة المنافسة و ضمان المحافظة على مكانة في السوق،و التخلي عن العمليات التقليدية التي تستهلك الكثير من الوقت و الجهد وتحتوي على العديد من المخاطرالتي تهدد البنوك و المؤسسات المالية، عكس التكنولوجيا المالية التي تضمن تقديم الخدمات المالية بطريقة سريعة و بدون جهد.

الإشكالية: مما سبق تمحورت إشكالية موضوعنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فاعلية استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي على مستوى البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية؟

تفرع عن الإشكالية الرئيسية للأسئلة التالية:

1- كيف يمكن تعريف التكنولوجيا المالية من الناحية الإقتصادية و ما هي الخصائص المميزة لها؟

2- ما هي أهم المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس الأداء المالي في البنوك التجارية؟

3- ما هو واقع الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل الاعتماد على تقنيات التكنولوجيا المالية؟

4- هل تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي البنكي للبنك الوطني الجزائري بالمدية؟

الفرضيات : من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة قدمنا الفرضيات التالية:

1- التكنولوجيا المالية هي عبارة عن اختراعات وابتكارات في مجال القطاع المالي، حيث تتميز بتحسين الخدمات المالية التقليدية،وتساهم في معالجة مختلف الحواجز المالية والإجراءات المعقدة،وتقديم المنتجات الأفضل تصميما و أكثر رواجا و استخداما من العملاء، ومن خصائصها أنها تختصر على العميل الوقت و الجهد.

2- يتم قياس الأداء المالي في البنوك التجارية بالاعتماد على مجموعة من المؤ شرات (مؤشرات الأداء المالية)،مثل الربحية التي تحكم على أداء وكفاءة هذه المؤسسة المالية ومؤشر السيولة، أيضا لمعرفة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3- إن الاعتماد على تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة أدى إلى تحولات مست البنوك التجارية، تمثلت في قلة التعاملات النقدية وقوة استخدام الأنترنت وذلك بهدف تحسين الأداء المالي،التشغيلي والتوسع قطاعيا وجغرافيا وذلك بتكاليف اقل وبأساليب تعالج المخاطر وترفع من الربحية.

4- يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية وتحسين الأداء المالي البنكي في البنك الوطني الجزائري بالمدية.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في لفت الانتباه لدورالتكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي البنكي، وارتباطها بالمؤسسات المالية والبنكية التي تعد أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، و تأثيرها على الجانب الوظيفي والمالي للأداء البنك الوطني الجزائري.

أهداف دراسة الموضوع: تتمثل أهداف الدراسة في :

- تسليط الضوء على أهمية استخدام المؤسسات المالية والبنكية لابتكارات التكنولوجيا المالية .

- إبراز أهم الابتكارات والتقنيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية التي لها دوركبيرفي تطويرالخدمات البنكية.

- محاولة توضيح مدى استخدام التكنولوجيا المالية على مستوى البنك الوطني الجزائري بالمدية.

- محاولة توضيح مختلف خدمات التكنولوجيا المالية في البنك الوطني الجزائري بالمدية.

مبررات اختيار الموضوع:

- التعرف على أساسيات التكنولوجيا المالية.

- معرفة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تغيير القطاع البنكي.

- معرفة ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تعنى بالقطاع البنكي.

- ارتباط الموضوع محل الدراسة بالتخصص الذي نقوم بدراسته.

المنهج المستخدم: إثبات صحة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يقوم بتناول الإطار النظري للدارسة في الجزء الأول والجزء الثاني ، بالإضافة الى المنهج التحليلي بإستعمال الاستبيان لربط العلاقة بين التكنولوجيا المالية، والأداء المالي للبنك الوطني الجزائري .

حدود الدراسة : ترتكز حدود الدراسة على ما يلي :

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على كل ما يخص التكنولوجيا المالية من خصائص وأهمية وأسباب اللجوء إليها ،إضافة إلى مفهوم تقييم الأداء المالي للبنك، وحاولنا الإلمام بجميع جوانبه ، وبصفة عامة عن دور ومساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنك.

- **الحدود الزمانية:** امتدت هذه الدراسة من فترة 1ماي 2024 الى 20 ماي 2024 .

- **الحدود المكانية:** يتم من خلال الدراسة محاولة تسليط الضوء على مختلف أساليب التكنولوجيا المالية المستخدمة في الرفع من كفاءة الأداء المالي لموظفي البنك الوطني الجزائري وكالة المدية .

الدراسات السابقة: لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، والتي لها علاقة وان كانت جزئيا بموضوع البحث في الجانب النظري، وعليه سيتم تقديم بعض الدارسات السابقة و التي نذكر منها ما يلي:

1- **مليكة بن علقمة ، يوسف سائحي ، مقال بعنوان : دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاعات الخدمات المالية و المصرفي ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد رقم 07 ،العدد 03 ، جامعة سطيف 2018** ، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية و خدمات المالية التقليدية للقطاع المصرفي و المالي، و بالتالي توصلت إلى ان التكنولوجيا المالية تتيح العديد من الامكانيات و المزايا التي لها تاثير كبير في قطاع خدمات المالية و المصرفية. حيث تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في ان دراستنا درست دور التكنولوجيا المالية في قياس وتحسين الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

2- **وفاء حمدوش ،لمياء عماني ، سمية بن علي ، مقال بعنوان : دور التكنولوجيا في في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد رقم 12 ، العدد 04 ، 2021 ابراز دور التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري،** من خلال تحديد دوافع وتحديات تبني التقنيات المالية الرقمية في هذا القطاع ، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مستوى أداء القطاع المصرفي من منظور توسيع الشمول المالي في الجزائر. حيث تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في ان الدراسة ركزت على اداء المصارف ككل ، أما دراستنا فركزت على الأداء المالي للبنوك التجارية .

3- **نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقديم أداء البنوك التجارية الجزائري ، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية و محاسبة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2018.** تناولت هذه الدراسة مدى استخدام و استعمال و تطبيق الأساليب الحديثة من أجل مراقبة التسيير الحسن في البنوك و كذا مراقبة و قياس الأداء البنكي ، و خلصت الدراسة الى ان البنوك الجزائرية عينة الدراسة حيث تتوفر على نظام رقابة يمتاز بالكفاءة . تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في انها ركزت على جانب دور

التكنولوجيا في تعزيز رقابة سير البنوك ، فيما ركزت دراستنا عن مدى تأثير التكنولوجيا في الأداء المالي للبنوك التجارية .

4- خروبي وهيبة ،دور الرقابة المصرفية و ادارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود مالية و بنوك جامعة البليدة 2 ، 2016 ، تناولت هذه الدراسة مدى استخدام و استعمال و تطبيق الأساليب الحديثة من أجل ادارة المخاطر التي ممكن ان تهدد العمل المصرفي ، و خلصت الدراسة الى بنك التنمية المحلية يحترم كل القواعد الصادرة من البنك الجزائري و الموافقة لمتطلبات بازل 2 و 3 ، تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في انها ركزت على مدى تأثير التكنولوجيا في ادارة المخاطر المصرفية ، فيما ركزت دراستنا عن مدى تأثير التكنولوجيا في الأداء المالي للبنوك التجارية

5- بوخاري سعدية دور الحوكمة المصرفية في تفعيل أداء المصارف التجارية ، دراسة تقييمية لحالة البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة البليدة 2 ،2016، عمدت هذه الدراسة الى الاجابة على السؤال ما واقع الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية و ماهو دورها في تحسين أداء هذه البنوك ، و خلصت هذه الدراسة الى ان البنوك الجزائرية لا تزال في المراحل الاولى من تطبيق مبادئ الحوكمة ، تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أنها تطرقت الى دور الحكمة في تفعيل الاداء ام دراستنا فتطرقت الى دور التكنولوجيا في تطوير الأداء المصرفي.

هيكل الدراسة: من أجل تحقيق الهدف من الدراسة ونظرا لما تستند عليه طبيعة الموضوع ، وفي ضوء معالجة إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول مسبوقين بمقدمة طرحت فيها اشكالية عن الموضوع وخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصلنا عليها كما يلي :

الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية : بحيث نتطرق فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن ماهية التكنولوجيا المالية ، والمبحث الثاني بعنوان أساسيات حول التكنولوجيا المالية، وأما المبحث الثالث يتضمن شركات التكنولوجيا المالية .

الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل التكنولوجيا المالية: حيث نتطرق فيه إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تحت عنوان الإطار النظري للبنوك التجارية، والمبحث الثاني يتضمن معايير تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أما المبحث الثالث بعنوان التكنولوجيا المالية وعلاقتها بأداء القطاع المالي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري بالمدية: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطارالعام للبنك الوطني الجزائري ، وفي المبحث الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث قمنا بتخصيصه إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية عن طريق استخدام استبيان وتوزيعه على البنك الوطني الجزائري بالمدية وتحليله باستخدام أدوات الإحصاء من خلال برنامج spss .

الفصل الأول:
الإطار النظري
للتكنولوجيا المالية

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية من أهم أشكال الإبتكار المالي في السنوات الأخيرة، حيث أحدثت نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المصرفية، وأصبحت منافسا قويا للمؤسسات المالية التقليدية، وذلك بتوفيره لحزمة من المنتجات المالية التي تساهم في تطوير الخدمات المصرفية، وتنظيمها في مجال المدفوعات والتحويلات المالية والإقراض والتأمين والادخار وغيرها.

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تلعب دورا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية، وقد شهد تغيرات وتطورات عديدة في السنوات الأخيرة، وأصبح يواجه العديد من التحديات من بينها اشتداد المنافسة، فأصبح مسعى كل مصرف التفوق والتميز عن الآخر، بذلك عمدت مختلف البنوك إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة، ودخلت مجال الصيرفة الالكترونية، وأنظمة التمويل عبر الانترنت والصراف الآلي، وبطاقات التوفير الالكترونية وغيرها، حتى أصبح البعض يطلق على العمل المصرفي الصناعة المصرفية، ومن أجل تحقيق الكفاءة والفعالية للعمليات والأنشطة التي تقوم بها البنوك، فقد وجهت نصب اهتمامها نحو تحقيق الجودة في خدماتها والعمل على تحسينها بمختلف الطرق والأساليب المساعدة في ذلك.

و في هذا الفصل سنتطرق الى هذه التفاصيل و يقسم هذا الأخير الى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول**: ماهية التكنولوجيا المالية.

- **المبحث الثاني**: أساسيات حول التكنولوجيا المالية.

- **المبحث الثالث:** شركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية هي مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هو اتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية.... ، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية، فأصبحت تقدم من طرف شركات استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية التكنولوجيا المالية ونشأتها وأسباب اللجوء إليها.

المطلب الأول: نشأة و تطور التكنولوجيا المالية:

سنتطرق أولا الى معرفة نشأة التكنولوجيا المالية ثم الى تطورها.

الفرع الأول: نشأة التكنولوجيا المالية:

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنت والهواتف الذكية، مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية، وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثيرمن المجالات ،مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة لعامل التكنولوجيا المالية.

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الأنترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي و توفيرأدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الأنترنت و كل الأنشطة التي تهدف الى توفير الوقت و الجهد وأصبحت الأن تستخدم في عمليات التأمين و التجارة و التداول و منع الغش.[1]

الفرع الثاني: تطور التكنولوجيا المالية:

مرت التكنولوجيا المالية بعدة تحولات وتطورات عبر التاريخ للوصول إلى ماهي عليه الآن، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية ليست ظاهرة جديدة، بل لها تاريخ طويل من اجل تبني التكنولوجيا، وجذورها تمتد إلى النصف الأول من القرن 19م ومرت عبر مراحل يمكن اختصارها فيما يلي:

1- المرحلة من 1886-1967 :

تزامنت مع العولمة المالية،حيث بدأت التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف و السكك الحديدية التي سمحت لأول مرة بنقل سريع للمعلومات المالية عبر الحدود،اضافة الى انشاء أول كابل أطلسي والفداير Fedwire عام 1918 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل فدواير و الذي يعتبر أول نظام الكتروني لتحويل الأموال لتأتي بعدها في عام 1950 بطاقات الائتمان لتخفيف عبئ حمل النقود من قبل داينرز كلوب[2] Diners club .

[1] نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص03- ص04 .

[2] نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2- المرحلة من 1968-2008

شهد أواخر الستينيات والسبعينيات تقدم سريع في أنظمة الدفع الاكترونية، وبالفعل تم تشكيل أساس خدمات المقاصة الآلية الحديثة من خلال إنشاء مكتب كمبيوتر بين البنوك في المملكة المتحدة وذلك في عام ،1968 وتبعه ندام المقاصة في الولايات المتحدة ونظام المدفوعات بين البنوك في عام 1970 ، وتم تقديم Fedwire بعد ذلك بوقت قصير، ونتيجة للحاجة إلى ربط أنظمة الدفع المحلية تم تأسيسSWIFT (نظام التحويلات المالية والمعاملات بين البنوك) في عام 1973، وتلاها بعد ذلك بقليل انهيار بنك هيرستات عام 1974 وهو حدث سلط الضوء على مخاطر زيادة الروابط المالية الدولية، وقد عملت هذه الأزمة كعامل محفز للمبادرة التنظيمية الرئيسة الأولى وهي إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية عام 1975، مما أدى إلى سلسلة من الاتفاقات الدولية، وفي عام 1987 "الاثنين الأسود" الذي شهد انهيار أسواق الأسهم على مستوى العالم كانت الآثار بمثابة تذكير بأن الأسواق العالمية كانت مترابطة تكنولوجيا ، وتم إدخال Circuit breakers نوع من التدابير التنظيمية التي يتم استخدامها لإيقاف جميع عمليات التداول في البورصة بشكل مؤقت(للتحكم في سرعة تغيرات الأسعار) مما حفز المنظمين على إنشاء آليات لتسهيل التعاون، فقد تم وضع أسس الربط الكامل للأسواق المالية للاتحاد الأوروبي بما في ذلك القانون الأوروبي الموحد لعام 1986 ، وعملية التحرر المالي "الانفجار الكبير" لعام 1986 في المملكة المتحدة، ومعاهدة ماستريخت لعام 1992، وقد أظهر التقدم في منتصف التسعينات المخاطر الأولية لأنظمة إدارة المخاطرالمحسوبة، أن التطور استمر مع توفير الإنترنت للخدمات المصرفية بواسطة Fargo Wells في عام 1995 ،كما قدم ظهور الإنترنت في التسعينات التغيير التأسيسي الذي جعل المرحلة الثالثة من Fin Tech ممكنا بعد عقد من الزمن، فخلال المرحلة الثانية لـ Fin Techقدمت الخدمات المصرفية الإلكترونية مخاطر جديدة للمنظمين وذلك لأن عمل البنوك الإلكترونية وفق التكنولوجيا سهل عمليات السحب الفوري، وتوقع المنظمون أن مقدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية سيكونون مؤسسات مالية مرخصة لوصف نفسها بأنها "بنوك"، لكن المرحلة الثالثة من Fin Tech دعت إلى إعادة التفكير بشكل جذري في هذا الرأي .

3- المرحلة من 2008 إلى يومنا هذا:

ما بعد الأزمة المالية 2008 أصبح عصر الشركات الناشئة، مع وجود دافع الابتكار بين المستثمرين و المستهلكين الذين يقودون موجة من المنتجات و الخدمات الجديدة، حتى البنوك الراسخة بدأت في التصرف و تصنيف نفسها كشركات ناشئة، تم فتح تقنيات جديدة لتسهيل إنشاء منتجات مصرفية رقمية باستخدام الخدمات المصرفية المفتوحة و التي تتيح لشركات الطرف الثالث الوصول للبيانات المالية[1]. جعلت منصات الخدمات المصرفية كخدمة Baasبما في ذلك Treezor و Solaris Bank من السهل على البنوك و المؤسسات المالية الأخرى الابتعاد عن الأنظمة القديمة المعقدة لتمكينها من إطلاق البنوك الجديدة.

ولدت البيتكوينBitcoin في عام 2009 متبوعة بالعملات المشفرة الأخرى و استخدام تقنية البلوك تشينChain Block ، يعني اعتماد الهواتف الذكية، بالتالي تصبح الأجهزة المحمولة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الأشخاص للوصول إلى الويب والخدمات المالية الأخرى[2].

كان للتكنولوجيا المالية في هذه المرحلة الأخيرة تطور حديث نوضحه فيما يلي:

[1] سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، جملة آفاق علمية، المجلد 11،العدد03،الجزائر2019،ص725.

[2] Arner.Barbris Ross.the evolution of fintech a new post crisis paradigm university of hong kong faculty of law research No 2015 p 16

تم تطوير التكنولوجيا المالية لمراعاة التغيرات في سلوك المستهلك و كيفية وصولهم للإنترنت في العالم النامي، الدولتان اللتان تتمتعان بأعلى استخدام للتكنولوجيا المالية هما الصين والهند، لم تكن هذه البلدان تتمتع بالبنية التحتية المصرفية المالية كتلك الموجودة في الغرب، و بالتالي تمكنت من تبين حلول جديدة بسرعة أكبر من نظيرتها الغربية.

المطلب الثاني: مفهوم و أهمية التكنولوجيا المالية:

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات التقليدية، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أرخص وأدق وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها وفي معظم الحالات يتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة،و سنتطرق هنا الى تعريف التكنولوجيا المالية و خصائصها مع ذكر أهمبتها.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية

وفقا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المالIOSCO ، "يستخدم مصطلح التقنيات المالية أو Fin Teck لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة و التكنولوجيات الناشئة التي لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية".

1-التعريف الأول : تعرف التكنولوجيا المالية على أنها أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وطورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية إبتكارتكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل" HSBC" و"SWISS CRIDIT "طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم.[1]

2 - التعريف الثاني : قدم جاك ما JACK MA مؤسس منصة alibaba تعريفا مختلفا لها، فان فينتك تأخذ النظام المالي الأصلي وتحسن تقنيته، وهي أيضا تعيد بناء النظام للتكنولوجيا وحل مشكلة نقص الشمول المالي، إذ ينظر لها من ناحية الهدف منها إذ أنها تساهم في توفير خدمات مالية للذين لا يتعاملون مع البنوك في الأغلب.[2]

3- التعريف الثاث : و عرفها صندوق النقد الدولي على أنها "التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات و المنتجات.[3]

4-التعريف الرابع : عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها أي ابتكار أو تكنولوجيا مالية ينتج عنها نموذج أعمال أو عمليات أو منتجات جديدة له تأثير على الأسواق، والمؤسسات المالية.[4]

و من التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريف للتكنولوجيا المالية على أنها تكنولوجيا تستخدمها الشركات الناشئة متحدية الشركات التقليدية وهي الابتكارات التي تساعد على تحسين الخدمات المالية المقدمة مما ير فع من كفاءة وجودة الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها وسهولة الوصول على جميع المتعاملين بسرعة وأمان وكذلك مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي بحيث تغير الأدوات التقليدية بأدوات حديثة تعتمد على التكنولوجيا وبرامج وتطبيقات معقدة في خدمات الدفع والتحويل.

---

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، ،الجزائر ، المجلد 8،العدد1، 2018 ص401.

[2] وداد بن قيراط، عثمان عثامنية، إقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2022 ،ص 6.

[3] Chikako Baba, a. Fintech in Europe: Promises and Threats, IMF, Européen Départements, 2020, p12

[4] ابتهاج إسماعيل،واخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات في تعافي القطاع المصرفي في مرحلة كوفيد 19 (دراسة إستطالعية)، مجلة دراسات محاسبية والماليةGAFS ، المجلد ،16 ،الجزائر،2021 ص 6.

ونوجز في الجدول الموالي وجهات نظر بعض الباحثين والهيئات حول مفاهيم التكنولوجيا المالية:

الجدول رقم 1-1:مفاهيم التكنولوجيا المالية

الباحث	التعريف
حسب (Oxford English dictionary)	هي برامج الحاسب الآلي والتقنيات الأخرى تستخدم لدعم أو تمكين الخدمات المالية.
حسب MICU & MICU, 2016	التكنولوجيا المالية تمثل قطاع جديد في الصناعة المالية حيث تضم الكم الهائل من التكنولوجيا المستخدمة في التمويل لتيسيرالتجارة وكذلك تضم جميع الابتكارات الجديدة في مجال الخدمات المالية.
مجلس الاستقرار المالي FSB	ابتكار قائم على التكنولوجيا في المجال المالي والخدمات التي قد تؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة التي لها تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية.

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على:

1- حسب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2- OXFORD ENGLISH DICTIONARY

الفرع الثاني : خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن تحديد أهم خصائص التكنولوجيا المالية في الآتي[1]:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية.

- التكنولوجيا المالية بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.

- إن الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا المالية.

- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

- تتسم القيود القانونية للتكنولوجيا المالية بكونها مرنة وتتماشى مع جميع مجالات استخدامها.

- التكنولوجيا المالية تقدم في الأساس ثلاثة أصناف من الخدمات: مدفوعات الهاتف النقال، التمويل الجماعي، والتعاملات البنكية.

- إستخدام التقنيات المبتكرة لتوفير خدمات مالية.

[1]مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد 07 العدد 03 للسنة ،2018،الجزائر،ص93.

الفرع الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية

رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن أهمية كبيرة وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن بين الفوائد التي تمنحها التكنولوجيا المالية نذكر ما يلي[1]:

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية مع من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.

- تسهل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحقيق الإستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الإمتثال للقواعد التنظيمية و ادارة المخاطر.

- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

- يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الاصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

المطلب الثالث: أسباب اللجوء الى التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت اللجوء إلى التكنولوجيا المالية حتمية وليست إختيارية والتي منها:

1-عدم إمتلاك شريحة كبيرة من الأفراد لحساب مصرفي: يعتبر العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقا أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ،التي تبحث على تحسين الخدمات لعملاء البنوك، فمن دون حساب مصرفي لا يمكن الحصول على سجل إئتماني ولا يمكن التحقق من الشخصية، ولن يكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة.

2- إنخفاض نسبة القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة8% من القروض الإئتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بنسبة 18% في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم، وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تشكل نسبة 80% من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 30% من جميع وظائف القطاع الخاص.

3- إنخفاض ولاء العملاء لبنوكهم : ويرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الإستلام حتى ولو كانوا يمتلكون بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم.

4 - مساهمة التكنولوجيا المالية في إنتشار التجارة الإلكترونية :حيث تلعب التكنولوجيا المالية دورا أساسيا، فهي تساهم في تحسين التجارة الإلكترونية والإستفادة من نموها والذي يتوقع أن يصل إلى 4 أضعاف ماهو عليه في سنة 2015 ليصبح 20 مليار دولار بحلول سنة 2020.كما أن نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة في ما يتعلق بالسرعة والأمان والسهولة، بما في ذلك خدمة التقسيط، ستحث العملاء على الإعتماد على هذه الخدمات وبالتالي تعزيز النمو الإقتصادي الرقمي.

[1] بلقاضي شيماء،دور التكنولوجيا المالية و الذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري،مذكرة ماستر في الإدارة المالية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر 2021/2020 ، ص13.

5 - سعي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى عقد شراكات مع الشركات الكبرى: تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صعوبة في الإنطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توفر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وضائفها والدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، ولكن بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتوسع[1] .

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية:

لقد ساهمت تطبيقات التكنولوجيا في إحداث تغيير جذري في مجال الخدمات المالية من حيث السرعة والكفاءة والسهولة ،والتي عملت على تخفيض التكاليف وزيادة العوائد وتقديم خدمة أكثر نوعية وأعلى جودة، حيث تقوم التكنولوجيا المالية بتحسين خدماتها بمختلف أنواعها وذلك باستخدام مجموعة من التقنيات المالية الحديثة لفائدة كل من المستفيد ومقدم الخدمات ويتم تطبيقها في مجموعة من القطاعات التابعة لها، وبالرغم من منافعها وتسهيلاتها إلا أنها تواجه الكثير من التحديات .وفي هذا المبحث سنتطرق إلى خدمات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها والتقنيات المستخدمة فيها، وكذلك المنافع التي تتمتع بها والتحديات التي تعيقها.

المطلب الأول: خدمات وقطاعات التكنولوجيا المالية:

تعمل التكنولوجيا المالية على تسهيل التعاملات المصرفية للأفراد من خلال تحسين الخدمات المقدمة وكذلك القطاعات المصرفية التي بدورها تساعد على مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

الفرع الأول:خدمات التكنولوجيا المالية: تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للمتعاملين التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:[2]

1- خدمات الدفع : وهي النشاطات المصرفية التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم أساليب دفع مختلفة أهمها ما يلي:

- توفير خدمات الدفع عبر الهاتف من أجل تبسيط عمليات الدفع للأفراد.

- توفيرخدمة التحويلات المالية إلى الخارج بأقل تكلفة ممكن.

- تقوم بتسهيل عمليات الدفع عرب الأنترنت.

2- الاستثمار والتمويل: وذلك من خلال ما يلي:

- تقوم التكنولوجيا باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق البساطة في العروض الممنوحة.

- توفير منصات التمويل الجماعي أو الاستثمار في رأس المال.

- تقديم الاستشارة عبر الإنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر.

3- الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة و بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية

[1] زرفاوي نور الاسلام، بو الخلوة محمد الصالح،أثر التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية(دراسة ميدانية في بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة تبسة) ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي ، الجزائر 2021/2020 ص 52 و 53.

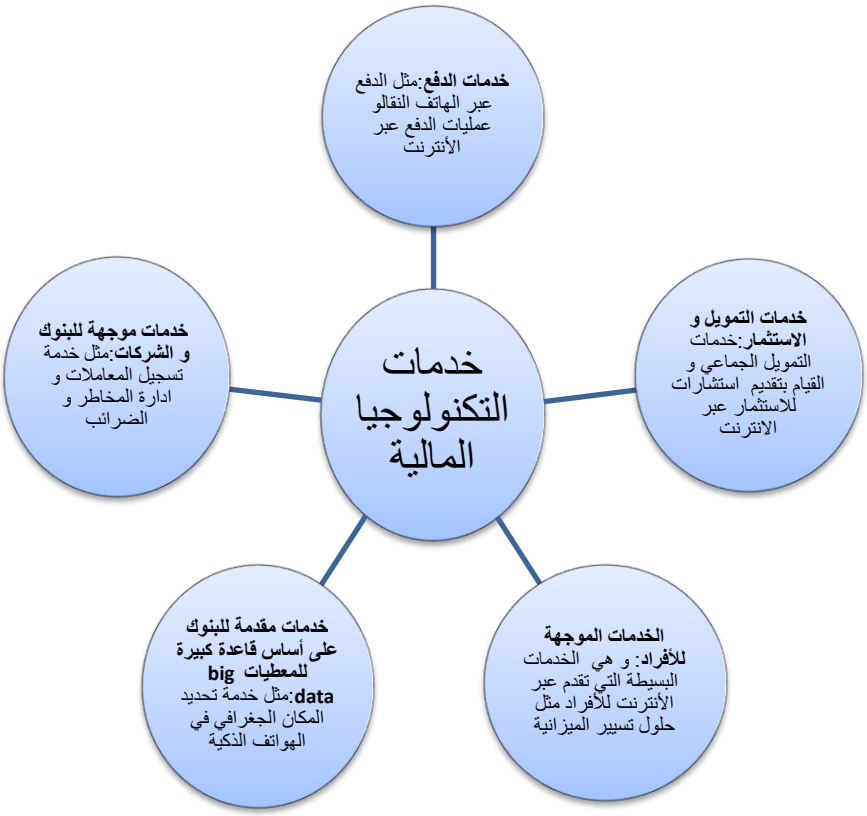
[2] سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ،ص729- ص730.

4- خدمات موجهة للبنوك والشركات : تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك، مثل تقنية البلوك تشين" Blockchain" التي تطور حلول معتمدة فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، وكذا إجراء حلول في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب .....اخ.

5- خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات data big : وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السبرياني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة. تقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

والشكل التالي يوضح خدمات التكنولوجيا المالية التي تطرقنا لها :

الشكل1-1 :خدمات التكنولوجيا المالية



المصدر: سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق علمية، المجلد 11،العدد3 ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2019.،ص 72

الفرع الثاني :قطاعات التكنولوجيا المالية

تشمل التكنولوجيا المالية جملة من القطاعات التي يمكن حصرها في الآتي[1]:

1- قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الأنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية وغيرها.

2- قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: وهي الوظيفة الأساسية التي جاءت الشركات الناشئة لمزاولتها من خلال استقطاب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين تستبعدهم البنوك من سياسات منحها للقروض، ومن أهم النشاطات التي تمارس في هذا السياق ما يلي:

2-1- تدوير المال: وهي منصات الإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدمين.

2-2 التمويل الجماعي: هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عامة الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما.

2-3 منصات مقارنة القروض: هي منصات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تقليص الفجوة بين الطلب والعرض على رؤوس أموال هذه المؤسسات وإمدادها بالتمويل اللازم لنشاطاتها.

3- قطاع تحويل الأموال: من خلال تحويل الأموال وإقراضها بشكل سريع يفوق الآلية الحالية في نواحي السرعة والأمان، التكلفة والسهولة، حيث تساعد في التخلص من الوسطاء التقليديين والضوابط القانونية المتزايدة لنقل الأموال بالشكل الذي يزيد من حرية نقل الأموال عالميا.

4- إدارة الثروات: يتضمن جانب إدارة الثروات مجموع شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم النصح والمشورة وإدارة الثروات، كما تقدم مؤشرات مجمعة عن الثروة الشخصية.

5- التأمين: تقدم منتجات مرنة تلائم احتياجات عملاء التأمين، كما تقدم حلول أكثر كفاءة لتقييم مخاطر شركات التأمين في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية:

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية، نوجزها فيما يلي[2]:

1- البيانات الضخمة: هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات، لا سيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية.

2- سلسلة الكتل (البلوكشين) :هي عبارة عن برنامج لا مركزي ومفتوح لجميع الذين يؤدون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجلا عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه، وهي تقنية مشفرة وشفافة. وفي

[1] جابر سطحي، زينب فيلالي، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي، ملتقى مستقبل المالية الاسلامية الجلسة الرابعة ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة،2021،ص 305-ص306.

[2] ليلى بوزيد ،اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج- ،مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و والعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي- الجزائر -2022/2021 ص11-ص12.

هذا الإطار تعمل شركة " فيزا إنك " من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام " Connect visa B2B "، والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين الشركات .

3- العملة المشفرة: هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية " البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تميز بسرعة تسوية المعاملات، تخفيض الرسوم، القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير، والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها .

4- العقود الذكية :وهي برمجية مؤلفة من مجموعة من الكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين. يتم تشغيل البرمجة فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى المنصات. وتتميز هذه العقود الذكية بالاستقلالية مما يوفر في التكاليف، الأمن والحماية، صعوبة اختراق البيانات، والكفاءة في استخدام الوقت بحكم أنها ملفات الكترونية.

5- الذكاء الاصطناعي :تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر ، وتساعد هذه التقنية البنوك على مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الغش والاحتيال، التحليلات، إنشاء التقارير، وأتمتة العمليات الآلية.

6- الحوسبة السحابية :عرفت ميكروسوفت الحوسبة السحابية بأنها تقدم خدمات الحوسبة ا(لخوادم، والتخزين، وقواعد البيانات، والشبكات، والبرمجيات، والتحليلات وأكثر من ذلك) عبرالأنترنت، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الأنترنت، وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات .وتوفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقدم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها عملاء اليوم.

المطلب الثالث: مخاطر و تحديات استخدام التكنولوجيا المالية:

تواجه التكنولوجيا المالية عوائق وتحديات كثيرة منذ التحول الرقمي والاتجاه الى التعاملات البنكية والدفع الإلكتروني بدلا عن التعاملات التقليدية، نتيجة وجود بعض العقبات الفنية بن المؤسسات المالية والخدمات المقدمة .لذلك سوف نستعرض هنا أبرز المخاطر و التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية و أيضا المنافع التي تتميز بها.

الفرع الأول: مخاطر التكنولوجيا المالية

فيما يخص المخاطر الناجمة عن مؤسسات التكنولوجيا المالية، يمكن رصد مستويين من المخاطر المستوى الأول هناك مشاكل تتعلق بالتكنولوجيا عموما نذكر منها:

- اختراق بيانات الأفراد. [1]

- التحايل الإلكتروني.

- عدم تطور آليات حماية المستهلك الإلكتروني بالقدر الكافي.

[1] خالد بيلوطة ، رمضان براغشة ،أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة– وكالة قالمة- مذكرة ماستر في علوم التسير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر 2021-2022 ،ص 22.

أما المستوى الثاني، هناك مشاكل متعلقة بطبيعة الأنشطة المالية، كعدم توفر شبكات الأمان كالتأمين على الودائع في صناعة الخدمات املالية للمؤسسات غير البنكية التي لا تخضع للتنظيم .مزاحمة البنوك على العملاء، مما يؤ ي إلى تقاسم الإيرادات، في وقت تعاني فيه البنوك أساسا من تراجع الربحية .

ويمكن أن نوضح هذه المخاطر في مجموعة من النقاط وهي كالآتي:

- حقوق المساهمين في الشركات الناشئة غير واضحة وإذا حدث أي خطأ لا يستطيع المستهلك معرفة حقوقه بالضبط.

- اتخاذ القرارات السريعة عند شراء المنتجات المالية عبر الأنترنت وقد تكون غير مناسبة للمستهلكين.

- التعرض لمخاطر التكنولوجيا مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية للعميل أو التعرض إلى الاحتيال والسرقة.

- المخاطر التي تتم عبر الأنترنت مثل تعرض المعلومات البيانات والحسابات إلى الهجمات الإلكترونية وخطرالإختراق.

الفرع الثاني : تحديات التكنولوجيا المالية

تتعرض التكنولوجيا المالية كونها حديثة إلى العديد من العراقيل و التحديات التي تواجه نموها،نتيجة وجود بعض العراقيل الفنية بين المؤسسات المالية و الخدمات المقدمة ،لذلك سوف نعرض أهم و أبرز عوائق وتحديات التكنولوجيا المالية:

1- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام : حيث لا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق. [1]

2- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة.

3- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن فإن التقدم كان محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية. فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان ، ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلائم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.

4- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية ، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة و مكلفة.

5- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا حيث قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجلات للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة أو إنشاء مختبرات تنظيمية ،تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار االبتكارات في البيئة الفعلية.

[1] حمدي زينب ،أوقاسم الزهراء ، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ،مرجع سبق ذكره ، ص 412-413.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية:

تعتبر التكنولوجيا المالية مجالا جديدا وهي تستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال تجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية.

المطلب الأول:مفهوم شركات التكنولوجيا المالية و أسباب ظهورها:

الفرع الأول:تعريف شركات التكنولوجيا المالية

تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية وابتكار خدمات ومنتجات مستحدثة متميزة عما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية[1] .

و فيما يلي بعض تعاريف شركات التكنولوجيا المالية :

1- هي شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية.

2- شركات التكنولوجيا المالية هي ابتكارات تكنولوجية مالية حركت المنافسة على مستوى البنوك والأسواق المالية من خلال دخول كيانات جديدة لبيئة الأعمال هاته، وهي شركات ناشئة استفادت في بعض الأحيان من مساعدة البنوك العالمية الكبرى[2].

3- ويمكن أن نعرف شركات التكنولوجيا المالية أيضاعلى أهنا: مؤسسات ناشئة تسعى إلى إيجاد حلول وابتكارات مالية جديدة تسمح بالانتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق والخدمات المالية الحديثة، عن طريق الشبكات والمنصات الرقمية بحيث تمكن العملاء عبر العالم من الوصول والاستفادة من هذه الخدمات.

الفرع الثاني: أسباب ظهور و نمو شركات التكنولوجيا المالية:

تعود أسباب نمو وانتشار شركات التكنولوجيا المالية في الآونة الأخيرة إلى العديد من الأسباب نذكر منها[3]:

1- المنتجات والحلول الجديدة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية تلبي احتياجات العملاء التي لم يسبق أو لم يتم معالجتها بشكل كاف من قبل مقدمي الخدمات المالية الحاليين، مثال على ذلك إدخال تقنية قارئ البطاقات للهواتف والأجهزة اللوحية الذكية التي تتيح الفرصة لكل من التجار والباعة ،سواء كانوا ثابتين أم متجولين من إجراء تعاملاتهم المالية بمرونة ،كما توفر للعملاء و المستهلكين ميزة قبول بطاقاتهم النقدية والائتمانية بسهولة ،إضافة لسياسة الشمول المالي التي وفرتها المنصات الرقمية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،بما في ذلك من مشاريع اجتماعية وإبداعية أثبتت شعبيتها في العديد من المناطق، فشركات التكنولوجيا المالية إكتسبوا ميزة تنافسية من خلال الخدمات والتقنيات المالية الجديدة المقدمة للعملاء كذلك المنصات الرقمية والابتكارات المالية التي تسهل وتتيح لهم مجال أوسع للحصول على خدمات أفضل.

---

[1] كريمة بن حواو، شهرزاد معيرش،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر ، 2021/2020،ص12.

[2] لمياء عمان، وفاء حمروش، نموذج الأعمال القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد ،01 العدد،01 ديسمبر ،2017 ،ص 395.

[3] خالد بيلوطة،رمضان براغشة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة– وكالة قالمة ،مرجع سبق ذكره ،ص26.

2- ثلث البالغين حول العالم لا يمتلكون حسابا مصرفيا، في وقت يحتم على الناس فيه استخدام بعض أشكال الخدمات المالية بين الحين والآخر، وقد دعم ذلك توسيع نطاق شبكة الانترنت وانتشار الأجهزة المحمولة إلى نسبة تصل إلى أكثر من ثلثي البشر ،كون ذلك كله حلقة الوصل بين الاستفادة من الخدمات المالية وعدم إمتلاك حساب.

3- النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية وتضاعف حجمها بمرات عدة خلال السنوات القليلة الماضية، دعم ذلك وجهة النظر التي تركز على إنشاء شركات خدمات مالية رقمية، مما ساهم في ضخ الاستثمارات الهائلة في سوق الشركات التكنولوجيا المالية ليتضاعف الاستثمار في هذا القطاع على مستوى العالم بنسبة 201 % عام 2014 مقارنة من 63 %من إجمالي استثمارات رأس مال الاستثمارات .

4- الخلفية التقنية التي تتمتع بها هذه الشركات أكثر ملائمة نسبيا لتقديم الخدمات في بيئة أصبحت مبتكرة ومتغيرة للغاية، فالتغيرات والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصبحت سريعة و ديناميكية، مما يتطلب وجود شركات و مؤسسات مبتكرة ومرنة في هذا المجال، إضافة إلى نماذج الأعمال الجديدة التي ابتكرتها شركات التكنولوجيا المالية من خلال تطبيق التقنيات الجديدة في بيع المنتجات والخدمات التي أثبتت سهولة استخدامها وتوفيرها فرصا تجارية مربحة .

تتحرك التكنولوجيا بشكل مذهل وسريع في مجال الاتصالات وسرعة انتقال المعلومة مما فرض و جود شركات تجعل من هذا التطور والتغير السريع مرن وسهل من خلال إيجاد ابتكارات وخدمات مالية جديدة.

المطلب الثاني: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها:

الفرع الأول: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

1- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمرعن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود .

2- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروض وخطط عدة للدفع مقابل السلع والخدمات و التي تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري [2] .

3- تصميم محور العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة .

4- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلية، مقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو المصادقة على قرض، يسري هذا في الإقر اض وعند التحقق من الهوية الرقمية.

[1] عماري بختي، غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر،المجلد07،العدد02، جامعة الجزائر، 2019،ص103-ص104.

[2] بن حارث حياة، وآخرون، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 23 ، 2019، ص13.

5- سياسة البيانات : تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم، ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية بإتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

الفرع الثاني: أنواع شركات التكنولوجيا المالية.

تأخذ شركات التكنولوجيا المالية ثلاثة أنواع يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

1 - شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها: يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية من حيث العلاقة إلى تنافسية وتعاونية.

1-1:شركات تنافسية: تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافسا مباشرا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار.

1-2: شركات تعاونية: بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية.

2 - شركات التقنيات المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية : كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

2-1: المؤسسات المالية الكبيرة: وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها مدة طويلة في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليه القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التقنيات المالية بشكل رهيب، وقدمت خدمات متميزة.

2-2:الشركات(المشاريع) الناشئة : يه مشاريع ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مغامر حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا ،قد تنجح المشاريع الناشئة وتنتقل للمرحلة التالية بأن تصبح مشروعا قويا.

2-3: الشركات التقنية العملاقة : على الرغم من أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات آبل وغوغل و فيسبوك حيث تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية.

2-4:الشركات : يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية ، وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

3 - شركات التقنيات المالية بحسب نوع الخدمة المالية: تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد:

[1] لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، التكنولوجيا المالية Fintech ودورها في تعزيز العمل المصرفي (تجربة البنوك الكويتية)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،الجزائر،2021-2022 ،ص24.

3-1:شركات متخصصة في المدفوعات: وهو مصطلح ينطبق على شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق تطبيقاتها وخدماتها بمعاملات الدفع الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر ببلوك تشتين (blockchain)والعملات المشفرة(cryptocurrency) أمثلة عن ذلك نجد شركة (PayPal) و آبل باي (Apple Pay)، شركة سامسونغ .

3-2:**شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسة الكتل):** هي عبارة عن شركات تقدم خدمات العملات الرقمية المشفرة ومثال على ذلك نجد شركة " بيت اويسيس" (BitOasis)بالإمارات ، وهي أول شركة ناشئة في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البتكوين وارساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقعات المتعددة وتقدم معايير أمان عالية[1].

3-3:شركات خاصة بالعقود الذكية : تعرف العقود الذكية على أنها عقود ذاتية التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشتري وبائع، على هيئة تعليمات برمجية يتم تخزينها باستخدام تكنولوجيا السجلات المتسلسلة Blockchain وهذه التكنولوجيا بمثابة دفتر الأستاذ اللامركزي الذي يدعم أيضا عملات البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة وكمثال على ذلك نذكر آلة البيع" Vending Machine " الموجودة في المولات والتي يمكن من خلالها شراء الحلوى أو حاويات المرطبات وغيرها مقابل وضع عملات معدنية في الآلة[2].

3-4:شركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي: عبارة عن برنامج متقدم عن الحاسوب قادر على تنفيذ المهام بطريقة ذكية بتوفير مستشارين ومخططين ماليين للأفراد تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية عن طريق تحليل السوق مقابل أهدافهم المالية.

3-5: شركات تكنولوجيا التأمين: وهي شركات التكنولوجيا في مجال التأمين وتكنولوجيا إدارة الخطروهي شركات تقدم حلول وابتكارات لإدارة المخاطر مثل شركة هيبو للتأمين، شركة ميترومايل، شركة "SURE"[3].

3-6:شركات تنظيمية: هي الشركات التي تتبنى التكنولوجيا في مساعدة المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية، والتي توافق قواعد الالتزام المالي من خلال رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال وقاعدة إعرف عميلك، والتي يقصد بها الهوية الرقمية بحيث تعرف على أنها عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكد، باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تقليدها أو تزويرها[4].

---

[1] ومضة،بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تقرير التكنولوجيا المالية ،2016،ص 49،موجودة على الموقع الالكتروني التالي :
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/users/user611/ar_fintechmena_wamda.pdf
تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22 افريل 2024

[2] فريد حبيب لبان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل،اتحاد شركات الاستثمار،الكويت2019،،ص49ص50.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز،التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، تقريرصندوق النقد العربي،أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة-2019،ص27.

[4] عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الشكل 1-2:شركات لتكنولوجيا المالية.



المصدر : عبد الكريم أحمد قندوز،التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية ،تقريرصندوق النقد العربي،أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة-2019،ص24.

المطلب الثالث: طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية وسبل نجاحها:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية و دورة حياتها وكيفية نجاحها.

الفرع الأول: طرق عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية وأقل تكلفة.

- تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجو ة على الشبكات الاجتماعية).

[1] سارة موالي مصطفى، مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية- الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2019 ، ص 5.

- إجياد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة.

- إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك .

- ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

وهناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، حيث أن جميع مناطق العالم تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية وهي كالتالي[1]:

1- البيئة الحاضنة المستحدثة : معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى، تمويل الشركات يجري ببطئ في ما يحاول رواد الأعمال بأقل دعم التعامل مع القوانين وإكتساب العملاء وعقد الشركات.

2- البيئة الحاضنة الناشئة : تكتسب المجموعة الأولى من الشركات في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدات إستثمار سنوية، وتزيد الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

3- البيئة الحاضنة المتقدمة : وهي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، تكون صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة، يكون نمو الإستثمار على أساس سنوي بطيئ ولم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من أوروبا.

الفرع الثاني: سبل نجاح شركات التكنولوجيا المالية:

من سبل نجاح شركات التكنولوجيا المالية نذكر ما يلي[2] :

- لكي تنجح شركات التكنولوجيا المالية في القطاعات وتستحوذ على الإهتمام وتستقطب العملاء، فإنها بحاجة للوصول إلى منظومة العمل الأكثر اتساعا.

- يجب على شركات التكنولوجيا المالية التركيز التام على تحقيق النمو من خلال بناء الشركات، وإتباع التكتيكات الفاعلة ، وتجزئة الأسواق، والإعلان، والتعاون .

- ولتحظى بمكانة لها في الأسواق وتحافظ عليها، أمامها فرصة ثمينة للمشاركة في النظام المصرفي المفتوح، في وقت تقدم فيه العديد من البنوك فرصا عديدة للتعاون، وبناء شركات، وتتطلع بنوك أخرى، تستشرف المستقبل ، إلى نسخ علاقات تعاون مع العشرات من الشركات التكنولوجيا المالية في مختلف المجالات،بدءا من المدفوعات ووصولا إلى الإقراض والأمن السيبراني.

[1] مليكة بن علمقة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المصرفية ، مرجع سبق ذكره،ص 92.

[2] براهيمي نهاد، بلامين الهام، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية- دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية- ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية،2022 -2023،ص26.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم في المبحث الأول إستخلاص أن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، من شأنه أن يوفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية لكن بأسلوب مغاير وأكثر سرعة و دقة، كما يمكن أن نقول على أنها استخدام التقنيات مثل: البلوكشن والبيانات الضخمة وغيرها، لتقديم خدمات مالية للمستهلكين من خلال القنوات الإلكترونية (منصات،تطبيقات) بطريقة أسرع، منخفضة التكلفة وأكثر كفاءة و أمان.

أما في المبحث الثاني فتم تبيان أساسيات حول التكنولوجيا المالية من خدمات و قطاعات التكنولوجيا المالية ،التقنيات المستحدثة و كذا التحديات العديدة مثل صعوبة حماية المتعاملين وكذلك إمكانية استعمالها في غسيل الأموال و تمويلات غير المشروعة الأمر الذي جعل الكثير من الدول متخوفة من الإستثمار فيها لكن و بعد إنتشارها الواسع و ضرورة و حتمية إستعمالها أصبحت معظم المؤسسات المالية أن لم نقل جميعها تستخدم هاته التكنولوجيا .

و في المبحث الثالث توصلنا إلى شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية. ولتحظى بمكانة لها في الأسواق وتحافظ عليها، أمامها فرصة ثمينة للمشاركة في النظام المصرفي المفتوح، في وقت تقدم فيه العديد من البنوك فرصا عديدة للتعاون، وبناء شركات، وتتطلع بنوك أخرى، تستشرف المستقبل ، إلى نسخ علاقات تعاون مع العشرات من الشركات التكنولوجيا المالية في مختلف المجالات،بدءا من المدفوعات ووصولا إلى الإقراض والأمن السيبراني.

الفصل الثاني :
الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل التكنولوجيا المالية

تمهيد:

إن من أهم ما يسعى إليه البنك لتحقيقه هو إرضاء العملاء و الزبائن ورفع سقف التطلعات الذي يتماشى مع التطورات التي تمس القطاع المصرفي،والتطور التكنولوجي في هذا القطاع خاصة ، و من أجل تحقيق أعلى ربح و أعلى سيولة ركزت البنوك على التكنولوجيا المالية التي ساهمت و بشكل فعال لبلوغ هذا الهدف ،و كذلك من اجل ضمان المنافسة على المستوى المحلي و الاجنبي و ضمان مكانة في السوق. "على المصارف ان تتبنى التكنولوجيا المالية او أن تخاطر ان تتم تسويتها بالارض "، فهذا ما قاله خبير الإبتكار **جي بي نيكولز** متحدثا عن التكنلوجيا المالية.

و من أجل مواكبة التطور الحاصل في مجال المصارف،يجب كذلك التركيز على الأداء البنكي الذي تهتم به البنوك التجارية و الذي ينطوي تحت معايير تساعد في التحسين من أداء البنوك بشكل أكبر و تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المصارف. و يكون هذا التحسين شاملا لجميع المجالات التي يقوم عليها العمل المصرفي، فوجب على البنوك تبني التكنولوجيا المالية التي تساهم في الاداء المالي من خلال ابتكاراتها التي تختصر معظم العمليات المصرفية التقليدية و و تخفيض التكاليف و مواجهة مختلف التحديات.

ومنه ينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : الاطار النظري للبنوك التجارية.

المبحث الثاني : معايير تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الثالث: التكنلوجيا المالية و علاقتها باداء القطاع المالي.

المبحث الأول : الاطار النظري للبنوك التجارية:

إن البنك التجاري يعتبر حلقة من حلقات الهيكل المصرفي الذي في قمة هرمه نجد البنك المركزي، ثم البنوك التجارية التي تتعامل مع العملاء و الزبائن بشكل مباشر، و يقدم البنك مختلف الخدمات و العمليات التي تجعله قادرا على منافسة البنوك الأخرى.

و سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم البنك التجاري نشأته و مختلف المؤشرات التي تقيس الأداء البنكي و كذلك العوامل و الاسباب التي تؤثر فيه.

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية :

سيتم في هذا المطلب توضيح نشأة و مفهوم البنوك التجارية خصائصها .

الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية

يختلف الكثيرون في نشأة وأصل البنوك بسبب اختلاف المعلومات و المصادر لكن القول الاكيد ان أصلها يعود لإيطاليا بسبب ان جذور كلمة بنك تعود في الأساس الى الايطالية، و بالتحديد لكلمة banco والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون ثم تطورت لتصبح المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم اصبح مفهومها يقارب المفهوم الحالي المكان الذي تتم فيه المتاجرة بالنقود .

ولقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، فنجد أن الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد فصارالصائغ يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الاقتراض، أدى هذا إلى خلق النقود أو إصدارها. فقد نشأت عندما المقترض يأخذ شكل إيصال بدوره للصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي)، ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون ،كما دلتهم على ذلك تجارتهم العديدة من خلال تعاملهم مع البضائع[1].

و يمكننا القول ان البنوك التجارية لم تظهر دفعة واحدة و بشكل كامل للعالم كما هي الأن بل كانت بشكل تدريجي و بتطور متصاعد مس كيفية تعامل الصرافين و مكان تعامل الصرافين ووسائلهم التي يتعاملون بها ،مما دفعهم الى تطوير طرقهم ، وتوسع القطاع المصرفي ككل آنذاك و توسع التعامل الذي كان بينهم و بين عملائهم، و كذلك حاجة الناس الملحة الى المصارف.

تم انشاء أول بنك تجاري في عام 1517م بمدينة البندقية، بعده بحوالي قرن أُسس بنك في مدينة أمستردام في عام 1609 في هولندا، ثم بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 ، بنك انجلترا في 1694،و كذلك بنك نابليون عام 1800م ومن ثُم انتشرت البنوك في كافة دول العالم. ومنذ القرن الثامن عشر للميلاد صارعدد البنوك يزداد بشكل تدريجي، وفي القرن التاسع عشر للميلاد مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا أدى ذلك إلى دخولها في عصرالإنتاج الذي احتاج إلى تمويلا هائلا ، فظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تشبه الشركات المساهمة التي انتشرت أعمالها بشكل كبير، مما دفعها إلى افتتاح فروع لها، كما شهدت هذه الفترة ظهور بنوك متخصصة في الائتمانات الصناعية، والزراعية، والعقارية بعد ذلك اصبحت البنوك تمس معظم المشاريع و المجالات ان لم نقل جميعها .

[1] زياد سليم رمضان ، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1996 ، ص .2

الفرع الثاني : تعريف البنوك التجارية:

يعتبر البنك التجاري في الهرم الاقتصادي هو المؤسسة المصرفية التي تتعامل بشكل مباشر مع العملاء و الزبائن من خلال تقديم مختلف الخدمات التي يطلبها الزبون ، يمكن تعريف هاته المؤسسة من خلال ما يلي :

التعريف الاول : يعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم.[1]

التعريف الثاني : المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء, تبعا للمدة المتفقة عليها، ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد.[2]

فلا يمكن القول أن هذا البنك بنك تجاري ان لم يقبل ودائع بانواعها المتعددة التي تختلف باختلاف نظرة الزبون الى تلك الوديعة، بحيث تعتبر هذه العملية اهم خدمة يقدمها و يقوم عليها البنك التجاري ، الذي عادة ما يستفيد من قبول الوديعة من خلال الاستثمار فيها .

التعريف الثالث :هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي، و تباشر عمليات التنمية و الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشاريع و ما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[3]

باعتباره مؤسسة مالية تقوم عملياته الأساسية على اخذ الأموال من الجهات التي تحقق فائض في احتياجاتها المالية و تقديمها الى الافراد او المؤسسات الذي يعانون من نقص و ندرة في الجانب المالي ، يقترح البنك على الزبائن و العملاء خدمات و طرق جديدة من شأنها المساهمة في التخلص من مختلف العقبات التي تواجه سيرورة عمل البنك ، و كذا المشاكل التي يتلقاها العميل في تسديد الدين او القرض الذي حصل عليه من البنك ،هذا ما أدى الى بروز الدورالجد هام الذي يلعبه البنك في الحلقة الاقتصادية.

الفرع الثالث : خصائص البنوك التجارية :

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن ان تجعلها فريدة و مختلفة عن باقي المؤسسات و هي [4]:

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة، وتعتبرهي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لأخرأو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك .

- تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس و يكون ذلك بناءا على طلبهم و إجراء عمليات المقاصة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993 ، ص.94.

[2] مجمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987 ص .105.

[3] عبد الغفار حنفي ، الاسواق و المؤسسات المالية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2000، ص 24.

[4] براهيمي نهاد ،بلامين الهام ، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية- دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية مرجع سبق ذكره، ص33.

- من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض و هذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين "إيداع و إقراض" أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها و لهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع و القروض و الأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقة، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة.

- و أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدرعائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية ، و تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل اكبر عائد ممكن.

المطلب الثاني : أهداف و اهمية البنك التجاري.:

الفرع الأول : أهداف البنك التجاري:

1- تحقيق أقصى ربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في في الفوائد على الودائع ، و هذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي ان أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في ايراداتها ،و ذلك بالمقارنة مع منشآت الاعمال الاخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها، وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية، فان للاعتماد على الودائع ميزة هامة ، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم اعتماد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته سوف يقفل ابوابه من اليوم الأول .

2- السيولة : يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و من ثم ينبغي للبنك ان يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة و تعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة لأن تزعزع ثقة المودعين و تجعلهم يسحبون ودائهم ، مما قد يعرض البنك للافلاس فلقد اضطر البنك اللبناني عن التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966، و ذلك بسبب زيادة في المسحوبات التي يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية .

3- الأمان : إن الأمان يعني ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديده في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن. من اجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطر البنكية الممنوحة، منها ما يلي :

- سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالالتزامات (سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه) .

- مكانة المؤسسة المقترضة في السوق بين المتنافسين.

- المركز المالي للمؤسسة وملاءتها ومدى توازن هيكلها المالي.

- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.تعرضا لآثار الرفع المالي .فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة بنسبة أكثر ، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر.

- مدة القرض: فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.

- الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها. [1]

الفرع الثاني : أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:[2]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

- بدون المصارف تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة.

- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

- تعتبر البنوك التجارية الاداة الاساسية التي تطبي الدولة من خلالها السياسة النقدية.

- ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.

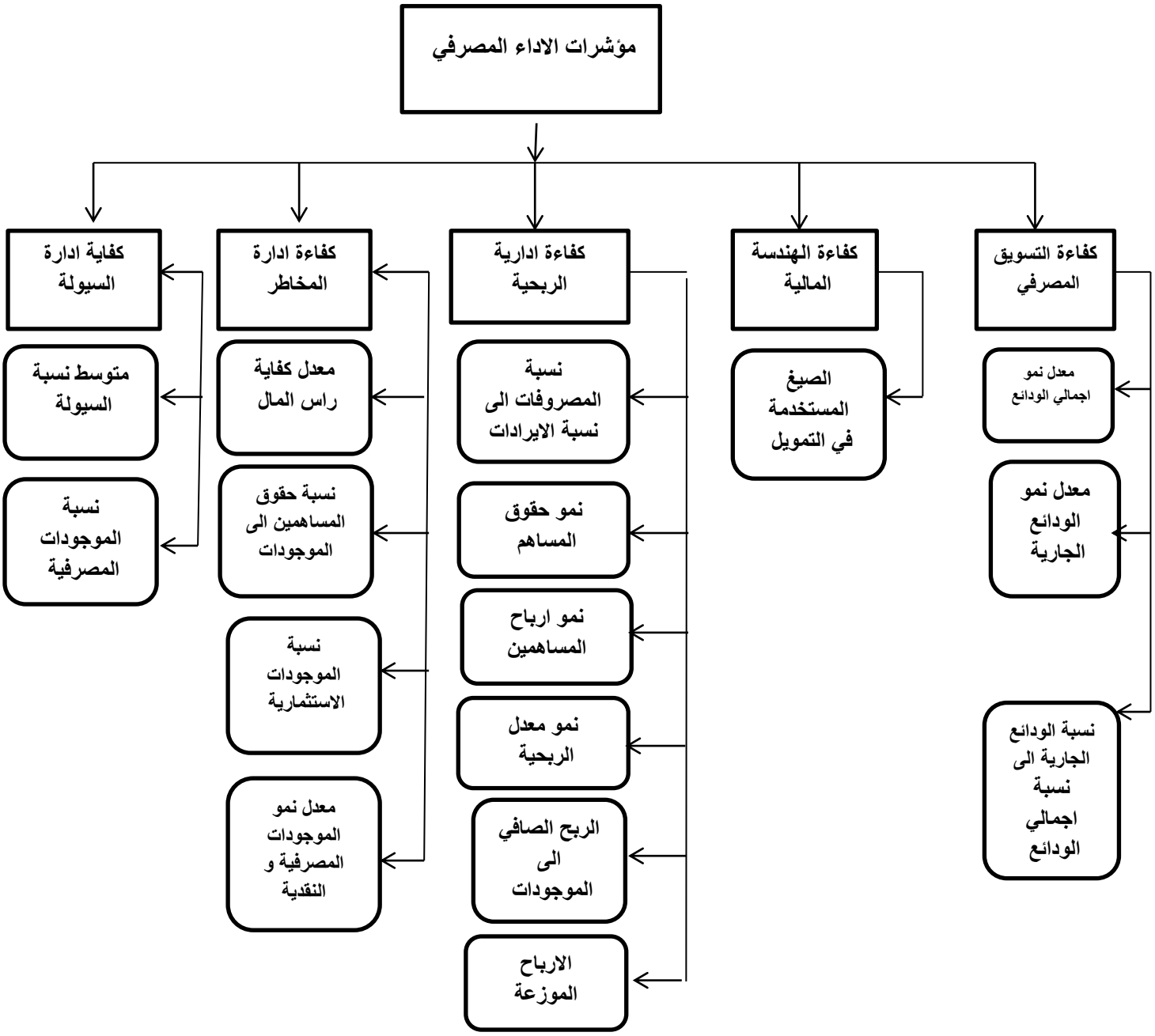
[1] براهيمي نهاد بلامين الهام ، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية- دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] قوادرية خديجة ،قاضي عبد الرزاق ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ، مجلة التحولات الاقتصادية، العدد1 ،2022،ص7

المطلب الثالث : مؤشرات الأداء البنكي و العوامل المؤثرة فيه :

الفرع الاول : مؤشرات الأداء البنكي: يقاس الأداء البنكي من خلال مؤشرات يتم الإعتماد عليها في القياس سنحاول ابرازها من خلال الشكل الأتي :

شكل رقم 02-01 : مؤشرات الاداء المصرفي



المصدر : إبراهيم عبد الحليم عباده ، مؤشرات الاداء في المصارف الاسلامية ،دار النفائس، عمان 2008، ص189.

يمكن التمييز بين عدة مؤشرات للأداء البنكي أهمها :

1- مؤشر كفاءة ادارة الربحية : يعتبر أهم مؤشر يقيس الأداء المصرفي لانه يربط بين الأداء الخارجي و الداخلي للبنك و يمثل الايرادات التي تتكون من مختلف الخدمات التي يقدمها البنك تطرح منها المصروفات التي لابد منها من تشغيل المصرف ، يرتكز هذا المؤشر على مدى كفاءة المصرف في استخدام تلك الايرادات من اجل اعطاء او تطوير الخدمات المقدمة ، يقاس هذا المؤشر من خلال: نسبة المصروفات الى الايرادات نمو حقوق المساهمين و ارباحهم ، نمو معدل الربحية ،الربح الصافي للموجودات و كذلك من خلال الارباح الموزعة حيث ارتفاع اي مؤشر من هاته المؤشرات يدل على ان مؤشر الربحية يزيد بالمقابل الاداء او حالة البنك تتحسن.[1]

2- مؤشرات كفاءة ادارة المخاطر : لا يعني بالضرورة ان ادارة المخاطر داخل البنك هي عملية تستوجب تخفيض جميع المخاطر او تجنبها بل توجد مخاطر على البنك الخوض فيها اذا اراد البنك تحسين وضعيته مع المرافقة و المراقبة المستمرة للمخاطر المتولدة عن بعض العمليات و المخاطر التي قد تنتج من وضعية السوق او التي قد تنتج بفعل قرارات سياسية يقاس هذا المؤشر من خلال : معدل كفاية راس المال ، نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات ، نسبة الموجودات الاستثمارية ، معدل نمو الموجودات المصرفية و النقدية .

3- مؤشر كفاءة التسويق المصرفي : لا يكفي فقط قيام البنك بتقديم خدمات مصرفية ، بل يجب التركيز كذلك على تسويق تلك الخدمات و كيفية ايصالها للزبون و كذلك المرونة في التعامل مع مختلف طلبات العملاء المتنوعة و التي لا تنحصر في نوع او نوعين من الخدمات فقط من خلال مجالين اساسين هما تقديم الودائع و جلب القروض ، حيث يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة نمو الودائع و نسبة الودائع الجارية الى نسبة الودائع الاجمالية.

4- مؤشر كفاءة ادارة السيولة : يعتمد هذا المؤشر على مدى تعامل البنك مع السيولة من خلال الربط بين استثمار السيولة الموجودة داخل البنك و تحويلها الى مشاريع او قروض تزيد من الربحية و ايضا توفر السيولة داخل البنك التي تعزز مواجهة مخاطر السيولة اذ ان ابقاءها كلها او تحريكها كلها يمكن ان يؤدي بالبنك الى الافلاس ، و يقاس هذا المؤشر بنسبة متوسط السيولة المصرفية المتوفرة و بين نسبة الموجودات المصرفية .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الاداء البنكي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الاداء البنكي الى عوامل داخلية و خارجية من اجل تحديد هذه العوامل بشكل أدق نذكر[2]:

1- عوامل خارجية :

1-1: التشريعات القانونية والضوابط المصرفية : تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين، الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدرأكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

1-2: الإستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي: يؤدي زيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى زيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي بزيادة الإقبال والتعامل مع البنوك التجارية، ودليل ذلك إقبال الكثير من عملاء الدول النامية سواء كانوا أفراد أو منظمات إلى التعامل مع البنوك الأوروبية والأمريكية نظرا لما تتمتع به هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي مقارنة مع دولهم النامية.

---

[1] خالد بيلوطة ، رمضان براغشة ، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة، مرجع سبق ذكره، رقم 51.

[2] عبد الحكيم بوخديجة، محمد شبوعات ،اثر عوامل البيئة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة ،الجزائر 2018-2019 ص 14.

3-1: العامل الديني والاجتماعي: لا يفضل بعض العملاء التعامل مع البنوك التجارية كونها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها المصرفية، وبالتالي في حالة وجود البنوك الإسلامية ، يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من البنوك، ومن هنا فان تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العمومية للبنك التجاري، فعلى جانب المطلوبات يحد العامل الديني من قدرة البنوك التجارية في تنمية مواردها المالية، وذلك من خلال قدرة هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم لدى هذه البنوك ، و الى جانب العامل الديني هناك العامل الاجتماعي الذي يؤثر ايضا في أداء البنوك و الذي يعكس مدى انتشار العادات المصرفية او درجة الوعي المصرفي يؤدي الى انخفاض حجم النقد المتداول و ارتفاع حجم الودائع .

2-العوامل الداخلية: والتي تتكون من السياسات المالية و الادارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة املنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة و التركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات [1].

[1] زينب بن عمر ،منال حاج عمار ،تقييم كفاءة الاداء المصرفي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر 2015-2016 ،ص26.

المبحث الثاني : معايير تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية:

من اجل الرفع في الأداء المالي للبنوك و ضمان استمرار حياة و أمد البنك ، تنتهج المصارف عملية تقييم الاداء المالي التي تساهم و بشكل فعال في مراقبة مختلف العمليات المصرفية و مراقبة كل مجال من مجالات عمل البنك اذ لا يمكن الاستغناء عليها ، خاصة مع التطور الحاصل في المصارف و التنوع الذي تشكلت منه عديد العمليات و الخدمات الجديدة و التي قد تنعكس سلبا على عمل المصرف اذا لم يتم مراقبتها و تقييمها ، حيث ترتكز عملية التقييم هاته على عدة مراحل و مؤشرات سيت التطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم و أهمية تقييم الأداء المصرفي:

الفرع الأول : مفهوم الأداء المصرفي :

عرف تقييم الأداء بأنه العملية التي يمكن ان توصل المؤسسة الى أهدافها باستعمال الوسائل المتوفرة و تشمل ثلاث خطوات رئيسية :

- الصياغة النظرية للعمل أو الأداء .

- تحديد وسائل و اجراءات التنفيذ .

- مراقبة و تقييم النتائج.

1-التعريف الأول : يقصد الأداء جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في التوجيهات الادارية ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعاييروالمقاييس المحددة، والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت، كما يقارب عناصرمدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة .[1]

2-التعريف الثاني : تقييم الاداء هو عملية ادارية مكتملة ، و أداة رقابة فعالة تعمل على التأكد من أن النتائج و الأهداف المحققة من عمليات المصرف و أنشطته خلال فترة زمنية محددة مطابقة لتلك النتائج والأهداف المخططة و الوقوف على الانحرافات و تشخيص أسبابها من أجل تحسين و تطوير أداء المصرف.[2]

3-التعريف الثالث: تعرف عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الأهداف المخططة والمحددة مسبقا، بالإضافة الى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.[3]

من خلال التعاريف المذكورة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تحديد ما اذا تم الوصول الى الأهداف الرئيسية أو الفرعية التي وضعها البنك و تحديد المشاكل التي تحول بين المصرف و بين تحقيق الخطة التي عمل البنك على اتباعها من خلال مجموعة مؤشرات أو مقاييس تسهل عملية التقييم و تمنهج هاته العملية.

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المصرفي :

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالاضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال

[1] زينب بن عمر، منال حاج عمار ، تقييم كفاءة الاداء المصرفي في البنوك التجارية مرجع سابق ذكره، ص21.
[2] بوخاري سعدية ،دور الحوكمة المصرفية في تفعيل أداء المصارف التجارية مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2 ،الجزائر، 2015-2016، ص57
[3] عزوزة اماني ،تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مجلة دراسات اقتصادية،العدد رقم 4 ،المجلد 1، جوان 2017 ،ص84

المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، واكتشاف المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، وبالتالي فالاداء المالي يمكن أن يحقق الاستقرار المالي الذي يهدف اليه البنك .[1]

كذلك تبرزأهمية التقييم المالي من خلال أنه:

- يبين قدرة المصرف على تنفيد ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات و اقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.[2]

- يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي في المصرف زمانيا من مدة إلى أخرى ومكانيا بالمقارنة بالمصارف المماثلة الأخرى.

- يكشف عن مدى إسهام المصرف في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق أكبر العوائد بأقل التكاليف والتخلص من الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يعود على المجتمع والاقتصاد بالفائدة .

- يساعد في الإفصاح عن درجة الملاءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف .

- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يسهم في تحسين الأداء .

الفرع الثالث : أهداف التقييم المالي

تحقق عملية تقييم الأداء جملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية[3]:

1- تحسين الأداء والإنتاجية هدف أساسي لكل منظمة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مرورا على أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فإن تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولى لهدف وسيط هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية.

2- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تقييم أداء العاملين وربطه بتقييم أداء المنظمة، مثال ذلك زيادة الربحية بنسبة 10% عن العام الماضي، هل قام رجال البيع بمجهود في كسب ثقة زبائن جدد تؤدي لزيادة الإيرادات ومن ثم زيادة الربحية.

3- تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة، ومن ثم يمكن رسم لاستراتيجيات والأهداف المستقبلية بوضوح بعد تحليل البيئة الداخلية والخارجية من خلال بعض أساليب التحليل مثل "S.W.O.T Analysis " .

4- هدف تقييم الأداء المؤسسي هو التغذية العكسية للمنظمات الفرعية - أي إدارات المنظمة - والنظام ككل للرقابة الوقائية .

5- تقييم الأداء على مستوى المنظمة مرآة للإدارة العليا : تعكس أداء الإدارات والفروع وبالتالي تمكنها من رسم التوجهات والسياسات مثل الترقيات أو زيادة الرواتب أو إدخال تكنولوجيا جديدة .

6- تقييم الأداء المؤسسي يعكس للدولة أداء القطاع التي تعمل فيه المنظمات.

---

[1] محصول نعمان، سراج موصو، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارية، العدد 2 ،المجلد 3 ،ديسمبر 2019 ،ص5

[2] بوخاري سعدية ،دور الحوكمة المصرفية في تفعيل أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص65

[3] نادية سعودي، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية ،اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ،الجزائر، 2017-2018 ،ص26-ص27

7- التقييم الذاتي للمنظمات: فتقييم الأداء على مستوى المنظمات يمكنها من معرفة نقاط الضعف لتقويتها ونقاط القوة لتطويرها والحفاظ عليها.

8- توحيد سلوك العاملين تجاه الهدف الموحد: والذي يرتبط بإستراتيجية المنظمة العامة.

9- زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية التنظيمية، حيث أن القيمة المضافة تعبر عن ناتج طرح المدخلات من المخرجات، والكفاءة في المخرجات الفعلية التي تم إحرازها منسوبة إلى المخرجات القياسية المتوقعة والفعالية هي درجة التحقيق الأهداف التنظيمية.

المطلب الثاني : المراحل و الركائز الاساسية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

تقوم عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية على عدة مراحل و هي:

1- المرحلة الأولى : جمع البيانات والمعلومات الإحصائية، حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية أو قيمة الإنتاج، عدد العمال،الأجور وغير ذلك ....من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري، و قد تكون هاته المعلومات تخص سنة واحدة من خلال الدراسة الميدانية او مجموعة التقارير التي توثق مختلف التعاملات التي تمت داخل البنك بين العمالل أو بين العمال و الرؤساء او خارج البنك أي بين البنك و المؤسسات او الأفراد اخرين .[1]

2-المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

4-المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

5-المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

الفرع الثاني : الركائز الاساسية لتقييم الاداء المالي في البنوك التجارية:

يمكن تلخصيها فيما يلي :

1-التحديد الدقيق للأهداف: لأنها الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء، ولأن الهدف الأساسي للبنك هو تنمية نشاطه وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي. وبالتالي تتطلب عملية تقييم الأداء تحديداً واضحاً ودقيقاً للأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، ويتضمن ذلك

[1] نادية سعودي ، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية ،مرجع سبق ذكره، ص23

تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة المدى وأهداف بعيدة المدى، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لكل الأفراد العاملين في البنك .[1]

2-وضع الخطط التفصيلية: لإنجاز العمل بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة. شريطة أن تتضمن تلك الخطط تحديداً للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علمياً وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها كلما استدعت الضرورة ذلك.

3-تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها. و تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام البنك إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

4-التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء : إذ تقضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها،ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يأتي:

4-1 اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سلفاً؛ انتخاب المؤشرات الأكثر وضوحًا وفهما من قبل العاملين، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقها بسهولة

4-2 ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، و هذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك .

5- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره بما يضمن ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه .[2]

[1] خروبي وهيبة دور الرقابة المصرفية و ادارة المخاطر في تفعيل اداء البنوك التجارية ،اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2 ،الجزائر ، ص40

[2] خروبي وهيبة ، دور الرقابة المصرفية و ادارة المخاطر في تفعيل اداء البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره، ص 41

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية:

الفرع الاول: مؤشرات الاداء المالي في البنوك التجارية :

1- معيار الربحية (ROE)و(ROA)كموذج لقياس الأداء المصرفي :

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالا في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوع.[1]

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA)يعتبر مؤشر للكفاءة الادارية فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، أمامعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيقوم بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر، ويحسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) كما يلي:

- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية .

- معدل العائد على الموجودات او الاصول = صافي الدخل بعد الضريبة / اجمالي الأصول.

2- مؤشر السيولة :

و تعد السيولة من اهم السمات الحيوية التي يتميز بها البنك بصورة عامة على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى فافي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت فإن مجرد الإشاعة عن عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه البنوك إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من المودعين.

2-1 نسبة الأصول السائلة النقدية إلى إجمالي الأصول : عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل. وتحسب كالتالي:

الأصول السائلة / إجمالي الأصول

2-2 نسبة الأصول السائلة النقدية إلى إجمالي الودائع : تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع فهي تقيس إلى مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك وهذه النسبة هي المفضلة في قياس السيولة وتحسب كما يلي:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع= الأصول السائلة / مجموع الودائع

[1] مروى قاسمي ،دنيا ترايكية، دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي -برج بوعريريج ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي،،2021 الجزائر ،ص36

3- مؤشر القيمة الاقتصادية EVA :

يعد الربح الاقتصادي أو الدخل الصافي من أكثر المفاهيم للقيمة الاقتصادية المضافة، والتي تنسب الى بداية التسعينات من القرن المنصرم. تم إحياء هذه المفاهيم تحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة(MVA) ، وليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات المالية ونظام كفاءة الإدارة، بل أيضا كمؤشرات لخلق القيمة، بحيث يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للشركة أو البنك التجاري .هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات،كما أن معيار (EVA)قد أزال كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية.و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة–(تكلفة راس المال*مبلغ الاستثمار)

4- مؤشر كفاية راس المال :

تعرف بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب التمويل والاستثمار التي تقوم بها وذلك عن طريق حق الملكية المتاحة لأصحاب المصرف وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة ومن أهم النسب ما يلي :

1-4 حقوق الملكية الى اجمالي الاصول : تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على الاموال الخاصة في تمويل الاصول و تحسب كما يلي :

حقوق الملكية على مجموع الاصول = حقوق الملكية / اجمالي الاصول

2-4 حقوق الملكية إلى مجموعة الاستثمارات :حيث تقيس مدى قدرة المؤسسة البنكية على إدارة مخاطر الاستثمار بأنواعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر على حقوق والتزامات المصرف تجاه الغير ويتم حسابها كما يلي:

حقوق الملكية إلى مجموع الاستثمارات - حقوق الملكية لإجمالي الاستثمارات المالية

3-4 حقوق الملكية إلى القروض الممنوحة : وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على تغطية الخسائر الناتجة عن قيامه بمنح قروض، نسبة المخاطر فيها عالية من الأموال الممنوحة وتحسب كما يلي :

حقوق الملكية إلى القروض الممنوحة = حقوق الملكية / الفروض الممنوحة

4-4 حقوق الملكية إلى مجموع الودائع : تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، وتفيد في معرفة الأهمية النسبة لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، و ابعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين و المودعين و تعد كهامش امان للمودعين و جيب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاموال و تحسب كما يلي :

نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية = حقوق الملكية / اجمالي الودائع [1]

[1]نعمان محصول ،سراح موصوف، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارية ، مرجع سبق ذكره،ص12.

الفرع الثاني: طريقة camels لتقييم اداء البنك:

1- تعريفه : يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصرالإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.[1]

2- أهم معاييره [2] :

2-1 كفاية رأس المال Capital Adequecy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر و التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2-2مؤشرات جودة الأصول :assets quality :بشكل عام تعتمد على درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول صعبة التسييل ، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهانات و التجارة بالمشتقات.

2-3 مؤشرات سلامة الإدارة management: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية كغيرها من المؤسسات . إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

-معدلات الإنفاق،نسبة الإيرادات لكل موظف ، التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

2- 4 مؤشرات الايراد و الربحية earnings: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات و المؤسسات المالية ، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة.

2 -5 مؤشر السيولة :Position Liquidity :

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الادارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم،ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

2-6 درجة الحساسية لمخاطر السوقية Sensitivity to market risk :

[1] تميسة سهام، تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة ، الجزائر ، 2013-2014، ص 24.

[2] تميسة سهام ، تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ،مرجع سبق ذكره ،ص 25.

يتعلق بالدرجة الاولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعارالسلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

3- طريقة قياسه للأداء المالي :

تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه ليجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار،حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. و تكون درجات التقييم النهائي كالتالي:

- الدرجة الأولى: من 1 الى 1.4 .

-الدرجة الثانية: من 1.5 الى 2.4 .

-الدرجة الثالثة: من 2.5 الى 3.4 .

-الدرجة الرابعة: من 3.5 الى 4.4 .

- الدرجة الخامسة: من 4.5 الى 5 .

إن تصنيف الفروع يحقق الأهداف التالية :

- تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للمصارف

- تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفرو ع الأقل تصنيفا.

- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعار مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.

-.يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللمصارف ككل في آن واحد.

الفرع الثالث: بطاقة الاداء المتوازن:

1- تعريف بطاقة الاداء المتوازن :هي عبارة عن نموذج لتقييم الاداء الشامل للوحدة الاقتصادية يتكون من مجموهة من المقاييس المالية و غير المالية ، التي تبين نتائج تقييم الأداء و تربطها باستراتيجية و رسالة تلك الوحدة من خلال أربع محاور رئيسية هي : محور الزبون – المحور المالي – محور العمليات الداخلية و محور التعلم و النمو. [1]

[1] سامية عون الله ،عواطف ثايت ، بطاقة الاداء المتوازن كالية لتقييم الاداء في المؤسسات الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر ، جامعة العربي تبسي ،كلية العلوم الاقتصادية، تبسة الصفحة رقم 15

2- اهداف الأداء المتوازن :

- اطار متكامل يترجم مشروع المستقبل و استراتيجية المؤسسة في مجموعة متجانسة من مؤشرات الأداء.

- تحويل مهمة و استراتيجية المؤسسة الى أهداف

- تمكن المسيرين من متابعة النتائج المالية .

- تسمح بمتابعة التقدم المحقق في تطور الكفاءات و اكتساب أصول غير ملموسة اخرى .

3-أبعاد بطاقة الأداء المتوازن : إن بطاقة الأداء المتوازن تعمل دائما على عملية تعزيز التوازن لمقياس الأداء الاستراتيجي وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، حيث تقوم بقياس الأداء وفق محاور والمتمثلة فيما يلي[1] :

3-1 البعد المالي: يأتي قياس هذا المحور من خلال مجموعة من الأهداف قصيرة المدى، والتي يمكن إن تتغير بحسب قطاع الأنشطة أوإستراتيجية المؤسسة (كمعدل نمو الأعمال، رقم الأعمال المحقق من المنتجات الجديدة وبحسب المرحلة التي وصلت إليها حياة المنتجات، فإذا كانت في مرحلة النضج فعادة ما يستعمل النتيجة الصافية معدل العائد على الاستثمار، أماإذا وصلت إلى المرحلة النهائية فغالبا ما يتم التركيز على المؤشرات المالية قصيرة المدى كرصيد الخزينة.

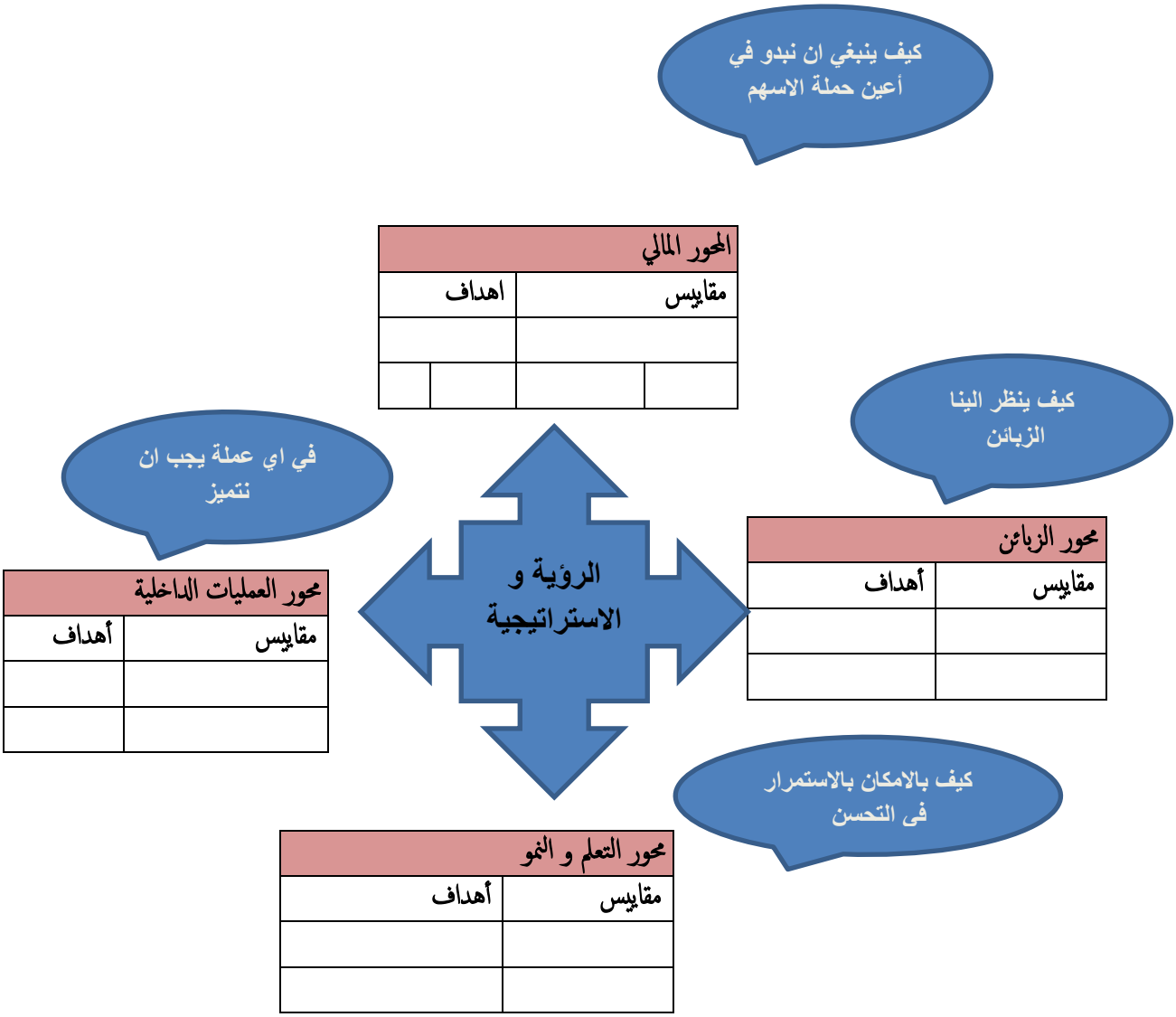
3-2 بعد العملاء: إن بطاقة الأداء المتوازن تتطلب من المدراء ترجمة مهمتهم العامة لخدمة الزبون بمقاييس محددة تعكس العوامل المحددة بالفعل بالنسبة للزبون، إذ أن محور الزبون من المحاور التي تهتم بالطرائق التي تخلق القيمة للزبائن، وما هي القيمة التي ترضي الزبون، ولماذا يكون راغبا بالدفع عندها، إذ يقوم هذا المحور بتوجيه العمليات الداخلية، ومحاولات لتطوير المنظمة.

3-3 بعد العمليات الداخلية: ويقصد به جميع الأنشطة والعمليات الداخلية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها، ويقيم هذا المحور درجة نجاح المنظمة ومدى قدراتها في تلبية متطلبات الزبائن، اذ يقيس درجة مهارات العاملين وطريقة تقديم الخدمة وكذلك الإنتاجية وغيرها من المؤشرات من أجل قياس الأداء الداخلي للمنظمة، وان لنظم المعلومات أثر في مساعدة منظمات الأعمال الالكترونية على تحقيق ذلك بالدقة والسرعة المطلوبة.

3-4 بعد النمو والتعلم: يعكس هذا المحور البنية التحتية التي تدعم قدرة تنظيم الأعمال على الاستمرار في خلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة في تنظيم الأعمال، وكيفية التكيف مع ديناميكية بيئة الأعمال، ويتم استخدام مقاييس الفعالية التشغيلية والتنظيمية لقياس الإمكانيات والمهارات الداخلية للفرد، والنظم والعمليات والإجراءات لتحديد الفجوة بين وضع التنظيم الحالي وبين أفضل الممارسات في التنظيمات من أجل الحصول على أفضل أداء.

[1] ثورة عزات أبو مارية، تكاملية بطاقة الأداء المتوازن وإدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية في محافظة التحليل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الإعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، سطيف، 2018، ص22

الشكل رقم 02-02: ابعاد بطاقة الأداء المتوازن :



المصدر : سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس اداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017،ص39

4-خطوات تصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن :

لقد تعددت آراء الكتاب والباحثين حول الخطوات المنهجية لتصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن، ففي الحقيقة أن هذه الخطوات في الأساس تتباين من مؤسسة لأخرى وذلك حسب ظروفها، وسوف نحاول عرض نموذج من هذه الخطوات كالآتي:

4-1الخطوة الأولى: صياغة الرؤية الإستراتيجية : يجب على المنظمة أولا أن تحدد أولا رؤيتها ورسالتها الإستراتيجية، وبوجه عام إن بطاقة الأداء المتوازن تقوم على رؤية شاملة مشتركة تلائم الوحدة التي يكون لها عملاء، وقنوات توزيع متعددة، ومرافق إنتاج ومقاييس أداء مالي خاص بها. ويتمثل الغرض الأساسي في هذه المرحلة في تحديد أساس للتوصل إلى إجماع بشأن خصائص ومتطلبات الصناعة

4-2 الخطوة الثانية: تحديد الإستراتيجية العامة للمنظمة: تحدد الإدارة العليا إستراتيجية المنظمة في ضوء دورة حياتها، ودورة حياة منتجاتها، ومستوى المنافسة الذي تتعرض له وإمكانياتها ومواردها في الداخل، فإذا كانت المنظمة جديدة وفي مرحلة النمو وتتعرض لمنافسة شديدة، فإنها ستركز على محركات الأداء الخارجية مثل: رضى العملاء، الأداء البيئي، التجديد والإبتكار في مجال تكنولوجيا الإنتاج في ضوء التكنولوجيا المطبقة لدى المنافسين، وذلك بما يعمل على تدعيم المركز التنافسي لها.

4-3الخطوة الثالثة: تحديد عوامل النجاح الحاكمة: تعني هذه الخطوة الإنتقال من الإستراتيجيات الموصوفة إلى مناقشة ما نحتاجه لنجاح الرؤية الإستراتيجية بحيث تحدد المؤسسة ماهي أكثر العوامل تأثيرا على النجاح ضمن كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الأربعة. ونشير إلى أن مفاتيح النجاح تركز على التغيرات التي يجب أن تمارسها المؤسسة وهي خطوة سابقة لوضع الخطط العملية وتساعد على تحديد القياسات الأساسية.

4-4الخطوة الرابعة: تحديد مقاييس الأداء: في هذه الخطوة يتم صياغة مقاييس للتعرف على الأسباب والنتائج وإيجاد توازن بين المقاييس المختلفة بحيث أن المقاييس تكون رئيسة وذات صلة وثيقة لإستخدامها في العمل، مع إجراء صياغة شاملة للمقاييس التي تم تجميعها لتسهيل تنفيذها وبالتالي إجراء المقاس والمقاييس وفقا للوحدة التنظيمية تبعا لحجم الوحدة وتنظيمها أي يتم بوجه عام تحليل المقاس بالمستوى الأعلى والمقاييس وتطبيقها على وحدات تنظيمية واقعية عند مستوى أدنى.

4-5الخطوة الخامسة: تحديد وتطوير خطة العمل: :تتضمن هذه الخطوة تحديد كيفية تقييم النجاح في إستخدام بطاقة الأداء المتوازن من خلال نقطتين صياغة الاهداف- وضع خطة عمل .

4-6الخطوة السادسة: تحديد الأفعال التنفيذية : ويتطلب بيان الأنشطة والأفعال الواجب البدء في تنفيذها لتحقيق الأهداف والإنتقال بالخطة إلى الواقع، وهذا يتطلب تحديد الأهداف السنوية وتوزيع وتخصيص الموارد، وتحديد المسؤوليات، وتدعيم البرامج، ويراعي عند ممارسة الأفعال التنفيذية أيضا ربط المقاييس بقواعد البيانات وأنظمة المعلومات وتعريف الموظفين العاملين في كافة أقسام الوحدة ببطاقة الأداء المتوازن، ويتم في هذه المرحلة وضع وتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن.

4-7الخطوة السابعة: المتابعة والتقييم: للتأكد من سلامة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لابد من متابعتها بشكل مستمر للتأكد من أنها تنجز الوظيفة المقصودة بإعتبارها أداة ديناميكية للإدارة الإستراتيجية، ومن الضروري إستخدامها في العمليات اليومية للوحدة وعلى مستوى كل المستويات الإدارية في الوحدة، يتم ذلك من خلال متابعة المقاييس المعدة في جميع المستويات الإدارية والحرص على اللجوء إليها بشكل مستمر في العمليات اليومية للإدارة.

5- اثر بطاقة الأداء المتوازن على الاداء المالي للبنوك :

- تسمح BSC بتقييم أداء المؤسسة بشكل شامل ومتوازن، وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم التقليدية .
- تقوم BSC على النظرة الشاملة والمتعددة الأبعاد للأداء من خلال استعمال مؤشرات مالية، كمية ونوعية من جهة ومن جهة ثانية مؤشرات تاريخية وإستراتيجية.
- تشجع BSC على تطوير برامج الاتصال والتكوين، فعلى مستوى الاتصال يتم التعريف بالاستراتيجية لكل أعضاء المؤسسة من خلال التعبير عنها في شكل مجموعة أهداف مفهومه وقابلة للقياس، مما يحفز على تدعيمها من طرف الجميع. أما تكوين أعضاء المؤسسة حول مؤشرات وأنظمة تسيير BSC فيسمح بتطبيق الاستراتيجية.
- تؤكد BSC على الأهداف والمؤشرات المالية، في حين تظهر المؤشرات غير المالية كمقدمة منطقية للنتائج المالية.
- تعمد BSC إلى تقديم المؤشرات الأساسية من أجل منع تشتت أذهان المسيرين، وجعلهم يركزون على المؤشرات المحددة لتنفيذ الاستراتيجية
- يتضمن النموذج عدة توازنات منها: التوازن بين الأهداف طويلة الأجل والأهداف قصيرة الأجل، والتوازن بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية، التوازن بين المقاييس الداخلية والمقاييس الخارجية.
- يترجم النموذج رؤية المنظمة وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة ومتماسكة من مقاييس الأداء.
- يساعد النموذج على الإدارة الفعالة للموارد البشرية في المنظمة من خلال تقييم أدائهم و تحفيز الموظفين على أساس هذا الأداء.
- تمد الإدارة بصورة شاملة وواضحة عن عمليات المنظمة
- تمكن المنظمة من إدارة متطلبات جميع الأطراف ذات العلاقة (المساهمين، العملاء، الموظفين، والعمليات التشغيلية) .[1]

[1] نوارة محمد، ملواح مريم ،ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة،الجزائر ، 25-04-2017،ص17

المبحث الثالث : التكنولوجيا المالية و علاقتها بأداء القطاع البنكي:

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم الوسائل الحديثة الواجب الاعتماد عليها في القطاع البنكي لما تحمله من ايجابيات،ومنافع تخدم مستقبل الخدمات المالية البنكية، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التحولات التي شهدتها البنوك والتأثيرعليها في ظل وجود التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: التحولات التي شهدتها البنوك في ظل التكنولوجيا المالية:

لقد شهدت البنوك التقليدية عدة تحولات أهمها :

1- قلة التعاملات النقدية والورقية: بذلت أكبرالبنوك في العالم محاولات لمحاربة هذا الاتجاه، لكن

انهيار العملة المشفرة طغى عليهم. هذا لا يعني أنهم سيتداولون بيتكوين أو إيثريوم غدا، لكنهم سيفعلون ذلك بالتأكيد عاجلا وليس آجلا ، فعلى المدى الطويل، ستؤدي العمليات الغيرنقدية إلى طرد المعاملات بالنقود الورقية، كما سينخفض استخدام الورق في إعداد التقارير والمحاسبة والفحص والعمليات الأخرى.

2- قوة استخدام الانترنت: توفر أدوات Fin Tech إمكانيات عديدة عبر الأنترنت تمنع الحاجة إلى زيادات فعلية للبنوك، حاليا تراهن البنوك الرائدة على إغلاق الفروع التقليدية وتعويضها بخدمة العملاء عبر الأنترنت تخفيضا لتكاليف للبنوك.

ومن التحولات الأخرى في ظل التكنولوجيا المالية أن البنك أصبح كالسوق، حيث جعلت التكنولوجيا من البنوك أسواق للمنتجات البنكية والمالية وغيرها عن طريق منصات وأنظمة رقمية مفتوحة للعملاء، أما فيما يخص تبسيط المدفوعات فعملت التكنولوجيا المالية على تسهيل الدفع عبر الأنترنت، جعل ذلك للعملاء القدرة على الدفع من أي مكان، علاوة على ذلك التمتع بالخدمات المتنوعة، ومنه تعتبر التكنولوجيا المالية مستقبل الخدمات المالية البنكية فهي ألغت وجود البنك كموقع جغرافي بما أن الخدمات المصرفية متوفرة عبر الأنترنت وبهذا المعنى، فإن التكنولوجيا هي القوة التي تشكل مستقبل القطاع المصرفي.

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع مستقبل الصناعة البنكية في ظل التكنولوجيا المالية، نذكر منها[1]:

1- دراسة Arnoud W.A.Boot : في مقاله الذي يحمل عنوان :

" The Future of Banking: From Scale & Scope Ecomies to Fintech " درس آرنود تأثير المنصات عبر الأنترنت والمدفوعات عن طريق الشركات التكنولوجية على وظيفة المصارف، فقد قال أن المنصات أصبحت واجهة العميل المفضلة، فهي توفر نموذج سوق واسعة من خلالها يمكن الوصول إلى العديد من الخدمات والمنتجات التي يوفرها مختلف المقدمين. كما قال أن البنوك ستصبح مجرد مكتب خلفي " Back-office " في مجال الإقراض الند للند، حيث ظهر متخصصون جدد يسعون إلى استبدال علاقة التمويل التي تعتمد على الصيرفة التقليدية إلى علاقة مباشرة باستخدام خوارزميات معقدة تعتمد على تعدين البيانات الضخمة .

وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يزال في بدايته، إلا أن هذا التحليل يتوقع الجدارة الائتمانية للعميل بأقل

تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تحليل عادات الشراء والعضويات وقراءة الميولات واختيارات نمط الحياة، على غرار درجة الثقة على موقع الشراء الإلكتروني "eBay " أو درجات رضا العميل على موقع trip advisor كما تطورت شركات fintech بشكل واضح في جانب المدفوعات خاصة المدفوعات المتعلقة بالبيع بالتجزئة ،ويعتبر هذا المجال هو الأفضل والمرغوب فيه من قبل شركات Fintech المتخصصة في ذلك، فحتى الآن ما زالت البنوك تحافظ على دورها المركزي في المدفوعات، إذ لا تكون شركات Fintech مستقلة بشكل نموذجي عن البنوك، لكن تطورت في مشاريع بمشتركة وأنواع أخرى من التحالفات مع البنوك، وفي بعض الدول تمكنت البنوك نفسها من تقديم حلول الدفع عبر الأنترنت، لهذافقد كانت مدفوعات التجزئة هي نقطة الدخول الأولى لشركات Fintech وقد تكون

[1] شعيب مقلاتي ،بويغل الزواوي ،اثر التكنلوجيا المالية على أداء البنوك ،مذكرة ماستر ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف،الجزائر ، 2021-2022 ،ص 38.

حلول الدفع للشركات هي الخطوة التالية .يمكن للبنوك حسب آرنود أن تستجيب وتحاول أن تكون عنصرا فاعلا في عالم التكنولوجيا، حيث يمكنها إعداد المنصات لكي تمسك بواجهة العميل، علاوة على ذلك غالبا ما تقوم شركات Fintech بتسهيل وتحسين العمليات داخل البنوك، من خلال البيانات الضخمة وتحليلها، كما يمكن للبنوك أن تؤدي دورا في الإقراض الند للند من خلال احتفاظها بوظائفها الأساسية (الإنشاء بما في ذلك الفحص والمراقبة)، الأمر الذي يؤدي إلى التكامل بين البنوك وشركات التكنولوجيا، لكن لا بد على البنوك أن تحصل على موقف قوي في مجال الشراكة وفقا للشعار : الشريك أو الهلاك "partner or perish" كما يمكن للبنوك أن تستفيد من قلق الناس بشأن سلامة ثرواتهم المالية، فمهما بلغت شعبية شركات Fintech ، فهل يثق بها الناس في مجال الحفاظ على أموالهم؟ لحد الآن ما زال ينظر للبنوك على أنها أأمن مكان للأموال، لكن بالرغم من ذلك أصبحت البنوك تواجه منافسة شرسة من قبل شركات التكنولوجيا المالية.

2- دراسة لجنة بازل: حددت لجنة بازل خمسة سيناريوهات محتملة، تبنت من خلالها تأثير تطورات Fintechعلى الصناعة البنكية ، تتمثل هذه السيناريوهات فيما يلي:

2-1: السيناريو الأول: البنك الأفضل the better bank :

تقوم البنوك في هذا السيناريو في ظل تطور التكنولوجيا المالية برقمنة وتحديث نفسها للاحتفاظ بقاعدة العملاء.

2-2:السيناريو الثاني: البنك الجديد the new bank :

يتم استبدال البنوك القديمة القائمة ببنوك جديدة، حيث لا يمكن للبنوك القديمة أن تبقى في ظل موجة من الاضطراب التكنولوجي، ويتم استبدالهم ببنوك جديدة تعتمد على التكنولوجيا، أو البنوك التي تم تأسيسها من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى.

2-3: السيناريو الثالث: البنك الموزع the distributed bank :

تعمل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية في إطار سيناريو البنك الموزع كشركاء، فالبنوك تقوم بتقديم الخدمات المالية ، لكن شركات Fintechهي التي تقوم بعملية التوصيل والتشغيل plug and play على واجهة العميل الرقمية التي تكون مملوكة من قبل هذه الشركات.

2-4: السيناريو الرابع: البنك الهابط the relegated bank:

تصبح البنوك القائمة مجرد مقدم للخدمات فقط، وتتخلى عن علاقتها المباشرة بالعملاء إلى شركات التكنولوجيا المالية العملاقة، هذه الأخيرة التي تستعمل منصات العميل الأمامية لتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، فهي تستخدم البنوك الحالية للحصول على تراخيص مصرفية لتوفر الخدمات البنكية الأساسية، كما يمكن للبنك الهابط أن يحتفظ أو لا يحتفظ بمخاطر الميزانية المتعلقة بهذه الأنشطة، وفقا للعلاقة التعاقدية مع شركة التكنولوجيا المالية.

5.2- السيناريو الخامس: البنك الزائل the disintermediated bank:

لم تعد البنوك القائمة في سيناريو البنك الزائل ذات أهمية، لأن الحاجة إلى الوساطة المالية أو إلى أي جهة خارجية موثوق بها قد تمت إزالتها، حيث يتم تهجير البنوك من المعاملات المالية من خلال منصات وتكنولوجيات أكثر مرونة تضمن للعملاء تلبية احتياجاتهم المالية، لكن قد يتحمل العملاء في هذا السيناريو مخاطر أكبر.[1]

[1] [1]شعيب مقلاتي، بويغل الزواوي، اثر التكنلوجيا المالية على أداء البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 40

المطلب الثاني : أهداف استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية:

تتمثل اهداف استخدام التكنلوجيا في :

1- الشمول المالي: أن التمويل الرقمي يؤدي إلى تحسين وصول المجموعات غير المستفيدة من الخدمات المالية إلى تلك الخدمات. وذلك من خلال التكنولوجيا التي يمكنأن تصل إلى المواقع البعيدة، إذ ان نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابا مصرفيا حول العالم هي ستة من بين كل عشرة أشخاص، ولكن عدد الأجهزة او الهواتف المحمولة حول العالم هو أكبر من عدد سكانه. لذا فإن استخدام تقنيات التمويل الرقمي يؤدي الى الوصول إلى اقصى حجم وخفض التكاليف ولاسيما ان اقترن بالقدرة المالية المناسبة، حينها فإن توسيع نطاق الوصول او الشمول المالي سيكون غير مسبوق. فيمكن توفير الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بسرعة أكبر وبكفاءة عالية.[1]

2- خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفصيلاً : ان البنوك منظمة بالفعل وتعرف كيفية جلب منتجات إلى سوق منظم، بالتالي فان استخدام او التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية يمكن ان يساعد الصناعة المصرفية في تحسين عروضها التقليدية بعدة طرق. فمثلا يمكن ان تتعاون المصارف مع تلك الشركات وتقدم خدمة مستشارين آليين لمساعدة العملاء في عالم الاستثمار وخلق تجربة أفضل لهم. اي يمكن ان تزيد الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية من كفاءة المؤسسات المصرفية القائمة.

3- انخفاض تكاليف المعاملات و خدمات مصرفية أسرع:قد تؤدي الابتكارات من لاعبين في شركةFintech إلى تسريع التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكاليفها مثلا في مجال التحويلات عبر الحدود.

4- العمليات المصرفية المحسّنة والأكثر فاعلية: قد تسمح هذه الابتكارات بإجراء العمليات في بيئة أكثر أماناً يفضل استخدام تقنيات التشفير أو البيومترية وأنظمة أكثر قابلية للتشغيل البيني تقلل من فرص الفشل.

5- التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة: إن دخول لاعبين جدد إلى القدرة التنافسية مع البنوك الحالية يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تفتيت الخدمات المصرفية للسوق وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة باللاعبين من حجم النظامية كما حللت أيضا منFSB (The Financial Stability Board).

6- Regtech: المعروف أيضا باسم التكنولوجيا التنظيمية regulatory technology و هي ادارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا وتشمل وظائفها الرئيسية الرقابة التنظيمية واعداد التقارير والامتثال، وهي تتكون من مجموعة من الشركات التي تستخدم تقنية الحوسبة السحابية لمساعدة الشركات على الامتثال للوائح بكفاءة و بتكلفة اقل.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تحسين و تطوير الأداء المالي للبنوك التجارية:

1- التكنولوجيا المالية وإدارة المخاطر في البنوك:

1-1 تكنولوجيا البيانات الكبيرة :يقوم الموقع بتقديم خدمات مصرفية من خلال نموذج " البيانات الكبيرة لإصدار القروض" ، واستنادا إلى تحليل بيانات العملاء طالبي القرض، ومن خلال نموذج تحليل البيانات للقروض يمكن إصدار حكم شامل على المخاطر، وأطلق على التطبيق "3-2-1" أي تدوم الخدمة 3 دقائق للتطبيق وثانية واحدة للحساب و0 من التدخل اليدوي. على مدى السنوات الأربع الماضية تم تقديم قروض بلغ مجموعها أكثر من 700 مليار دولار و أعطيت لأكثر من 4 ملايين مشاريع صغيرة ورجال الأعمال. كما يستخدم برنامج تحليل البيانات الكبيرة في نظام Zhimacredit وهو نظام إدارة الثروات و تسديد بطاقات الائتمان والتسويق الالكتروني ، حيث يقوم النظام بمعالجة وتقييم كميات هائلة من البيانات المتعلقة بالأبعاد الخمسة للائتمان، التاريخ الائتماني لطالب القرض،السلوك،القدرة على الوفاء، الهوية والروابط الاجتماعية .ويحصل النظام على المعلومات من خلال بيانات معاملات التجارة الالكترونية المستمدة من شركة أليباي ، كذلك من مكتب الأمن العام والمؤسسات العامة الأخرى .

[1] شهد ماجد عبد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد 71 ،ديسمبر 2021،ص17

2-1 تكنولوجيا الحوسبة السحابية :يقدم الموقع هذه الخدمة للمؤسسات المالية، وهي منصة سحابية مفتوحة تسهل الابتكار المالي وتحديث تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المالية لبناء تطبيقات أكثر استقرار وأمانا وأرخص تكلفة وأكثر كفاءة على المستوى المالي، حيث تتيح للمؤسسات المالية تقديم خدمات أفضل فالحوسبة السحابية توفر للمؤسسة نظام التعافي والانتعاش من الكوارث بنسبة 99.99 %،والذي يسمح باستعادة المعلومات والبيانات بتوفير مكان احتياطي لها وعودتها بعد حدوث كوارث مهما كان شكلها، يوفر كذلك إدارة أمن رأس المال (نقل عشرات المليارات من الاموال في يوم واحد)، كذاك يوفر معالجة ارتفاع المعاملات المتزامنة 900.85معاملة في الثانية، كذلك مراقبة الأمن في الوقت الحقيقي القدرة على الوقاية من المخاطر في ميلي ثانية واحدة، يقدم معاملات منخفضة التكلفة (أقل من 0.01لكل معاملة).

3-1 تكنولوجيا مراقبة المخاطر :خدمات الدفع تحتاج إلى معالجة سريعة وآمنة، وعليه مفتاح نجاح عمليات الدفع هي السيطرة على المخاطر، فنظام أليباي للسيطرة على المخاطر الذكية يستخدم بيانات المعاملات التاريخية للتحقق من الهوية وأمن الحساب، و80% من المخاطر يمكن معالجتها باستخدام هذا النظام، وأكثر من ذلك يعتمد على الوقاية المسبقة والمبكرة لتصنيف مخاطر الحسابات، وتوظف الشركة حاليا ما يقرب من 7000 موظف، منهم 1500 موظف في إدارة المخاطر .يتم نشر أكثر من 2000 خوادم لمراقبة المخاطر والتحليل والعلاج في المتوسط، يمكن الانتهاء من التعرف على المخاطر والضوابط في غضون 100 ميلي ثانية، أربع مرات أسرع من غمضة عين. معدل خسارة رأس المال من اليباي هو أقل من 0.001%؛ في هذا الإطار تتعاون الشركة مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك البنوك وشركات الدفع، وبرمجيات السيطرة على المخاطر وصناع الأجهزة. وتجار أليباي والمستخدمين والكليات والجامعات ومؤسسات البحث العلمي، لتعزيز الحماية الأمنية داخل صناعة الدفع[1].

4-1 تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي :يتم تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في هذه الشركة على نطاق واسع في خدمة العملاء الذكية ويحقق هذا التطبيق من خلال استخراج البيانات والتحليل على التنبؤ والحكم التلقائي، مما يمكن من معرفة سلوك العميل والمشاكل التي قد تواجهه، كما يوجز الأسئلة المشتركة من قبل غالبية العملاء ويختار الإجابات المطابقة لها من خلال هذا النظام، وتستغرق العملية 1.6 دقيقة. وفي عملية استطلاعية للموقع عن هذه التقنية ومن أجل الحصول على جودة الخدمة تم إجراء مسح لعينة من حوالي 2 % من العملاء، وتم الوصول إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن له الكشف عن مزاج العملاء كوسيلة لقياس مدى ارتياح العميل كما توفره خدمة العملاء باستخدام الموظفين. كذلك يوفر النظام ميزة أخرى لخدمة التأمين الذكي، ففي الحالة العادية مؤسسات التأمين قادرة على التعامل مع طلبات التأمين في المتوسط خلال 24 ساعة، إلا أن هذا النظام يمكن من معالجتها في غضون ساعة واحدة، ونصف من طلبات التأمين المعقدة يمكن التعامل معها في غضون 6 ساعات.

2- تكنولوجيا المالية ووسائل الدفع الالكتروني:

2-1 مدى تأثير النقود الالكترونية على سعر الفائدة: عندما يقوم الأفراد بشراء النقود الإلكترونية سوف يكون ذلك بمقابل النقود العادية أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزنة البنوك، وذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود العادية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدتهم البنكية، وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي، وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين أمرين: إما أن تقوم بشر اء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض أ و أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

2-2 مدى تأثير النقود الالكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي: من الآثار المتوقعة للنقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي هي: في حالة مواجهة البنك التجاري نقصا في معدل السيولة المتوافرة لديه، فقد يلجا في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي

[1]بركات مروة وأخرون ، فاعلية التكنلوجيا المالية fintech في تحسين الأداء المالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،ص 22.

للحصول على جزء من ودائعه (الاختيارية) ويقوم البنك المركزي بمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته على التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا فقد يقوم البنك المركزي بمنحه جزءا من الاحتياطي الإجباري متى كانت هناك حاجة شديدة. إلى ذلك ومن المتوقع أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها.

3-2 أثر النقود الالكترونية على الاستهلاك:

- إن نتيجة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية كبديل للنقود العادية من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك وذلك نابع من انخفاض تحويل النقود الالكترونية.

- إن النقود الإلكترونية سوف تجعل إبرام الصفقات أقل تكلفة على اعتبار أن نفقة تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت هي أقل بكثير من تحويل ثمن الصفقات من خلال النظام البنكي المعتاد وما دام الأمر كذلك فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك.

- إن استخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع من شأنه أن يشجع على زيادة توزيع بعض السلع التي يسهل شحنها مباشرة عبر الإنترنت مثل البرامج الموسيقية والأدبية وبرامج الكمبيوتر، وسوف يشجع هذا على زيادة الاستهلاك.

4-2 أثر النقود الالكترونية على الاستثمار والعمالة :إن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية سوف يفتح آفاقا ومجالات متعددة للاستثمار، حيث قد تساعد على تأسيس العديد من المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية، وذلك في حالة إذا ما عهد إليها بإصدار هذه النقود، ومن ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن يزيد الاستثمارات في مجال الصناعات الإلكترونية وخاصة إنتاج الحاسبات الشخصية، وذلك لتوفير الوسيلة التي يتم من خلالها استخدام النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وكذلك سوف يتم التشجيع على الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات التي يتم ترويجها من خلال شبكة الإنترنت مثل برامج الموسيقى والأفلام الروائية والبرمجيات، والتي يتم بثها مباشرة عبر هذه الشبكة ويتم دفع ثمنها بواسطة النقود الإلكترونية ، والنتيجة لكل ذلك هي زيادة حجم العمالة في مجالات إنتاج السلع المشار إليها أعلاه وهذه الصورة الإيجابية. أما الصورة السلبية التي قد تترتب على استخدام النقود الإلكترونية فهي الاستغناء على بعض العمالة في البنوك وشركات الصرافة طالما أن انتشار النقود الإلكترونية قد يؤدي إلى صرف إلكتروني عبر شبكة الإنترنت.

5-2 أثر النقود الاكترونية على سعر الصرف : إن استخدام النقود الإلكترونية سوف يؤدي إلى خلق سوق صرف إلكتروني بجانب سوق الصرف الحقيقي على حسب المثال التالي :من المتصور أن يقوم مواطن أمريكي بشراء سلعة عبر شبكة الإنترنت من تاجر فرنسي، وفي هذه الحالة يتعين على المشتري أن يدفع ثمن السلعة بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، الأمر الذي سوف يدفعه إلى تغيير نقوده الإلكترونية بالدولار إلى نقود إلكترونية بالأورو للوفاء بثمن السلعة المشترات مما يستدعي وجود صرف إلكتروني. إن مصاريف تحويل العملة في سوق الصرف الإلكتروني ستكون أقل من العمولة المفروضة على التحويل في سوق الصرف الحقيقي، وقد يساهم ذلك على التحول إلى سوق الصرف الإلكتروني واقتناء النقود الإلكترونية بدلا من النقود العادية.

6-2 أثر النقود الالكترونية على معدل التضخم :إن من نتائج منح البنك المركزي سلطة إصدار أوارق البنوك بصفة حصرية ،هو السيطرة على حجم النقود الموجودة في السوق، فحجم زيادة النقود في السوق وعدم توازنها مع حجم السلع والخدمات المنتجة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، وعلى العكس فقد تحدث أزمة سيولة في حالة انخفاض حجم النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات. وبالتالي فإن البنك المركزي هو الذي سيجد الحلول لهذه المشاكل من خلال سياسته النقدية. ولهذا إذا تم إصدار النقود الإلكترونية من خلال مؤسسات خاصة دون وجود إشراف حكومي جاد فقد يؤدي هذا إلى ضعف السيطرة على حجم هذه النقود مما يفتح الطريق إلى ارتفاع معدل التضخم إذا ما زاد حجم هذه النقود المعروضة عن حجم السلع والخدمات الموجودة في السوق.[1]

[1] بركات مروة، وأخرون ، فاعلية التكنلوجيا المالية fintech في تحسين الأداء المالي ،مرجع سبق ذكره،ص25.

خلاصة الفصل :

نستنتج مما تم دراسته خلال هذا الفصل أن الأداء المالي في البنوك التجارية هو مرآة تعكس مدى حرص البنك على اتباع مختلف الاستراتيجيات التي تساهم و بشكل فعال في تطويره و و تطوير العمليات البنكية التي يقوم بها بشكل يستقطب مختلف شرائح المجتمع و بشكل يرضي الزبائن و العملاء الذين يتم التعامل معهم .

من أجل قياس او معرفة أن الأداء المالي لبنك ما يسير بشكل صحيح وفقا للأهداف المسطرة تطرقنا الى عملية تقييم الأداء التي تحرص على وضع الاداء المالي للبنك دوما على السكة الصحيحة وفقا لعدة اعتبارات و مؤشرات يستخدمها اصحاب القرار في البنك من اجل عملية تقييم الأداء . منها مؤشرات تقليدية او مؤشرات حديثة كبطاقة الأداء المتوازن و نظام camels اللذان يواكبان التطورات و التحديثات التي تلازم القطاع الاقتصادي بشكل عام.

كذلك تم التطرق للتكنلوجيا المالية بأنواعها العديدة و فروعها المتعددة و الذكاء الاصطناعي و النقود الالكترونية حيث ساهمت هاته التكنلوجيا و بشكل فعال في نقل قطاع البنوك الى مستوى اخر تماما و اصبح من الضروري العمل بها و تعلمها و فهمها و كذا مواكبة أي جديد يخص التكنلوجيا المالية من أجل المنافسة بين البنوك و التي تستلزم ابتكارات جديدة بشكل دوري من أجل استقطاب اكبر عدد من العملاء.

الفصل الثالث :
دراسة ميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

تمهيد:

لإستكمال الدراسة النظرية من خلال الفصلين السابقين سيتم تخصيص الفصل الثالث للدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية من خلال نظرة عامة حوله، وكذلك الوقوف على واقع استخدام التكنولوجيا المالية ونظم الدفع الحديثة وأثرها على أدائه، وكذلك التعرف على أهم الطرق التكنولوجيا المالية الحديثة المستخدمة لتحسين الخدمات المصرفية في البنك التي توفير الوقت والجهد للزبون في ظل التطور التكنولوجي الذي وصل إليه مختلف البنوك التجارية.

وللحصول على بعض المعلومات وآراء أفراد البنك الوطني الجزائري وكالة المدية تم تقديم استبانة بها مجموعة من الأسئلة حتى نتوصل إلى اثر استخدام التكنولوجيا المالية في تحسين أداء المالي للبنك .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول : الإطار العام للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول : الإطار العام حول البنك الوطني الجزائري :

لا يخلو اي قطاع مصرفي من مجموعة بنوك تساهم و بشكل فعال في العملية الاقتصادية، حيث عرفت المنظومة البنكية الجزائرية مجموعة اصلاحات بعد الاستقلال اثمرت عن ظهورعدة بنوك منها البنك الوطني الجزائري. سنتطرق في هذا المبحث للتعرف على البنك الوطني الجزائري وهيكله و وظائفه و القيام بدراسة لدى وكالة ولاية المدية للتعرف اكثر عليه.

المطلب الأول: نظرة حول البنك الوطني الجزائري:

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة و تطور ووظائف البنك الوطني الجزائري.

الفرع الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري:

تم إنشاء أول بنك تجاري وطني وهو البنك الوطني الجزائري. تأسس هذا البنك بموجب الامر رقم 66/178 الصادر في 13 جوان 1966م وقام بجميع أنشطة البنك الشامل وكان مسؤولا أيضا عن تمويل الزراعة وأدت اعادة هيكلة البنك إلى إنشاء بنك جديد وهو بنك بدر، المتخصص في تمويل وتشجيع القطاع الريفي .[1]

أن القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو استقلالها، كان له آثار لا يمكن إنكارها على تنظيم البنك الوطني ومهامه، منها:

1- انسحاب الخزينة من الدوائر المالية والتوزيع غير المركزي للأموال. موارد الخزينة.

2- حرية توطين الشركات لدى البنوك.

3- عدم تلقائية التمويل.

أدى القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والتسليف إلى إصلاح جذري للنظام البنكي، بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. ووضعت أحكاما أساسية بما في ذلك الانتقال إلى استقلالية الشركات العامة. يعتبر البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك، كيانا قانونيا يقوم، كمهنته المعتادة، بتنفيذ عمليات تتعلق بشكل رئيسي باستلام الأموال من الجمهور، وعمليات الائتمان بالإضافة إلى توفير وسائل الدفع للعملاء وإدارتهم ، وكان البنك الوطني الجزائري اول بنك يحصل على موافقته من خلال مداولات مجلس النقد والائتمان في 5 سبتمبر1995.

وفي يونيو 2009 ارتفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.6 مليار دينار جزائري الى 41.6 مليار دينار جزائري و الى 150 مليار دينار جزائري سنة 2018 أما سنة 2020 فتم اطلاق التمويل الاسلامي في البنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني : التعريف بالبنك الوطني الجزائري :

[1] معلومات متحصل عليها من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري تم الاطلاع عليها يوم 28 أفريل 2024 على الموقع التالي : https://www.bna.dz/presentation-de-la-bna

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهمت في إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

كما ان البنك BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك ودائع ، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الافراد، وللبنك تسمية خاصة به " البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو ب. و .ج و باللغة الفرنسية Banque National d'algerie وباختصارBNA وحددت مدة حياة هاته المؤسسة ب 99 سنة و هي ثابتة .

الفرع الثالث : وظائف و مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:

1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات وسندات وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).[1]

2- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين " La domiciliation والتحصيل " Le virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

3- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

5- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

6- اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.

7- يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم شراء الأوراق التجارية، الوصولات "Bons".

8- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

9- التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية استقبال وديعة مبالغ السندات "Les titres" لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى.

10- يلعب دورالوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة، كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق.

11- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
12- قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل الطلبات على الاعتماد المستندي، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

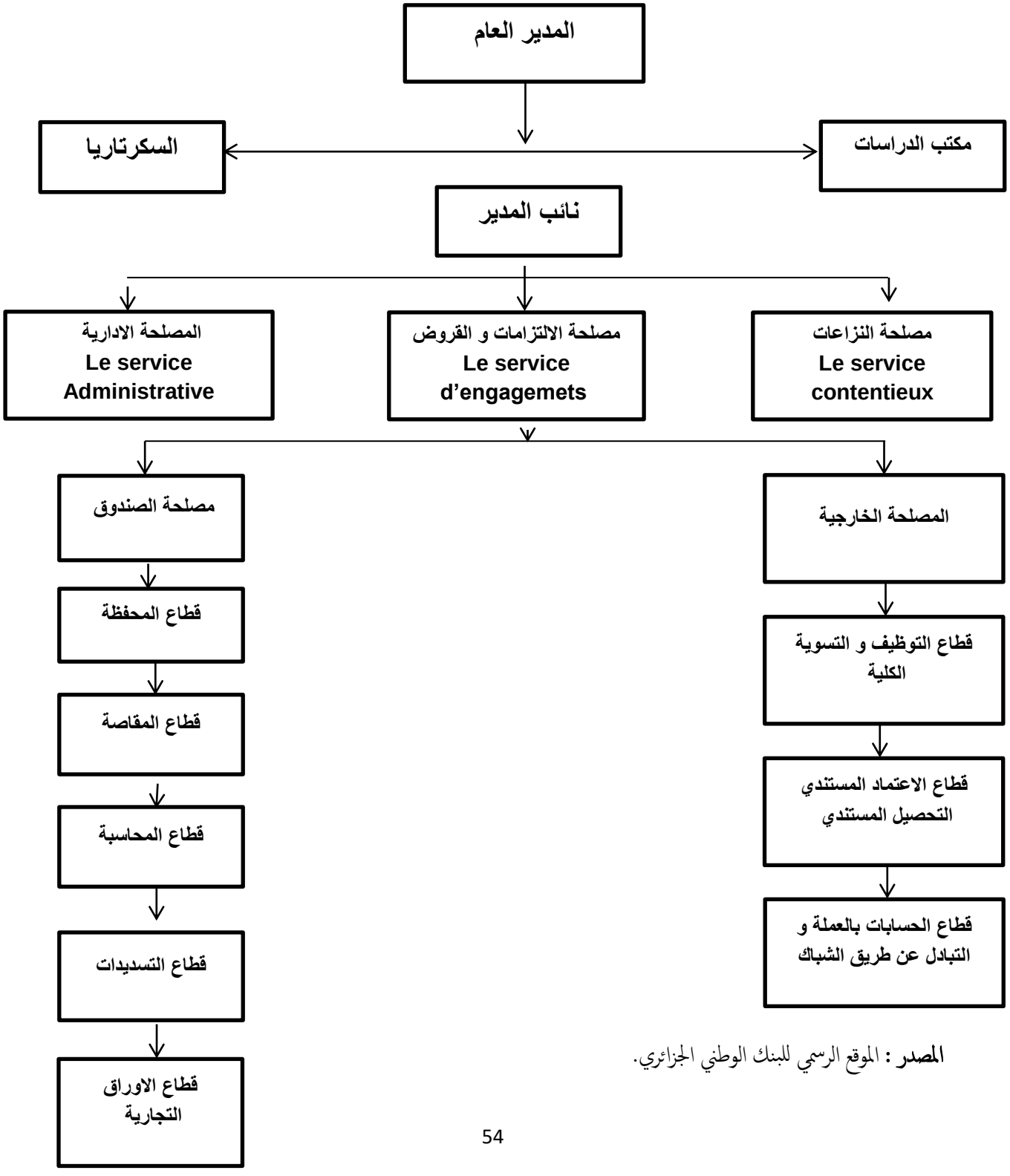
[1] مقابلة مع السيد نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة المدية فرع البروافية على الساعة 10 صباحا يوم8 ماي 2024

14- اكتساب أموال من العمليات التالية : البيع الإيجار ، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

يوضح الهيكل التنظيمي للبنك من خلال الشكل الاتي :

الشكل 01-03: الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري BNA



المصدر : الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

- **المدير العام :** يُعتبر المدير العام في البنك الوطني الجزائري الشخص الذي يتولى القيادة التنفيذية والإدارة العليا للبنك. يكون له دور رئيسي في تحديد الاستراتيجية العامة للبنك وتوجيه العمليات اليومية لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

- **مكتب الدراسات :** مكتب الدراسات هو الجهة المسؤولة عن إجراء الدراسات الاقتصادية والمالية والتحليلات السوقية التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية داخل البنك. يقوم مكتب الدراسات بتقديم التوصيات والتحليلات للإدارة العليا للبنك بشأن السياسات والاستراتيجيات التي يجب اتخاذها لضمان النمو والازدهار المستدام للبنك.

- **السكريتاريا :** السكرتاريا هي جزء أساسي من أي منظمة، بما في ذلك البنك الوطني الجزائري (BNA) تلعب السكرتاريا دورًا حيويًا في دعم الإدارة والأقسام المختلفة من خلال تقديم خدمات إدارية وتنظيمية مهمة. تتنوع مهام السكرتاريا بشكل كبير ويمكن أن تشمل العديد من الأنشطة الأساسية التي تسهم في سير العمل بكفاءة وسلاسة.

1- مصلحة النزاعات : مصلحة النزاعات هي وحدة مهمة داخل البنك الوطني الجزائري (BNA) أو أي مؤسسة مالية أخرى، وتهدف إلى التعامل مع النزاعات القانونية والمالية التي قد تنشأ بين البنك وعملائه أو شركائه التجاريين. تلعب هذه المصلحة دوراً حيوياً في حماية مصالح البنك والحفاظ على سمعته.

- **المصلحة الخارجية :** تتولى إدارة العلاقات والعمليات التي تتم خارج البلاد أو التي تشمل الأطراف الأجنبية. دور هذه المصلحة حيوي في تعزيز مكانة البنك على المستوى الدولي وتوسيع نطاق أعماله وخدماته خارج الحدود الوطنية .

- **قطاع التوظيف و التسوية الكلية :** يلعب قطاع التوظيف والتسوية الكلية دورًا حيويًا في ضمان كفاءة العمليات وتوفير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق أهداف البنك.

- **قطاع الاعتماد المستندي**: وهي وسيلة مهمة لتسهيل التجارة الدولية وضمان تحقيق مصالح البنك وعملائه بشكل آمن.

التحصيل المستندي : قطاع التحصيل المستندي يعنى بإدارة وتنفيذ عمليات جمع الأموال المستحقة للبنك من العملاء والمستفيدين، وذلك بناءً على العقود والتزامات محددة.

- **قطاع الحسابات بالعملة و التبادل عن طريق الشباك :** هذا القطاع يدير جميع العمليات المتعلقة بفتح الحسابات البنكية بالعملات المحلية والأجنبية، وتنفيذ عمليات التبادل النقدي وغير النقدي عبر الشباك.

2- مصلحة الالتزامات و القروض : هذا القطاع يلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات العملاء ودعم النشاط الاقتصادي عبر توفير التمويل وإدارة الالتزامات بشكل فعال.

3- المصلحة الادارية : المصلحة الإدارية في البنوك، مثل البنك الوطني الجزائري، تعتبر القلب النابض لعمل البنك، حيث تدير العمليات اليومية وتوفر الدعم اللازم لجميع الأقسام والمصلحات الأخرى. تهدف هذه المصلحة إلى ضمان سلامة وسلاسة تنفيذ العمليات والامتثال للسياسات والإجراءات المحددة.

4- **مصلحة الصندوق :** تعنى بإدارة الأموال المتوفرة للبنك، وهي مسؤولة عن إدارة الصناديق النقدية والاستثمارية بشكل فعال وفقًا لأهداف البنك ومتطلبات العملاء والمستفيدين. تهدف هذه المصلحة إلى تحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار وضمان توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات العملاء والالتزامات المالية للبنك.

- **قطاع المحفظة :** يُعنى بإدارة وتحليل المحفظة الاستثمارية للبنك، والتي تتألف من مجموعة متنوعة من الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع، وذلك بهدف تحقيق العائد على الاستثمارات بشكل مستدام وفقًا لأهداف البنك ومخاطره المالية.

- **قطاع المقاصة :** يُعنى بتنظيم وتنفيذ عمليات المقاصة المالية والمصرفية بين البنوك وبين العملاء والمؤسسات المالية الأخرى. يشكل هذا القطاع جزءًا أساسيًا من بنية البنوك الحديثة ويساهم في تحقيق فعالية العمليات المالية وتسهيل التداول والتبادل المالي.

- **قطاع المحاسبة :** يعتبر أحد الأقسام الحيوية التي تضمن دقة وشفافية في تسجيل وتوثيق العمليات المالية والمحاسبية للبنك. يهدف هذا القطاع إلى تحقيق المحاسبة المالية الدقيقة والموثوقة والامتثال للمعايير المحاسبية المعترف بها دولياً .

- **قطاع التسديدات :** يعنى بتنفيذ ومعالجة العمليات المالية المتعلقة بالدفعات والتسديدات النقدية والإلكترونية، سواء كانت داخلية بين حسابات العملاء في البنك نفسه أو خارجية مع البنوك الأخرى والمؤسسات المالية. يتميز هذا القطاع بدوره الحيوي في ضمان سلامة وسلاسة عمليات الدفع والتسديد للعملاء والشركات والمؤسسات.

- **قطاع الاوراق التجارية:** يشير إلى الجزء المختص بإصدار وإدارة الأوراق المالية التجارية، مثل الشيكات، والسندات التجارية، والوعاءات المالية الأخرى التي تُستخدم في التداول التجاري والمالي بين البنوك والعملاء والشركات. يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في توفير السيولة وتسهيل عمليات التداول التجاري للعملاء ودعم النظام المالي بشكل عام.

المطلب الثاني : تقديم البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية

في هذا المطلب سنتطرق الى التعريف بوكالة المدية لدى البنك الوطني الجزائري و كذا المهام المنوطة به.

الفرع الأول: التعريف بوكالة المدية

تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88- 01 بتاريخ 12/01/1988م، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 أفريل 1993، وهو التعديل رقم 93-08، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك .[1]

تم انشاء وكالة المدية من أجل توسعة نشاط البنك الوطني الجزائري داخل و خارج ولاية المدية من اجل التقرب اكثر من العملاء ، حيث قدمت الوكالة في بداية نشاطها خدمات بسيطة تتمثل في العمليات الرئيسية مع الزبائن بعد ذلك تم تطوير وسائلها و عملياتها و مواكبة التطور الحاصل في المجال البنكي .

الفرع الثاني : مهام الوكالة:

تقدم وكالة المدية مجموعة من المهام و الوظائف تتمثل في :

1- العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات وذلك من خلال الخبرة المتوفرة في الموظفين والسرية في العمل البنكي والتواجد المستمر لخدمة الزبائن.

2- السير على تطبيق الحسن لإستراتيجية البنك.

3- القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبائن.

4- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

5- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبائن.

[1] معلومات متحصل عليها من السيد نائب مدير البنك بوكالة المدية يوم 20 -05-2024على الساعة ال 9 صباحا

6- تقديم قروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها.

7- استغلال التقارب والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة.

8- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبون وإنشاء مكاتب مؤقتة ودائمة.

9- إرسال جدول الأعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية.

10- تقديم اقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي إلى رفع مردودية البنك.

الفرع الثالث : أهداف الوكالة:

من أجل مسايرة التطور الاقتصادي لجأ البنك الوطني الجزائري لمجموعة من الأهداف تسعى الوكالات إلى تحقيقها وتتمثل في ما يلي:

1- الحفاظ على مركزه المالي.

2- تحقيق أكبر مردودية.

3- توسيع نشاطه.

4- التسيير الجيد للخزينة بالعملتين الوطنية والأجنبية.

5- منع التضارب في القرارات دخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

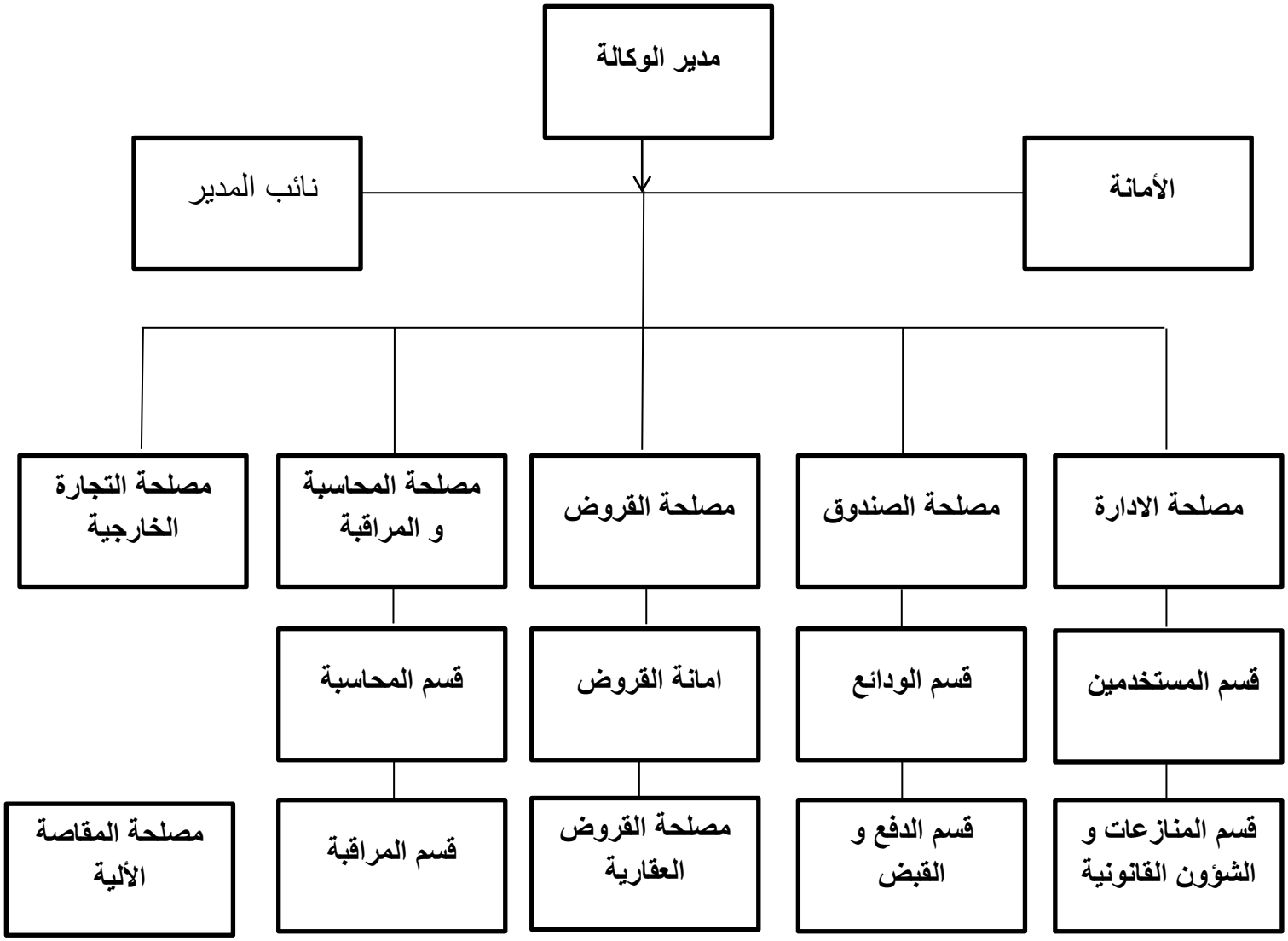
6- ترخيص القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها.

7- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الأرباح.

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية :

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية:

الشكل رقم 02-03 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية



المصدر:موظف لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

1- مصلحة الصندوق : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- **قسم الودائع:** يقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع و تحدد نوعها متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات و التأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عمليات إيداع و السحب من الحساب لصالح المودعين.

- **قسم الدفع و القبض:** و يسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض و دفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات و تقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

- **مصلحة المقاصة الآلية :** لتحصيل وسائل دفع الزبائن بالطريقة الآلية.

2- المكاتب الخلفية :

الامانة العامة :

- **مدير الوكالة :** يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية المدية ، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات و مختلف الوثائق، و من مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، و كذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

- **أمانة المدير:** من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية

- **نائب المدير:** يلي المدير مباشرة ويقوم بمساعدة المدير في مهامه ويعوضه في حالة غيابه، يتابع و يراقب الأعمال المتغيرة في المصالح التي يشرف عليها..

3- **مصلحة الإدارة** و تضم قسمين:

3-1 قسم المستخدمين: و هو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور و العلاوات وتنظيم الإجازات و إعداد الحوافز الخاصة بهم. كما تقوم بتسجيل الغيابات و المخالفات...الخ.

3-2 قسم المنازعات القانونية : يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها دراسة الشكاوي

- **مصلحة القروض** تضم خليتين هما :

* **أمانة القروض :** و تختص هذه المصلحة في : دراسة الطلبات الخاصة بالقروض من طرف الزبائن متابعة تطور المؤسسات المالية – فتح الحسابات البنكية – متابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة .

4- مصلحة القروض العقارية : تهتم بدراسة طلبات الحصول على القروض العقارية و متابعة تسديدها.

5- مصلحة التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء استيراد و تصدير)، تقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين (الإقامة) المصرفي، فتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

6- **مصلحة المحاسبة والمراقبة:** و تضم قسمين:

1-6 قسم المحاسبة:

يقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك، في جميع أقسامه و يقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية و تحليلها و المراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، و متابعة عقود الصيانة و التامين و توزيع التكاليف.

2-6 قسم المراقبة: ويقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير و مدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، كما تقوم بتنسيق بين المصالح و الحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام و دقة البنك، و مدى وجود المشاكل الإدارية و كل هذا يتم من عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة و أهداف البنك.

المطلب الثالث : أساليب التكنلوجيا المالية المستخدمة في تحسين الأداء المالي :

من أجل مواكبة التطور الحاصل في القطاع المصرفي ككل كان لا بد من البنك الوطني الجزائري استخدام التكنلوجيا المالية و طرق الدفع الالكتروني ، خاصة و ان البنك الوطني الجزائري يتعامل بالعملة الصعبة و الحسابات خارج الجزائر التي تتطلب تكنلوجيا مالية تساهم في تقليل المسافات و الرقع من الاداء المالي للبنك و في هذا المطلب سنتطرق الى الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وكالة المدية و المتمثلة فيما يلي :

الفرع الأول : الخدمات البنكية لوكالة المدية:

1-القروض الاستهلاكية.
2- التوفير والإدخار.
3-التجارة الخارجية: التوطين المسبق، القرض المستندي، الضمانات الدولية، الدفع المستندي،التحويلات المالية والتصدير من غير المحروقات.
4- الخدمات الإئتمانية.
5- خدمات التأمين البنكي.

الفرع الثاني : الخدمات البنكية الالكترونية لوكالة المدية:

نظرا لتقدم التكنولوجيا المالية استوجب على البنك الوطني الجزائري تقديم مجموعة من الخدمات البنكية الالكترونية حيث نجد ما يلي:

1- خدمات الصراف الآلي: يمكن استخدام الصراف الآلي في العديد من العمليات البنكية المصرفية مثل سحب والإيداع النقدي والاستفسار عن الرصيد والحصول على كشف الحساب المختصر وتحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص والمستفيد الأخر، حيث أن هناك آلات الصرف تقع خارج المبنى فهي عبارة عن محطات متواجدة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات بنكية خارج ساعات العمل الرئيسية.

1-1:الموزع الأوتوماتيكي للأوراق DAB: هو آلة أوتوماتيكية تعمل على مدار 24سا/24سا تسهل عمليات سحب الأموال باستعمال أحد البطاقات البنكية التي يوفرها البنك كما تسمح بالكشف على الرصيد بطريقة آمنة وسريعة.

الشكل3-2: الموزع الأوتوماتيكي للأوراق النقدية.



المصدر:https://www.bna.dz

2-1: الشباك الآلي للأوراق GAB : هو جهاز أتوماتيكي يسمح بالقيام بمختلف الخدمات البنكية التي يتم إجرائها على مستوى الشبابيك العادية في البنك مثل سحب الأموال، الكشف على الرصيد قبول الودائع، طلب الشيك، عمليات التحويل بين الحسابات. ..الخ.

3-1: جهاز الدفع الالكتروني TPE: وهو جهاز الدفع المباشر يستخدم في عمليات تحويل الأموال الكترونيا عبر تمرير البطاقة البنكية على القارئ الالكتروني بحيث يتم التأكد من كفاية الرصيد واقتطاع ثمن الخدمة من صيد الزبون وتحويلها إلى رصيد البائع الكترونيا.

الشكل3-3: جهاز الدفع الالكتروني



المصدر:https://www.bna.dz

الفرع الثالث : بطاقات الدفع المستخدمة لدى البنك الوطني الجزائري:

لقد قام البنك الوطني الجزائري تماشيا مع مستجدات الوضع الراهن الذي فرضته التجارة الالكترونية باقتناء وسائل دفع حديثة وهي منتج طرح في السوق في منتصف التسعينات من القرض الماضي، يسمح لعملاء البنك بالقيام بعمليات تسديد وسحب الأموال عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وسنحاول ذكر هذه الوسائل:

1- بطاقات الدفع الالكترونية :

1-1- البطاقة البيبنكية CIB Interbancaire : هي بطاقة دفع وسحب بين البنوك صالحة للاستخدام في الجزائر فقط، تسمح لحاملها بالقيام بعمليات سحب الأموال وتسديد الفواتير على مدار 7 أيام وعلى مدى 24 ساعة وبطريقة آمنة وسريعة، وبتعريف أخر هي بطاقة تستعمل من أجل تسوية عمليات الشراء وبيع الخدمات من خلال آلات الدفع الالكترونية EPE الموضوعة لدى المتاجر وكذلك القيام بعمليات السحب لدى الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB المتصل بين البنوك على مستوى التراب الوطني ومن شروط الحصول عليها:

- وجود حساب بنكي بالدينار.

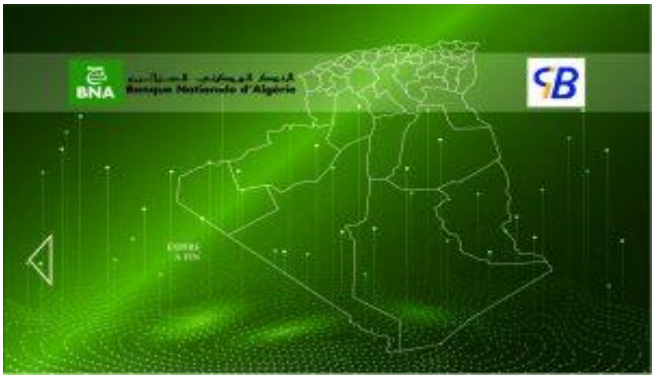
- تمنح لأصحاب مهنة معترف بها حسب الأصول مع دخل ثابت.

- تمنح لممثلي أو وكلاء الشركات أو مؤسسات التي لديها حساب بنكي جاري، إذ يتم إصدار البطاقة على حساب الشركة.

ويمكن تقسيم هذه البطاقة إلي نوعين:

1-1-1: البطاقة الكلاسيكية: وهي بطاقة تقدم للعملاء أصحاب الأجور وللحصول على هذا النوع من البطاقات يجب توفير قسيمة الأجر مع إظهار سقف الأجر.

الشكل04-03: البطاقة الكلاسيكية للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

2-1-1: البطاقة الذهبية : وتمنح هذه البطاقة امتيازات وسيولة نقدية أكثر من تلك المتوفرة في البطاقة الكلاسيكية، لذلك نجد أنها تخضع لشروط أكثر من سابقته اذ أن من متطلبات تفعيلها يجب أن يتوفر مبلغ 5000000 بالنسبة للموظفين أما بالنسبة للتجار فيجب أن يكون المبلغ 10000,00 فما فوق.

الشكل03-05: البطاقة الذهبية للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

2-1: البطاقة البينبكية مسبقة الدفع(prapaid card) : هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك يتم تعبئتها عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون (من الأفراد). ويمكن أن يكون باسم صاحب الحساب أو حامله، حيث تسمح لكم بإجراء نفس عمليات بطاقة CIB البينبكية الكلاسيكية أو الذهبية.

الشكل03-06: البطاقة البينبكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

3-1: بطاقة النخبة : هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب الشيك ،وتأتي في شكلين:

* بطاقة النخبة الموجهة للأفراد،

* بطاقة النخبة الأعمال الموجهة للمهنيين والمؤسسات،

الشكل07-03: بطاقة النخبة للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

4-1: بطاقة الدفع الدولية (MasterCard/Visa) المقدمة من البنك الوطني الجزائري: هي واحدة من أهم الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه الذين يحتاجون إلى إجراء عمليات مالية على مستوى عالمي. هذه البطاقة توفر لهم الراحة والأمان في التعاملات المالية خارج الجزائر، سواء أثناء السفر أو التسوق عبر الإنترنت على مواقع دولية.

الشكل08-03: بطاقة الدفع الدولية للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك

5-1: بطاقة الأعمال (Corporate Card) : هي بطاقة مصرفية تُصدر للشركات والمؤسسات لتمكين موظفيها من إجراء المعاملات المالية بسهولة وفعالية في إطار إدارة النفقات الخاصة بالعمل. تتيح هذه البطاقة للشركات تتبع النفقات وتحكم فيها، بالإضافة إلى توفير تجارب شراء آمنة للموظفين أثناء سفرهم العملي أو قيامهم بمشتريات تتعلق بالعمل.

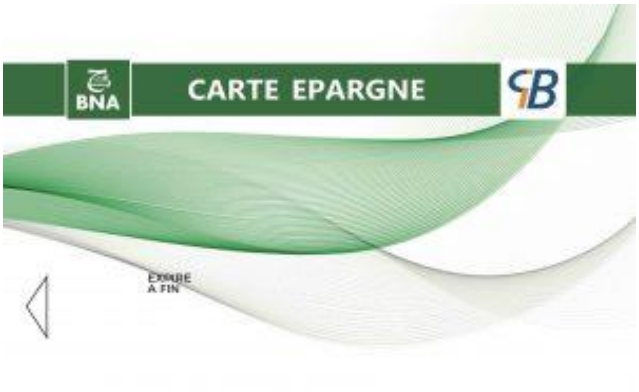
الشكل09-03: بطاقة الأعمال للبنك الوطني الجزائري



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

6-1: بطاقة التوفير: هي بطاقة سحب مدعومة بحسابات التوفير تتيح توفير الأموال في أي وقت و أي مكان 24/24 ساعة و7/7 أيام، عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة المصرفية، كما تسمح بالاطلاع على رصيد حساب التوفير الخاص في أي وقت عبر أجهزة الصراف الآلي.

الشكل10-03: بطاقة التوفير للبنك الوطني الجزائري.



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

الفرع الرابع : الخدمات عن بعد لوكالة البنك الوطني الجزائريBNA لوكالة المدية:

1- موقع الويب للبنك:

1-1 bna.dz: هو الموقع الرئيسي للبنك الوطني الجزائري، يسمح للأفراد المهتمين بالخدمات المقدمة من طرف البنك بالولوج إليه وأخذ كافة المعلومات والبيانات. يوفر هذا الموقع للمطلعين عليه مختلف المعطيات حول تعريف للبنك ككل أو نشأته والموقع الجغرافي للوكالات في كافة التراب الوطني مع رمز كل وكالة، وحتى أسعار الصرف لكافة العملات وشتى العروض المقدمة من طرف البنك عن بعد دون عناء التنقل إلى إحدى الوكالات، إلى جانب هذا يمكن للباحثين الاطلاع على مختلف القوائم المالية التي هي متاحة لكل الأشخاص.

الشكل11-03: واجهة موقع bna.dz



المصدر:https://www.bna.dz

2-2 ebanking.bna.dz : هو منصة للخدمات البنكية الالكترونية أو ما يسمى البنك عن بعد، الذي يضمن للزبائن البقاء على اتصال دائم بحساباتهم المصرفية، تتوفر هذه الخدمة 24/24 ساعة و 7/7 أيام، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين. ويكون الانخراط في منصة الخدمات البنكية الالكترونية عن طريق التوقيع على اتفاقية بين البنك الوطني الجزائري والزبون، ويمكن للزبون الولوج إلى هذه الخدمة من خارج الوطن وذلك عن طريق الاتصال بالأنترنت فقط. وهذه الخدمة ليست مجانية، حيث بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمة 121305 زبون ويمكن الولوج الى هذا الموقع عبر العنوان الإلكتروني:

https://ebanking.bna.dz/customer

أما هذه الخدمة فإنها تتوفر على حزمتين[1]:

- **حزمة Net:**وهذه الحزمة موجهة للزبائن " الأفراد والمهنيين" وتتميز بما يلي:

- الاطلاع على الأرصدة وتاريخ أرصدة الحسابات لمدة 23 شهرا.

- الاطلاع على معاملات الحساب.

- البحث عن عمليات على الحساب.

- تحميل و تحرير كشوفات الحساب لمدة عام وبصيغ مختلفة.

- الاطلاع على البطاقات وعمليات الخدمات الائتمانية (الطلب، الاعتراض على البطاقة، طلب دفتر الشيكات....) .

- خدمة الرسائل(الرسائل البنكية).

[1]معلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: تم الاطلاع يوم 2024/05/22 على الساعة 11:00 صباحا. https://www.bna.dz/

- **حزمة +Net:** وهذه الحزمة موجهة للمؤسسات تتميز بما يلي:

- التحويل لمرة واحدة من حساب إلى حساب نفس الزبون.

- التحويل إلى مستفيدين موطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى.

- خصومات متعددة على زبائن البنك الوطني الجزائريو البنوك الاخرى (الدائنين) الموطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى.

2- التمويل عن بعد: هو خدمة يقدمها البنك الوطني الجزائري عن بعد تتيح لزبائن من مختلف الفئات (أفراد، مهنيي، مؤسسات) تقديم طلبات تمويل عبرالموقع الالكتروني :

/https://ouverture-de-compte.bna.dz/accountsignup

- يمكن لجميع صيغ التمويل التقليدية أو الإسلامية أن تستفيد من خدمة التمويل عن بعد.

- خدمة التمويل عن بعد يقدمها البنك الوطني الجزائري مجانا.

- تتميز هذه الخدمة بالأمان.

- متاحة 24/24 ساعة و 7/7 أيام مع أريحية تقديم الطلبات في كل مكان وربح الوقت وذلك دون عناء الانتقال إلى الوكالة .

- يتم الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق تسجيل الدخول إلى الموقع المذكور سابقا ثم اختيار التمويل المناسب سواء كلاسيكي أو إسلامي، القيام بالمحاكاة بالنسبة للأفراد ثم طلب التمويل وتحميل الوثائق اللازمة وتحديد موعد مع الوكالة لإنهاء معاملات طلب التمويل[1].

3- خدمات الهاتف النقال:

- **خدمة SMS CARD :** هي خدمة تسمح لكل حاملي البطاقات البيبنكية CIB بتلقي رسائل نصية فورية على هواتفهم المحمولة بمجرد انجاز معاملاتهم عبرهاته البطاقات (عمليات السحب فقط)، للاشتراك في هذه الخدمة يجب الذهاب إلى إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري ليتم تفعيلها وهي خدمة غيرمجانية (تكلفتها 71 دينار شهريا). تتميز هذه الخدمة بالسرعة و الرفاهية و الأمان.

- **تطبيقbnatic :** هو تطبيق يسمح للزبائن بالولوج إلى حساباتهم المصرفية من خلال الهاتف الذكي وإجراء عمليات متعددة عن بعد، 24/24 ساعة و 7/7 أيام بكل أمان، يسمح هذا التطبيق للمشتركين في خدمة BNA.NET بالاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات نذكر أهمها :

- الاطلاع على محتوى الحساب.

- الاطلاع على رصيد الحساب البنكي والعمليات المسجلة على هذه الأخيرة (تحويلات والسحوبات).

- القيام بتحويلات في كل وقت وأي مكان.

- طلب دفترالشيكات والبطاقات البيبنكية.

[1] معلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: تم الاطلاع يوم 2024/05/22 على الساعة 13:00 مساءا. https://www.bna.dz/

يتميز هذا التطبيق بما يلي:

- تجنب عناء التنقل وذلك عن طريق الولوج الى الحساب عبر الهاتف الذكي بكل أريحية.

- توفر المعلومات حول العمليات البنكية 24/24 ساعة و7/7 أيام عبر شاشة الهاتف الذكي.

- سهولة الاستعمال وهذا لأنه يعتبر منتوج موجه لمختلف شرائح الزبائن.

4- تطبيق WIMPay "الدفع دون تالمس": هي خدمة للدفع دون تلامس تعتمد على تصوير (مسح) رمز الاستجابة السريعة، يمكن تحميل هذا التطبيق مجانا من Play Store أو App Store وهي خدمة بنكية يعرضها البنك الوطني الجزائري على متعامليه من فئة الأفراد، المهنيين والمؤسسات المنخرطين في خدمة البنك عن بعد (Ebanking) ، وبلغ عدد المنخرطين في خدمة الدفع دون تلامس ب 18079 زبون. هذه الخدمة متوفرة على ثلاث منصات وحسب تقسيم الزبائن:

- تطبيق الدفع دون تلامس للبنك الوطني الجزائري الموجه للأفراد.

- تطبيق الدفع دون تلامس للبنك الوطني الجزائري الموجه للمؤسسات والتجار.

- تطبيق الدفع دون تلامس للبنك الوطني الجزائري الموجه STORE الموجه للبائعين.

5- **تطبيق الدفع دون تالمسWimpay-Bna PRO/Store لأصحاب المحلات والمتاجر:** تتميز هذه الخدمة بأنها تسمح لأصحاب المحلات والمتاجر بالاطلاع على أرصدهتم وقبول معاملات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR-Code) مقابل الخدمات المقدمة للزبائن، ويسمح أيضا هذا التطبيق لأصحاب المحلات بتسيير نقاط البيع الخاصة بهم والاطلاع على نشاط البائعين وكشف العمليات المنجزة، للوصول لخدمة الدفع دون تلامس لأصحاب المحلات والمتاجر سوى تحميل التطبيق من متجرPlay Store أوApp Store ثم استخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية للاشتراك في التطبيق وأخيرا اتباع خطوات التسجيل .

قام البنك الوطني الجزائري بتاريخ 24 ماي 2022 بالتوقيع على اتفاقية بينه وبين مؤسسة اتصالات الجزائر تتعلق بتطوير وسائل الدفع الإلكتروني لفائدة زبائن اتصالات الجزائر وذلك لتسديد فواتير الهاتف وتعبئة اشتراكات الإنترنت باستخدام تطبيق Wimpay-bna ، تخص هذه الخدمة زبائن اتصالات الجزائر الذين يملكون حسابا مفتوحا لدى البنك الوطني الجزائري ومشتركين في خدمة البنك عن بعدEbanking.

يساهم البنك الوطني الجزائري مع شركائه في رقمنة النظام المصرفي وذلك من خلال تقديم المزيد من الوسائل التي تضمن لزبائنها السهولة والراحة والأمان.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة أراء موظفي البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية حول تأثير التكنلوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك ، بداية سنحاول تحديد المنهج المعتمد في الدراسة بعدها نتعرف على مجتمع وعينة الدراسة ثم سنتطرق إلى محتوى الاستبيان والاختبارات المتعلقة به وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع بحثنا والذي سنحاول من خلاله معرفة اثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية.

الفرع الأول: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود الموضوعية تناولت هذه الدراسة توضيح دور التكنولوجيا المالية في تحسين وتقييم الأداء المالي للبنك لوكالة المدية، و هذا من خلال محورين هما :

المحور الأول : التكنلوجيا المالية.

المحور الثاني : أداء البنوك التجارية.

2- الحدود المكانية : تمت الدراسة على مستوى البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية.

3- الحدود الزمنية : تم تطبيق دراستنا خلال الفترة الممتدة من 2024/05/01 إلى 2024/05/20.

4- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أداء موظفي البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية.

الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة :

لقد تم الاعتماد في دراستنا على استبانة كأداة لجمع البيانات ونظرا لطبيعة البحث قد قمنا بتقديم الاستبانة إلى أفراد عينة الدراسة، وعملنا على شرح العبارات الغامضة لهم وإزالة أي التباس قد يعيق سيران البحث والتأكد من أن جميع الإجابات كانت على أساس المعنى المقصود الذي على أساسه صيغة الأسئلة.

الفرع الثالث : مجتمع و عينة الدراسة :

يستوفي هذا النوع على توضيح منهجية الدراسة من حيث مجتمع الدراسة وتحديد عينة الدراسة.

1- مجتمع الدراسة: في دراستنا هذه يمثل مجتمع البحث موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة المدية وكذا فرع دائرة البرواقية .

2- عينة الدراسة : نظرا لعدم القدرة على إجراء الدراسة على المجتمع ككل، قمنا باختيار عينة بسيطة تمثلت في 40 موظف، حيث تم اخذ أراء 20 موظف من وكالة المدية "846 ، 20 موظف من فرع دائرة البرواقية .تم استرجاع 33 استبيان و تم إلغاء إستبيان واحد

المطلب الثاني : أدوات الدراسة :

لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث المسحية، كما قمنا بتصميمه في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

الفرع الأول: مضمون الاستبيان:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على أدبيات الدراسة، قمنا بتصميم استبيان طبقا للمحاور الأساسية، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئيين نعرضها كاللاتي:

الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

كما قام الطالبين بتخصيص الجزء الثاني لمحورين :

المحور الأول: التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل)، حيث اشتمل على 5 أبعاد هي :

- بعد خدمات التكنلوجيا المالية .
- بعد عملية الاقراض.
- بعد عملية التمويل و الاستثمار.
- بعد عملية المدفوعات التكنلوجية .
- بعد الرقابة المالية التكنلوجية .
- يحتوي كل بعد على (4) عبارات بمجموع (20) عبارة في المحور الأول .

المحور الثاني : الأداء المالي للبنوك التجارية اشتمل هذا المحور على (10) عبارات.

- يحتوي الاستبيان ككل على (30) عبارة ، تمت صياغتها بالأسلوب الثابت الايجابي حتى يمكن معالجتها وفقا للأساليب الاحصائية و السلم المستخدم .

الفرع الثاني: المقياس المستخدم:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات: **أوافق بشدة، أوافق، موافق بدرجة متوسطة، لا أوافق، لا أوافق بشدة.** كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 01-03: الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	موافق بدرجة متوسطة	لا اوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على المعطيات السابقة.

وحتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة ولحساب الحدود العليا لكل فئة من فئات مقياس ليكرت الخماسي تم حساب طول المدى(5-1=4) ومن ثم قسم طول المدى على عدد الفئات 5/4 = 0.8 بعد ذلك تم إضافة العدد 0.8 بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى، كما يوضحه الجدول الأتي :

جدول رقم 02-03: قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

الاتجاه	الوسط المرجح	درجة الموافقة
الاتجاه الأول	من 1 و أقل من 1.8	ضعيفة جدا
الاتجاه الثاني	من 1.8 أقل من 2.6	ضعيفة
الاتجاه الثالث	من 2.6 أقل من 3.4	متوسطة
الاتجاه الرابع	من 3.4 أقل من 4.2	عالية
الاتجاه الخامس	من 4.2أقل من 5	عالية جدا

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

و اعتبرنا المتوسطات في الجدول رقم (03-02) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة و ذلك لمتوسط الاستجابة للبعد أو المحور.

الفرع الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية : الاصدار: (21) S.P.S.S

بعملية التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم إجراؤها، واعتمدت الدراسة على الاختبارات المعلمية لأنها اختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياسا ترتيبيا، كما اعتمدت على الأدوات الإحصائية التالي :

1- قياس الاتساق الداخلي.

2- قياس معامل الثبات.

3- اختبار التوزيع الطبيعي.

4- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.

5- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة.

6- تحليل معامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة

المطلب الثالث صدق وثبات أداة الدراسة:

استعان الصدق أداة الاستبيان في عينة الدراسة البالغ حجمها 34 مفردة، بحساب معاملات الارتباط ومعامل الثبات .

الفرع الأول : تحكيم أداة الاستبيان :

اعتمدنا في تحكيم الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين الذين لهم دراية بتفصايل الموضوع للأخذ بآرائهم ، و قد تم تثبيت العبارات المتفق عليها من طرف المحكمين ، انظر الملحق رقم (02) .

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي:

اعتمدت الدراسة على اختبار شابيرو في التوزيع الطبيعي لعينة من الدراسة كما يبينه الجدول الاتي :

الجدول رقم 03-03: اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	القيمة الاحصائية للاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
بعد خدمات التكنلوجيا المالية	0.965	0.355
بعد عملية الاقراض	0.981	0.823
بعد عملية التمويل و الاستثمار	0.963	0.307
بعد المدفوعات التكنلوجية	0.965	0.358
بعد الرقابة المالية التكنلوجية	0.965	0.143
محور التكنلوجيا المالية	0.948	0.119
محور الاداء المالي للبنوك التجارية	0.958	0.229

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يشير الجدول رقم (03-03):أن اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو (Shapiro-Wilk) لجميع متغيرات الدراسة أنه بلغ قيمة احتمالية اكبرمن 0.05 وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من ما يسمح بإجراء باقي الاختبارات.

الفرع الثالث : الاتساق الداخلي لابعاد محور التكنولوجيا المالية.

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور التكنولوجيا المالية بالبنك الوطني الجزائري , اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (spearman) لقياس قيمة الارتباط بين العبارات و المحور .كما يبينه الجدول الاتي :

الجدول رقم 04-03: اختبار الاتساق الداخلي للابعاد و عباراتهم.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد خدمات التكنولوجيا المالية	1	-
1	تعمل البنوك التجارية مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.	0.571**	0.001
2	يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة و في مختلف المجالات كالخدمات الالكترونية.	0.377*	0.031
3	يقوم البنك بإحداث تغييرات و تحديثات على عملياته وأجهزته و الإعتماد أكثر على التكنولوجيا المالية.	0.454**	0.001
4	يعتمد البنك على تكنولوجيا البلوكشين(الدفتر الرقمي اللامركزي) لتسجيل العملات.	0.573**	0.000
	بعد عملية الاقراض	1	-
5	يمكن للبنك الحصول على التسهيلات الائتمانية المتنوعة بسهولة من خلال التكنولوجيا المالية.	0.280**	0.001

6	تساهم منصة البنك في الربط بين المقرضين و المقترضين.	0.675*	0.011
7	تحليل البيانات الضخمة (big data) باستخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تحسين عملية الاقراض البنكي.	0.543**	0.001
8	يقلل الاقراض من شخص الى شخص (P2P)على مداخيل البنك نتيجة عدم دخوله كوسيط بين المقرضين و المقترضين	0.625**	0.000
	بعد عملية التمويل و الاستثمار	1	-
9	تنويع الاستثمارات المالية للعميل عبر الانترنت يساهم في رفع ربحية البنك.	0.394*	0.023
10	تساعد التكنولوجيا المالية في البنك على جذب المدخرات نتيجة بساطتها و سهولة التعامل بها.	0.503**	0.003
11	توفر التكنولوجيا المالية في البنك عروض تجذب العملاء لادخار أموالهم.	0.663**	0.000
12	يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في البنك بتقديم خدمات التمويل والاستثمار.	0.643**	0.000
	بعد المدفوعات التكنولوجية	1	-
13	تساهم المدفوعات التكنولوجية في تخفيض تكاليف و وقت عملية الدفع.	0.355*	0.043
14	توفر التطبيقات التكنولوجية للبنك خاصية التحويلات المالية داخليا و خارجيا	0.443**	0.010
15	تساهم التكنولوجيا المالية في تسهيل عملية الاتصال بالعملاء.	0.717*	0.000
16	تلبي المدفوعات التكنولوجية للبنك متطلبات التجارة الالكترونية.	0.529**	0.002
	بعد الرقابة المالية التكنولوجية	1	-
17	تستخدم التكنولوجيا المالية في التأكد من الالتزام بالأنظمة و التشريعات المصرفية	0.473**	0.005
18	تساهم التكنولوجيا المالية في عملية الرقابة على التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية.	0.462**	0.007
19	يمتلك البنك نظام الأمن السيبراني للكشف المبكر عن الاحتيال و القرصنة.(الجريمة المالية)	0.590**	0.000
20	تستخدم التكنولوجيا المالية تقييم أصول و خصوم و برمجيات و بيانات عمليات البنك.	0.915*	0.15

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

(**)اذا كان مستوى الشك 0.01 فان مستوى الثقة 99%

(*) اذا كان مستوى الشك 0.05 فان مستوى الثقة 95%

1- اختبار الاتساق الداخلي في بعد خدمات التكنلوجيا المالية : يشير الجدول رقم (03-04)أن قيمة معامل الارتباط للبعد محصورة بين (** 0.573 و* 0.377)ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات و بعد خدمات التكنلوجيا المالية .

2- اختبار الاتساق الداخلي في بعد عملية الاقراض : يشير الجدول رقم (03-04)أن قيمة معامل الارتباط للبعد محصورة بين (** 0.280 و* 0.675)ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات و بعد عملية الاقراض.

3- اختبار الاتساق الداخلي في بعد عملية التمويل و الاستثمار : يشير الجدول رقم (03-04)أن قيمة معامل الارتباط للبعد محصورة بين (*0.394 و** 0.663)ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات و عملية التمويل و الاستثمار.

4- اختبار الاتساق الداخلي في بعد المدفوعات التكنلوجية : يشير الجدول رقم (03-04)أن قيمة معامل الارتباط للبعد محصورة بين (* 0.355 و* 0.717)ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات و بعد المدفوعات التكنولوجية.

5- **اختبار الاتساق الداخلي في بعد الرقابة المالية التكنلوجية :** يشير الجدول رقم (03-04)أن قيمة معامل الارتباط للبعد محصورة بين (** 0.473 و* 0.915)ما يدل على وجود ارتباط جيد بين العبارات و بعد الرقابة المالية التكنولوجية.

الفرع الرابع: الاتساق الداخلي لمحور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري :

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور الاداء المالي بالبنك الوطني الجزائري , اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (spearman) لقياس قيمة الارتباط بين العبارات و المحور .كما يبينه الجدول الاتي :

الجدول رقم05-03: اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ادخال التكنلوجيا المالية و تطويرها تؤثر ايجابيا على المردودية المالية	0.544**	0.001
2	تساعد التكنلوجيا المالية على تقليل نسبة الأخطاء و منه الرفع من الأداء المالي	0.456**	0.008
3	يحقق البنك هامش الربح المستهدف خلال الخطة الاستراتيجية المسطرة.	0.349*	0.047
4	يساهم الأداء المالي في رفع كفاءة أداء البنك	0.417*	0.17
5	وسائل الاستثمار المتاحة لدى البنك تغطي مختلف الاحتياجات.	0.444**	0.10
6	يساهم الأداء المالي في عملية التطوير و التغيير في أعمال البنك.	0.382*	0.28
7	يحقق الأداء المالي النسب المعيارية للبنك لتوفير حقوق الملكية.	0.754**	0.000
8	يحقق البنك أرباح في ظل الامكانيات المادية و المالية المتاحة.	0.578**	0.000
9	يساعد الأداء المالي على تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل البنك.	0.586**	0.000
10	يساهم الأداء المالي في تطوير مستوى الأداء الاداري للبنك.	0.583**	0.000

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يشير الجدول رقم (03-05):أن قيمة معامل الارتباط لمحور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري محصورة بين (*0.349 و**0.754) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات و محورالاداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

الفرع الخامس : ثبات اداة الدراسة:

من أشهر مقاييس الثبات الداخلي الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) الذي يستخدم في حالة وجود بديلين للاجابة ، وهذا لمعالجة عبارات أداة الدراسة للتأكد من ثباتها و بعدها نحصل على معامل الثبات الكلي كما يوضحه الجدول الأتي :

جدول رقم 06-03: اختبار الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
محور التكنلوجيا المالية	20	0.801
محور الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	10	0.724
أداة الدراسة	30	0.718

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (03-06) أن معامل ثبات محور التكنولوجيا المالية بلغ قيمة (0,801) كما بلغ معامل ثبات محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري (0,724) وبلغ معامل ثبات أداة الدراسة ككل (0,718) ومنه فان جميع القيم المتحصل عليها في مستوى أكبر من 70% ما يشير للثبات وصدق عبارات أداة الدراسة لقياس المقصود من قياسه وإمكانية تطبيق الأداة في الظروف المماثلة.

المبحث الثالث : عرض و نتائج تحليل الدراسة:

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التي اجريت على موظفي البنك الوطني الجزائري بوكالة المدية ، بشكل مفصل للتعرف على الخصائص الشخصية للعينة و تحليل و تفسير اجابات الموظفين الخاصة بمحاور الدراسة .

المطلب الاول : التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية :

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان.

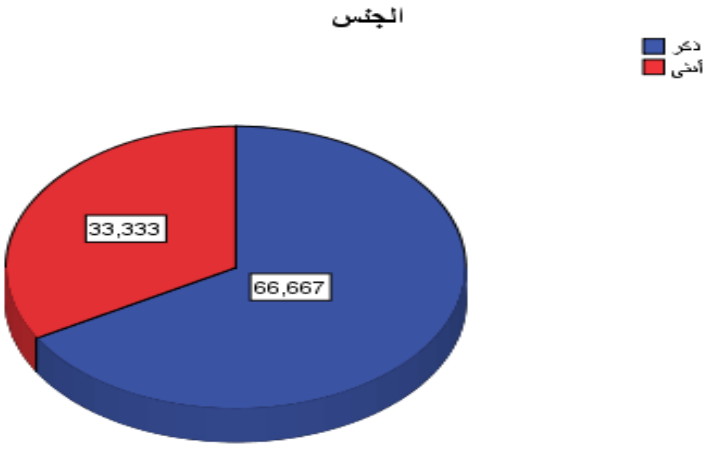
1- متغير الجنس :

الجدول رقم 07-03: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الصنف	التكرار	النسبة
ذكر	22	66.7
أنثى	11	33.3
المجموع	33	%100

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم12 -03: تمثيل افراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- من الجدول و الشكل رقم 03-10: نلاحظ ان 22 من الموظفين ذكور يمثلون نسبة 67.667% من اجمالي افراد عينة الدراسة وهم الفئة الغالبة و 11 منهم اناث بنسبة 33.333% من اجمالي الموظفين.

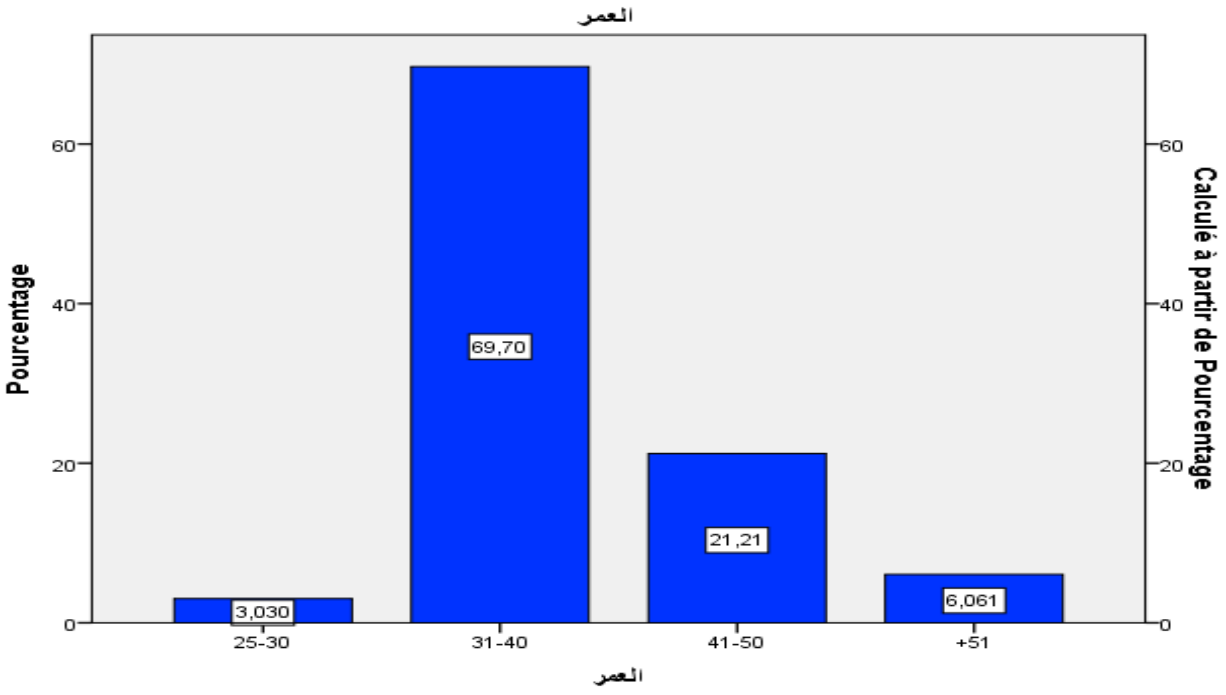
2- متغير العمر :

الجدول رقم 03-09: توزيع افراد العينة حسب متغير العمر

الصنف	التكرار	النسبة
من 25 الى 30 سنة	1	3%
من 31 الى 40 سنة	23	69.7%
من 41 الى 50 سنة	7	21.2%
اكثر من 51 سنة	2	6.1%
المجموع	33	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم13-03: يوضح تمثيل افراد العينة حسب متغير العمر



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول والشكل رقم (03-11): نلاحظ أن 23 من الموظفين يمثلون ما نسبته 69,70% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 31 الى 40 سنة الأغلب ، في المقابل يوجد 7 من الموظفين أعمارهم من 41 إلى 50سنة يمثلون ما نسبته 21,2% ويوجد 2 من الموظفين أعمارهم أكثر من 50 سنة يمثلون ما نسبته 6,06% ويوجد 1 من الموظفين عمره محصور في الفئة من 25 إلى 30 سنة يمثل ما نسبته 3.03%.

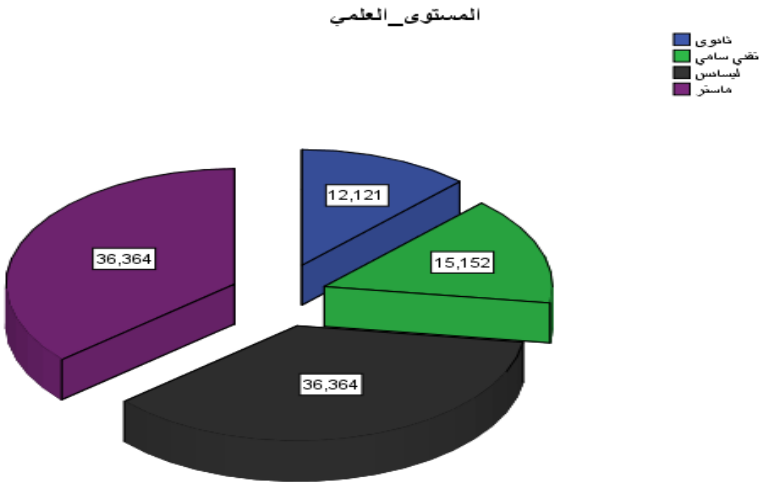
3-متغير المستوى العلمي :

الجدول رقم10-03: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	4	12.1%
تقني سامي	5	15.2%
ليسانس	12	36.4%
ماستر	12	36.4%
مابعد التخرج	0	%0
المجموع	33	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم 14-03: يوضح تمثيل افراد العينة حسب متغير المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- من الجدول والشكل رقم (03-09) (03-12) نلاحظ أن 12 من الموظفين مستواهم التعليمي ليسانس يمثلون ما نسبته 36.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة .في المقابل يوجد 12 من الموظفين يمثلون ما نسبته 36.4 الذين مستواهم التعليمي ماستر، ويوجد 4 من الموظفين يمثلون ما نسبته 12.1% مستواهم التعليمي ثانوي ،و 5 موظفين مستواهم تقني سامي بنسبة 15.2 من اجمالي الموظفين .

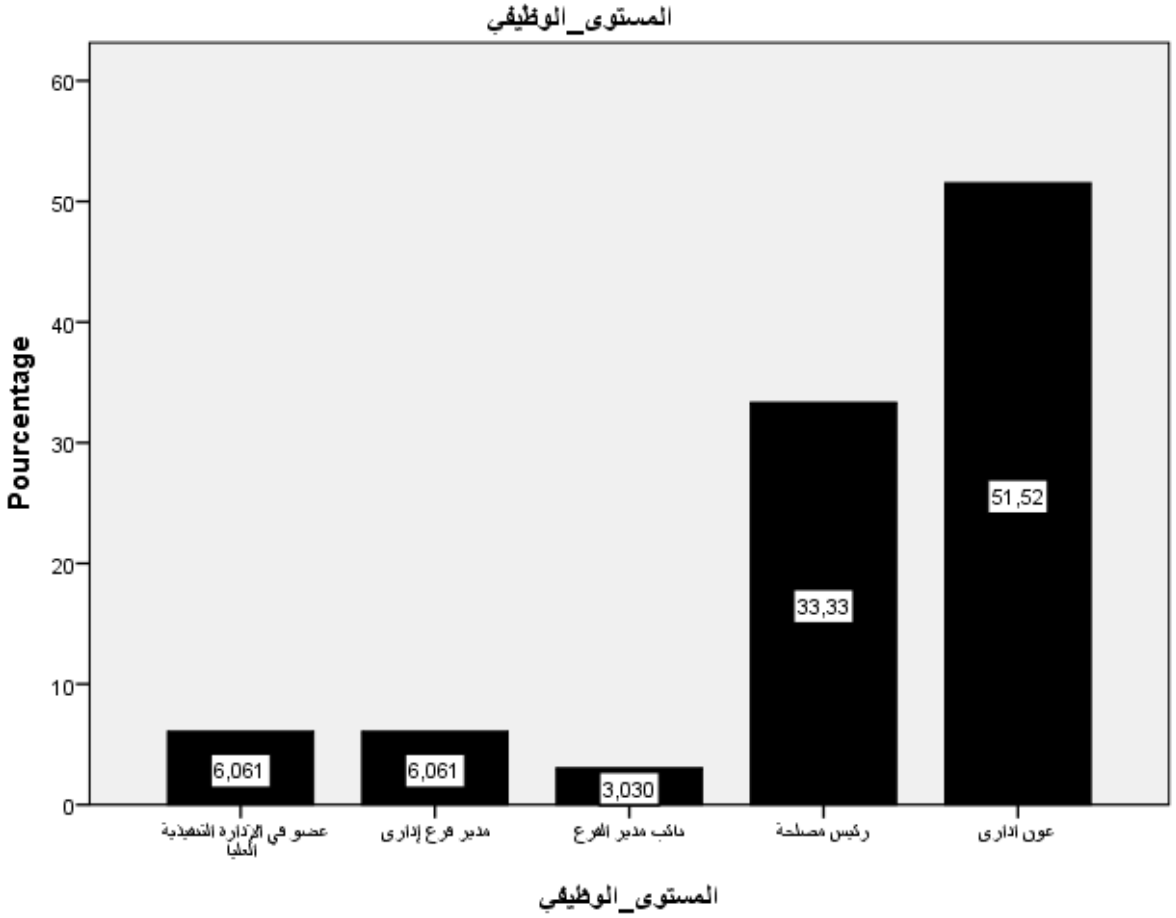
4- متغير المستوى الوظيفي:

الجدول رقم11-03: توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
عضو في الادارة التنفيذية العليا	2	6.1%
مدير فرع اداري	2	6.1%
نائب مدير الفرع	1	3%
رئيس مصلحة	11	33.3%
عون اداري	17	51.5%
المجموع	33	100%

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم 15- 03: تمثيل افراد العينة حسب المستوى الوظيفي.



المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- من الجدول والشكل رقم (03-10) (03-13) نلاحظ أن 17 من افراد العينة مستواهم الوظيفي عون اداري يمثلون ما نسبته 51.52% من إجمالي أفراد عينة الدراسة في المقابل يوجد 11 من افراد العينة يمثلون ما نسبته 33.3 الذين مستواهم الوظيفي رئيس مصلحة ، ويوجد 2 من افراد العينة يمثلون ما نسبته 6.1% مستواهم الوظيفي مدير فرع و كذا نفس النسبة لوظيفة عضو في الادارة التنفيذية العليا و 1من الموظفين مستواه الوظيفي نائب مدير فرع .

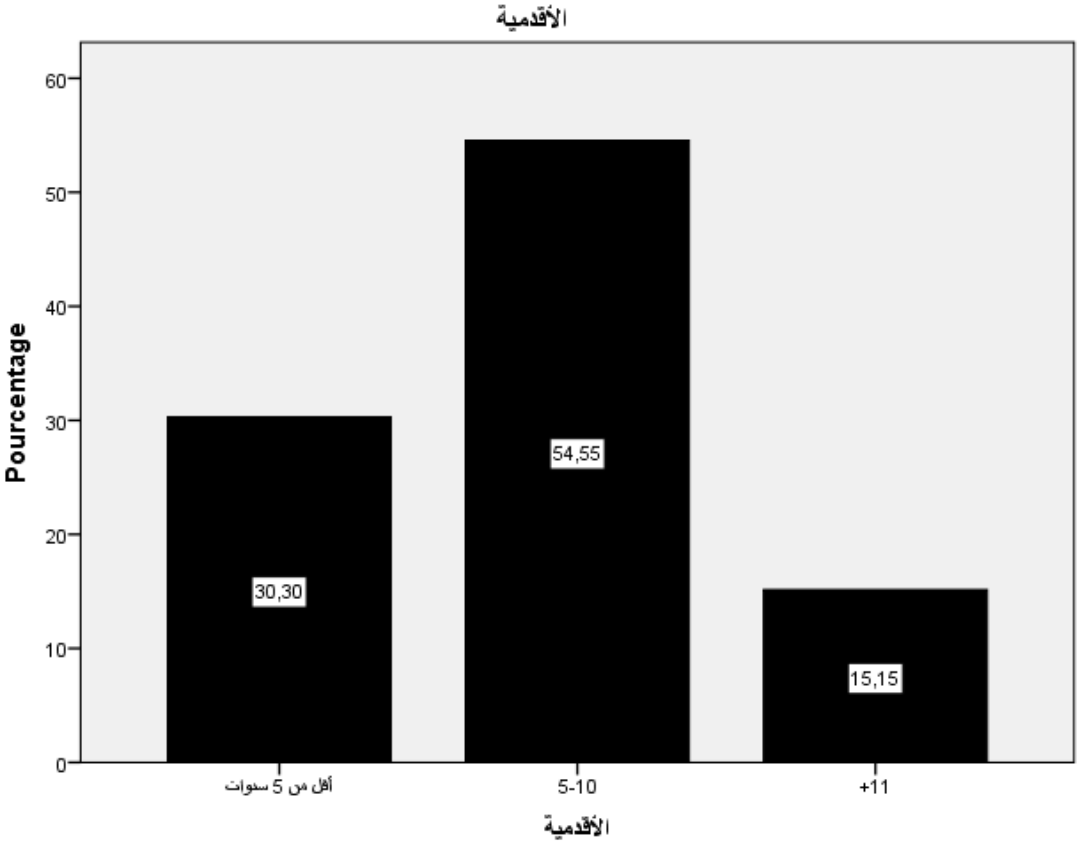
5- متغير سنوات الخبرة (الأقدمية):

الجدول رقم12-03: يوضح الاقدمية لافراد العينة

الاقدمية	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	**10**	**30.3%**
من 6 الى 10 سنوات	**18**	**54.5%**
أكثر من 11 سنة	**5**	**15.2%**
المجموع	**33**	**100%**

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (16-03): يوضح تمثيل افراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

- من الجدول والشكل رقم (03-11) (03-14) نلاحظ أن 18 من افراد العينة لديهم خبرة ما بين 5 إلى 10 سنوات في الوظيفة يمثلون ما نسبته 54.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة في المقابل يوجد 10 من افراد العينة يمثلون ما نسبته 30.3 لديهم خيرة اقل من 5 سنوات في الوظيفة ، ويوجد 5 من افراد العينة يمثلون ما نسبته 15.2% لديهم اكثر من 11 سنة خبرة في الوظيفة .

المطلب الثاني : التحليل الوصفي لمحاور الدراسة :

الفرع الاول: التحليل الوصفي لمحور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية :

- إعتمدت الدراسة في وصف محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري بالمدية على المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري و درجة الموافقة كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 13-03: المؤشرات الاحصائية لوصف بعد خدمات التكنلوجيا المالية في محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	بعد خدمات التكنولوجيا المالية	**4.38**	**0.497**		**موافق جدا**
1	**تعمل البنوك التجارية مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.**	**4.42**	**0.502**	**2**	**موافق جدا**
2	**يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة و في مختلف المجالات كالخدمات الالكترونية.**	**4.45**	**0.506**	**1**	**موافق جدا**
3	**يقوم البنك بإحداث تغييرات و تحديثات على عملياته وأجهزته و الإعتماد أكثر على التكنولوجيا المالية.**	**4.33**	**0.479**	**3**	**موافق جدا**
4	**يعتمد البنك على تكنولوجيا البلوكشين(الدفتر الرقمي اللامركزي) لتسجيل العملات.**	**4.24**	**0.502**	**4**	**موافق جدا**

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- تقديرات الموظفين لعبارات بعد خدمات التكنولوجيا المالية بلغت درجة موافقة عالية بالنسبة للعبارات الاربع، وبلغ المتوسط الحسابي لبعد خدمات التكنولوجيا المالية 4,38 بدرجة موافقة عالية كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد 0,497 ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي. و جاءت الاجابات كالاتي :

1- لقد تحصلت العبارة رقم (1) على متوسط حسابي قدره (4.42) وانحراف معياري قدره (0.502) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فان البنوك التجارية تعمل مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.

2- لقد تحصلت العبارة رقم (2) على متوسط حسابي قدره (4.45) وانحراف معياري قدره (0.506) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فان البنك يوفر مختلف الخدمات الحديثة و في مختلف المجالات كالخدمات الالكترونية.

3- لقد تحصلت العبارة رقم (3) على متوسط حسابي قدره (4.33) وانحراف معياري قدره (0.479) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فان البنك يقوم بإحداث تغييرات و تحديثات على عملياته وأجهزته و الإعتماد أكثر على التكنولوجيا المالية.

4- لقد تحصلت العبارة رقم (4) على متوسط حسابي قدره (4.24) وانحراف معياري قدره (0.502) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، اذن يعتمد البنك على تكنولوجيا البلوكشين(الدفتر الرقمي اللامركزي) لتسجيل العملات.

الجدول رقم 14-03: يوضح المؤشرات الاحصائية لوصف بعد عملية الاقراض في محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	بعد عملية الاقراض	**3.86**	**0.525**	**4**	**موافق**
1	**يمكن للبنك الحصول على التسهيلات الائتمانية المتنوعة بسهولة من خلال التكنولوجيا المالية**	**4.12**	**0.650**	**1**	**موافق**
2	**تساهم منصة البنك في الربط بين المقرضين و المقترضين**	**3.97**	**0.684**	**2**	**موافق**
3	**تحليل البيانات الضخمة (big data) باستخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تحسين عملية الاقراض البنكي.**	**3.24**	**0.830**	**4**	**موافق**
4	**يقلل الاقراض من شخص الى شخص (P2P)على مداخيل البنك نتيجة عدم دخوله كوسيط بين المقرضين و المقترضين**	**3.67**	**0.692**	**3**	**موافق**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

1- لقد تحصلت العبارة رقم (1) على متوسط حسابي قدره (4.12) وانحراف معياري قدره (0.650) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فانه يمكن للبنك الحصول على التسهيلات الائتمانية المتنوعة بسهولة من خلال التكنولوجيا المالية.

2- لقد تحصلت العبارة رقم (2) على متوسط حسابي قدره (3.97) وانحراف معياري قدره (0.684) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فان منصة البنك تساهم في الربط بين المقرضين و المقترضين.

3- لقد تحصلت العبارة رقم (3) على متوسط حسابي قدره (3.24) وانحراف معياري قدره (0.830) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه تحليل البيانات الضخمة (big data) باستخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تحسين عملية الاقراض البنكي.

4- لقد تحصلت العبارة رقم (3) على متوسط حسابي قدره (3.67) وانحراف معياري قدره (0.692) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، اذن يقلل الاقراض من شخص الى شخص (P2P)على مداخيل البنك نتيجة عدم دخوله كوسيط بين المقرضين و المقترضين.

الجدول رقم 15-03: يوضح المؤشرات الاحصائية لوصف بعد عملية التمويل و الاستثمار في محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	بعد عملية التمويل و الاستثمار	**4.05**	**0.584**	**1**	**موافق**
1	**تنويع الاستثمارات المالية للعميل عبر الانترنت يساهم في رفع ربحية البنك.**	**4.00**	**0.829**	**3**	**موافق**

2	تساعد التكنولوجيا المالية في البنك على جذب المدخرات نتيجة بساطتها و سهولة التعامل بها.	4.45	0.666	1	موافق
3	توفر التكنولوجيا المالية في البنك عروض تجذب العملاء لادخار أموالهم	4.21	0.820	2	موافق جدا
4	يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في البنك بتقديم خدمات التمويل والاستثمار	3.45	0.564	4	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يتضح من خلال الجدول رقم 03-14: تقديرات الموظفين لعبارات بعد عملية التمويل و الاستثمار بلغت درجة موافقة عالية بالنسبة للعبارات الاربع، وبلغ المتوسط الحسابي لبعد عملية التمويل و الاستثمار4.05 بدرجة موافقة عالية كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد 0,584 ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي. و جاءت الاجابات كالاتي :

1- لقد تحصلت العبارة رقم (1) على متوسط حسابي قدره (4.00) وانحراف معياري قدره (0.829) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه تنويع الاستثمارات المالية للعميل عبر الانترنت يساهم في رفع ربحية البنك.

2- لقد تحصلت العبارة رقم (2) على متوسط حسابي قدره (4.45) وانحراف معياري قدره (0.666) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه فان التكنولوجيا المالية تساعد البنك على جذب المدخرات نتيجة بساطتها و سهولة التعامل بها.

3- لقد تحصلت العبارة رقم (3) على متوسط حسابي قدره (4.21) وانحراف معياري قدره (0.820) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية ، ومنه توفر التكنولوجيا المالية في البنك عروض تجذب العملاء لادخار أموالهم.

4- لقد تحصلت العبارة رقم (3) على متوسط حسابي قدره (3.45) وانحراف معياري قدره (0.564) وبالتالي العبارة في مجال درجة الموافقة عالية، اذن يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في البنك بتقديم خدمات التمويل والاستثمار.

الجدول رقم 16-03: يوضح المؤشرات الاحصائية لوصف بعد المدفوعات التكنلوجية في محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	بعد المدفوعات التكنلوجية	4.02	0.573	2	موافق
1	تساهم المدفوعات التكنلوجية في تخفيض تكاليف ووقت عملية الدفع	4.24	0.830	1	موافق جدا ا
2	توفر التطبيقات التكنلوجية للبنك خاصية التحويلات المالية داخليا و خارجيا .	4.30	0.585	2	موافق
3	تساهم التكنلوجيا المالية في تسهيل عملية الاتصال بالعملاء	4.12	0.740	4	موافق
4	تلبي المدفوعات التكنلوجية للبنك متطلبات التكنلوجيا التجارية الالكترونية	4.00	0.829	3	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يتضح من خلال الجدول رقم 03-15: تقديرات الموظفين لعبارات بعد المدفوعات التكنلوجية بلغت درجة موافقة عالية بالنسبة للعبارات الاربع، وبلغ المتوسط الحسابي لبعد المدفوعات التكنلوجية 4.02 بدرجة موافقة عالية كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد 0,573 ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

الجدول رقم 17-03: يوضح المؤشرات الاحصائية لوصف بعد الرقابة المالية التكنلوجية في محور التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	بعد الرقابة المالية التكنلوجية	**3.92**	**0.563**	**3**	**موافق**
1	**تستخدم التكنلوجيا المالية في التاكد من الالتزام بالانظمة و التشريعات المصرفية**	**3.91**	**0.723**	**1**	**موافق**
2	**تساهم التكنلوجيا المالية في عملية الرقابة على التدفقات النقدية الداخلية والخارجية .**	**4.15**	**0.712**	**2**	**موافق**
3	**يمتلك البنك نظام الامن السيبيراني للكشف المبكر عن الاحتيال و القرصنة**	**3.70**	**0.728**	**4**	**موافق**
4	**تستخدم التكنلوجيا المالية تقييم اصول و خصوم و برمجيات و بيانات عملية البنك**	**3.97**	**0.728**	**3**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول رقم 03-16 تقديرات الموظفين لعبارات بعد الرقابة المالية التكنلوجية بلغت درجة موافقة عالية بالنسبة للعبارات الاربع، وبلغ المتوسط الحسابي لبعد الرقابة المالية التكنلوجية 3.92 بدرجة موافقة عالية كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد 0,563 ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

الفرع الثاني : التحليل الوصفي لمحور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية:

اعتمدت الدراسة في وصف الاداء المالي لدى البنك الوطني الجزائري بالمدية على المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري و درجة الموافقة كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 17-03: المؤشرات الإحصائية لوصف محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
	محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية	**4.01**	**0.342**	**4**	**موافق**
1	**ادخال التكنلوجيا المالية و تطويرها تؤثر ايجابيا على المردودية المالية**	**3.94**	**0.846**	**5**	**موافق**

2	تساعد التكنلوجيا المالية على تقليل نسبة الأخطاء و منه الرفع من الأداء المالي	3.94	0.899	6	موافق
3	يحقق البنك هامش الربح المستهدف خلال الخطة الاستراتيجية المسطرة.	3.85	0.619	7	موافق
4	يساهم الأداء المالي في رفع كفاءة أداء البنك	4.15	0.795	3	موافق
5	وسائل الاستثمار المتاحة لدى البنك تغطي مختلف الاحتياجات.	3.82	0.683		موافق
6	يساهم الأداء المالي في عملية التطوير و التغيير في أعمال البنك.	4.24	0.435	1	موافق جدا
7	يحقق الأداء المالي النسب المعيارية للبنك لتوفير حقوق الملكية.	3.48	1.149	10	موافق
8	يحقق البنك أرباح في ظل الامكانيات المادية و المالية المتاحة.	3.82	0.846	9	موافق
9	يساعد الأداء المالي على تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل البنك.	3.85	0.755	8	موافق
10	يساهم الأداء المالي في تطوير مستوى الأداء الاداري للبنك.	4.18	0.584	5	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يتضح من خلال الجدول رقم 03-17 تقديرات الموظفين لعبارات محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية بلغت درجة موافقة عالية جدا للعبارة (6)،و درجة موافقة عالية للعبارات الاخرى وبلغ المتوسط الحسابي لبعد محور الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية (4.01) ما يشير الى وجود مستوى اداء مالي عالي في البنك كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد 0,342 ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

المطلب الثالث : إختبار فرضيات الدراسة :

نستعرض في هذا الجزء نتائج الفروض المتعلق باختيار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود العلاقة بين متغيرات الدراسة.

حيث قمنا باختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام تحليل التباين وذلك لمعرفة العلاقة بين التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع لإثبات إذا كانت توجد أثر ايجابي ذات دلالة إحصائية عند قيمة مستوى معين (0.05).

الفرع الأول : اختبار الفرضيات الفرعية الأولى :

حيث: الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد خدمات التكنلوجيا المالية .

الفرضية البديلة (H1): يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد خدمات التكنلوجيا المالية.

جدول رقم 18-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على على بعد خدمات التكنولوجيا المالية

البيان	المتغير المستقل : التكنلوجيا المالية				
المتغير التابع : بعد خدمات التكنلوجيا المالية	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.567a	0.322	0.606	3.833	0.001
	F المحسوبة		دلالة F		
	14.696		0.001		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18: اثر التكنولوجيا المالية على بعد خدمات التكنلوجيا المالية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.567a بين التكنولوجيا المالية و بعد خدمات التكنلوجيا المالية ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط متوسط.

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.322 أي أن ما قيمة 32% من بعد خدمات التكنلوجيا المالية ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=0.606 وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنلوجيا المالية تزيد من الخدمات التكنلوجية المالية بقيمة 0.606 و هي دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 3.833عند مستوى معنوية 0.001.

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 14.696عند مستوى معنويةb 0.001 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول انه **يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد خدمات التكنلوجيا المالية .**

الفرع الثاني : اختبار الفرضيات الفرعية الثانية:

حيث: الفرضية الصفرية(H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض .

الفرضية البديلة (H1): يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض.

جدول رقم 19-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض

البيان	المتغير المستقل : التكنلوجيا المالية				
المتغير التابع : بعد عملية الاقراض	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.366a	0.134	0.616	2.193	0.36
	F المحسوبة		دلالة F		
	4.807		0.36		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18:اثر التكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.366a بين التكنولوجيا المالية و بعد عملية الاقراض المالية ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط ضعيف.

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.134أي أن ما قيمة 13% من بعد عملية الاقراض ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=0.616وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنولوجيا المالية تزيد من عملية الاقراض بقيمة 0.616و هي غير دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 2.193عند مستوى معنوية 0.36 .

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 4.807عند مستوى معنوي 0.36 و هي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية التي تقول انه **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض.**

الفرع الثالث : اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة:

حيث: الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد عملية التمويل والاستثمار.

الفرضية البديلة (H1): يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد عملية التمويل و الاستثمار.

جدول رقم 20-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على بعد عملية التمويل والاستثمار

البيان	المتغير المستقل : التكنولوجيا المالية				
المتغير التابع : بعد التمويل والاستثمار	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.781a	0.610	1.424	6.965	0.000
	F المحسوبة		دلالة F		
	48.506		0.000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18:اثر التكنولوجيا المالية على بعد التمويل و الاستثمار حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.781a بين التكنولوجيا المالية و بعد التمويل و الاستثمار ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط قوية.

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.610أي أن ما قيمة 61% من بعد بعد التمويل و الاستثمار ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=1.424وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنولوجيا المالية تزيد من بعد التمويل و الاستثمار بقيمة 1.424و هي دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 6.965عند مستوى معنوية 0.000.

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 48.506عند مستوى معنوي 0.000 و هي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول انه **يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد التمويل و الاستثمار** .

الفرع الرابع : اختبار الفرضيات الفرعية الرابعة:

حيث: الفرضية الصفرية(H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية.

الفرضية البديلة (H1): يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية.

جدول رقم 21-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية

البيان	المتغير المستقل : التكنلوجيا المالية				
المتغير التابع : بعد المدفوعات التكنولوجية	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.700a	0.490	1.230	5.463	0.000
	F المحسوبة			دلالة F	
	29.841			0.000	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18: اثر التكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.700a بين التكنولوجيا المالية بعد المدفوعات التكنولوجية ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط قوية.

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.490أي أن ما قيمة 49% من بعد المدفوعات التكنولوجية ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=1.230وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنلوجيا المالية تزيد من بعد المدفوعات التكنولوجية بقيمة 1.230و هي دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 5.463عند مستوى معنوية 0.000.

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 29.841عند مستوى معنوي 0.000 و هي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول انه **يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية.**

الفرع الخامس : اختبار الفرضيات الفرعية الخامسة:

حيث: الفرضية الصفرية(H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية.

الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية.

جدول رقم 22-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية

البيان	المتغير المستقل : التكنلوجيا المالية				
المتغير التابع : بعد الرقابة المالية التكنولوجية	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.673a	0.452	1.124	5.060	0.000
	F المحسوبة		دلالة F		
	25.607		0.000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18: اثر التكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.673a بين التكنولوجيا المالية و بعد الرقابة المالية التكنولوجية ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط قوية.

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.452أي أن ما قيمة 45% من بعد الرقابة المالية التكنولوجية ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=1.124وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنلوجيا المالية تزيد من بعد الرقابة المالية التكنولوجية بقيمة 1.230و هي دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 5.060عند مستوى معنوية 0.000.

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 25.607عند مستوى معنوي 0.000 و هي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول انه **يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية.**

الفرع السادس : اختبار الفرضية الرئيسية:

حيث: الفرضية الصفرية(H0): لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية.

الفرضية البديلة (H1): يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية.

جدول رقم 23-03: إختبار الإنحدار البسيط للتكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية

البيان	المتغير المستقل : التكنلوجيا المالية				
المتغير التابع : الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0.119a	0.014	0.158	0.665	0.511
	F المحسوبة			دلالة F	
	0.442			0.511	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- يوضح الجدول أعلاه رقم 03-18: اثر التكنولوجيا المالية الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط R= 0.119 بين التكنولوجيا المالية الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية ومنه يتضح وجود علاقة بين المتغيرين بالارتباط ضعيفة .

- وبلغ معامل التحديد R^2 =0.014أي أن ما قيمة 1% من الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية ناتجة عن التكنولوجيا المالية.

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار B=0.158وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في التكنلوجيا المالية تزيد من الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية بقيمة 0.158و هي غير دالة عن مستوى معنوية 0.05 كما بلغت Tالمحسوبة 0.665عند مستوى معنوية 0.511.

- كما بلغت قيمة F المحسوبة 0.442عند مستوى معنوي 0.511 و هي دالة عند مستوى معنوية 0.05ومنه نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية التي تقول انه **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية و تفسير ذلك أن تكاليف استخدام التكنولوجيا المالية عالية و ان نتائج الاستثمار فيها ستظهر بعد سنوات .**

الفرع الثالث : نتائج الدراسة الميدانية

من خلال عرض و تحليل الدراسة و اختبار صحة الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية :

نتائج وصف متغيرات الدراسة :

- وجود مستوى عالي لبعد خدمات التكنلوجيا المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

- وجود مستوى عالي لبعد عملية الاقراض لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

- وجود مستوى عالي لبعد عملية التمويل و الاستثمار لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

- وجود مستوى عالي لبعد المدفوعات التكنولوجية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

- وجود مستوى عالي لبعد الرقابة المالية التكنولوجية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

- وجود مستوى عالي للأداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل اعطاء بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري بصفة عامة ووكالة المدية بصفة خاصة حيث تطرقنا الى الوسائل التكنلوجيا المستخدمة و الخدمات التكنلوجية المقدمة للعملاء ، حيث قمنا باستعمال الاستبيان كأداة للدراسة و باختبار صدقها الظاهري من خلال عرضها على عدد من الأساتذة ليتم تحكيمها و بعد التعديلات الازمة قمنا بتوزيعها على موظفي البنك الوطني الجزائري.

بعد ذلك قمنا بتفريغ الاستبانة من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي spss، حيث توصلنا من خلال اختبارالاتساق الداخلي لأداة الدراسة الى نتائج ايجابية ، و دعمناها باختبار ثبات الدراسة الذي بلغ 0.718 و هي نسبة عالية تدل على ثبات الاستبانة .و من خلال الدراسة الميدانية توصلنا الى نتيجة مفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للتكنولوجيا على أداء البنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

خاتمة

خاتمة

لقد أدى التطور التكنولوجي و الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم الان الى ملامسة جميع ميادين الحياة ، ما أدى الى اهتمام المؤسسات المالية و المصرفية الى الالمام بالتكنولوجيا و الالتفاف حولها لما تقدمه من الاثر الجلي و الواضح في تطوير القطاع الاقتصادي ككل .

حيث تناولنا من خلال دراسة هذا الموضوع ثلاث فصول ، تكلمنا في الفصل الأول عن التكنولوجيا المالية و الأثر التي أحدثته في المجال المالي و المصرفي نظرا لما توفره من تقنيات جديدة و متطورة تنعكس بالإيجاب على أداء البنوك و المؤسسات بصفة عامة من خلال تقليل التكاليف و اختصار العمليات و كذا التقليل من المخاطر و المشاكل التي تحدث في المعاملات التقليدية .

أما في الفصل الثاني فقمنا بالتطرق للأداء المالي في البنوك و كيفية قياس هذا الاداء و مؤشراته لمعرفة ما اذا كانت البنوك تلتزم بالخطط الموضوعة و قمنا بالتطرق ايضا الى مدى استعمال التكنولوجيا المالية في البنوك و كيف اصبحت جزء لا يتجزأ منها من أجل البقاء على سكة المنافسة مع البنوك الأخرى.

أما في الفصل الثالث فتم دراسة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري من خلال إستبانة وزعت على 33 موظف مقسمين على وكالتين و تم دراسة الإستبيانات بواسطة برنامج spss والذي إختبرنا من خلاله الفرضيات المطروحة .

نتائج اختبار الفرضيات :

- نصت الفرضية الاولى على أن التكنولوجيا المالية هي أداة لتحسين الخدمات التقليدية و تطويرها و التقليل من الاخطار و المشاكل و تساهم التكنلوجيا أيضا في تسهيل و اختصار مختلف التعاملات و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

- تنص الفرضية الثانية على أن تقييم الاداء المالي للبنك هة عملية ايجاد مؤشرات او مقاييس يمكننا من خلالها معرفة ما اذا حقق البنك الاهداف المالية المرجوة ام لا و ها ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- تنص الفرضية الثالثة على ان التكنلوجيا المالية غيرت من العمليات المصرفية تغييرا جذريا بهدف تحسين ادائها بالاعتماد على تقنيات حديثة و جديدة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية .

- نصت الفرضية الرابعة على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التكنلوجيا المالية و تحسين الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالمدية، و هو ما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى و اعتبارها فرضية خاطئة بسبب إرتفاع التكاليف كما أن نتائج الاستثمار في التكنولوجيا المالية ستظهر على المدى الطويل

نتائج الدراسة :من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ما يلي :

- تعتبر التكنولوجيا المالية جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي .

- تساهم التكنولوجيا المالية بدور فعال في تحسين الاداء المالي للبنوك .

- تساهم التكنولوجيا المالية بخفض التكاليف و المصاريف و كذلك ربح و اختصار الوقت .

- تساعد التكنولوجيا المالية على التقليل من المخاطر و الأخطاء التي يمن ان تهدد العمل المصرفي .
- تبقي التكنولوجيا المالية البنوك في اطار المنافسة و ضمان مكانة في السوق .
- تعمل التكنولوجيا المالية على الوصول إلى شريحة كبيرة من األفراد الذين ال يتعاملون مع الجهاز البنكي.
- الاداء يمثل النتائج النهائية التي أسفرت عنها مختلف أنشطة البنك من خلال التوفيق بين مختلف موارده خلال فترة زمنية محددة.
- يعتبر الأداء المالي أحد اكثر المفاهيم اهمية داخل المنظومة المصرفية ككل .
- تعتمد الوكالة البنكية محل الدراسة على الفئات الشابة.
- اغلب العاملين بالوكالة البنكية ذو مؤهل علمي جامعي.
-مستوى الاداء في البنك التجاري محل الدراسة كان عاليا.
- مستوى التكنولوجيا المالية في البنك محل الدراسة كذلك كان عاليا .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنك التجاري محل الدراسة.
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على بعد عملية الاقراض .
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على خدمات التكنولوجيا المالية.
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على بعد عملية التمويل و الاستثمار.
- يوجد اثر يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على بعد المدفوعات التكنولوجية.
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على بعد الرقابة المالية التكنولوجية.

التوصيات و المقترحات : من خلال دراستنا يمكن أن نقترح ما يلي :

- ارشاد و مساعدة العملاء أكثر في فهم الطرق الحديثة للتكنولوجيا المالية و كيفية استعمالها.
- مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل و عدم البقاء في نفس مستوى التكنولوجيا .
- دراسة فئات العملاء و معاملة كل فئة حسب الرغبات و التوجهات الخاصة بها.
- الاستثمار أكثر في التكنولوجيا المالية .
- وضع انظمة حماية من المخاطر التكنولوجية و تبيينها للعملاء من اجل التقليل من خوفهم من المعاملات التكنولوجية.
- تخصيص ميزانيات معتبرة للمؤسسات المالية البنكية بالجزائر من طرف الحكومة لتطوير الكفاءات والمهارات المهنية بالتكوين والتدريب على كل مستجدات وتطورات علوم التكنولوجيا والاحتفاظ بها.

افاق الدراسة : من خلال دراستنا توصلنا الى ما يلي :

- فعالية التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية (التمويل ، ادارة المخاطر ، التأمين) .
- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي .
- دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة).

قائمة المراجع

المراجع

الكتب:

1- إبراهيم عبد الحليم عباده ، مؤشرات الاداء في المصارف الاسلامية ،دار النفائس، عمان 2008.

2- أمينة عثامنية وآخرون، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال ، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

3- زياد سليم رمضان ، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1996.

4- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993

5- عبد الغفار حنفي ، الاسواق و المؤسسات المالية الدار الجامعية ، الاسكندية 2000.

6-عبد الكريم أحمد قندوز،التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية،صندوق النقد العربي،أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.

7- فريد حبيب ليان, التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل،اتحاد شركات الاستثمار،الكويت،2019.

8- محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض ،1987.

9- وداد بن قيراط، عثمان عثامنية، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شارع الطرفاء، بيروت، 2022.

المذكرات و الأطروحات:

10- نادية سعودي ،مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية ،اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ،الجزائر،2017-2018.

11- سليمان بن بوزيد ،استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس اداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثرالمصرفي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.

12- خروبي وهيبة، دور الرقابة المصرفية و ادارة المخاطر في تفعيل اداء البنوك التجارية ،اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2، 2021-2022.

13- ثورة عزات أبو مارية، تكاملية بطاقة الأداء المتوازن وإدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية في محافظة التحليل، مذكرة ماجستير في إدارة الإعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، سطيف،الجزائر ، 2018.

14- خالد بيلوطة ، رمضان براغشة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك (دراسة ميدانية لعينةمن البنوك الجزائرية لمدينة قالمة BNA.BADR.CPA)،مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة8ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2020-2021.

15- كريمة بن حوار، شهرزاد معيرش ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية (دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR برج بوعريريج)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج الجزائر ،2020-2021.

16- لعرابي محمد، عرياني عيسى الياس، التكنولوجيا المالية Fintech ودورها في تعزيز العمل المصرفي (تجربة البنوك الكويتية)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت ،الجزائر، 2021-2022.

17- زرفاوي نور الاسلام، بو الخلوة محمد الصالح،أثر التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية -دراسة ميدانية في بنك الجزائر الخارجي BEAوكالة تبسة -مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2020-2021.

18- براهيمي نهاد، بلامين الهام ، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين اداء البنوك التجارية مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية، الجزائر، 2022-2023.

19- عبد الحكيم بوخديجة، محمد شبوعات، اثر عوامل البيئة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ،ورقلة،الجزائر، 2018-2019.

20- زينب بن عمر، منال حاج عمار، تقييم كفاءة الاداء المصرفي في البنوك التجارية ،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر ،2015-2016.

21- بوخاري سعدية، دور الحوكمة المصرفية في تفعيل أداء المصارف التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2 ،الجزائر، 2015-2016.

22- مروى قاسمي، دنيا ترايكية، دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج ، الجزائر ،2021 .

23- تميسة سهام، تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ،مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة ،2013-2014.

24- بركات مروة، بلمسعود فاطمة ،بن علي وفاء، بوغزالة حسيبة ،فاعلية التكنلوجيا المالية fintech في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي ،الجزائر 2021.

25- سامية عون الله ،عواطف ثايت ، بطاقة الاداء المتوازن كألية لتقييم الاداء في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماسترفي العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي تبسي ، الجزائر ،2018.

26- شعيب مقلاتي ،بويغل الزواوي ،اثر التكنلوجيا المالية على أداء البنوك ،مذكرة الماستر ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الجزائر ، 2021.

المقالات:

27- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، جملة آفاق علمية، جامعة الجلفة كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، المجلد ،11العدد،03الجزائر.2019.

28- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية، أمين العقال الحاج موسى ، الجزائر، المجلد ،8العدد،1 ،2018.

29- ابتهاج إسماعيل، واخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات في تعافي القطاع المصرفي في مرحلة كوفيد 19 دراسة استطلاعية، مجلة دراسات محاسبية والمالية GAFS، المجلد 16، 2021.

30- د.مليكة بن علقمة، د.يوسف سائحي ،دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المصرفية،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد 07، العدد، 03 ،2018

31- مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

32- لمياء عمان، وفاء حمروش، نموذج الأعمال القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد01، ديسمبر 2017.

33- د جابر سطحي، د زينب فيلالي، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي،ملتقى المستقبل الجلسة الرابعة،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة2016.

34- قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق ،مجلة التحولات الاقتصادية ،دورالبنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،العدد1، 2022.

35- عزوزة اماني، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية مجلة دراسات اقتصاديةالعدد رقم 4 المجلد 1 جوان 2017.

36- محصول نعمان ،سراج موصو، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،العدد 2 ،المجلد 3، ديسمبر 2019.

37- شهد ماجد عبد المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية كلية الادارة و الاقتصاد الجامعة المستنصرية السنة التاسعة عشرالعدد الواحد و السبعون ديسمبر 2021.

الملتقيات :

38- نوارة محمد، ملواح مريم ،ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2-04-2017.

39- سارة موالي مصطفى، مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية - مع تجارب دولية ناجحة - ، الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.

40- نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر 2019.

المقابلات:

41- مقابلات مع رؤساء المصالح في البنك الوطني الجزائري وكالة المدية .

المواقع الالكترونية :

42- https://www.bna.dz/presentation-de-la-bna

مراجع اجنبية:

43- Arner Barbris Ross the evolution of fintech a new post crisis paradigm university of hong kong faculty of law 2015 research paper No 2015/047.

44-Europe: Promises and Threats, IMF, Européen Département, 2020 .

الملاحق

الملحق رقم (1) : الاستبيان الموجه لعينة الدراسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع : استبانة موجهة لموظفي البنك الوطني الجزائري - فرع المدية .
السلام عليكم و رحمة الله ، الأخ الكريم ، الأخت الفاضلة نضع بين أيديكم جزءا من متطلبات اعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي بعنوان :
فعالية التكنلوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري بالمدية

باعتباركم أهل الاختصاص و ذوي معرفة و خبرة بهذا المجال نأمل منكم تقديم المساعدة بتوفير المعلومات المناسبة بشكل يسمح بإتمام الدراسة من خلال التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة بكل موضوعية و دقة مما سيساهم في الوصول الى نتائج دقيقة و صحيحة .

تجدر الاشارة الى أن البيانات ستعالج بسرية تامة و ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

بحيث :

التكنلوجيا المالية : هي مختلف الابتكارات التي تتنوع بتنوع المجالات و العمليات الخاصة بالمؤسسة و التي تؤثر بشكل كبير جدا على المؤسسات و الأسواق المالية و الخدمات و العمليات التي تقدمها هاته المؤسسات ، و تعتبر التكنلوجيا المالية نتيجة طبيعية لاحتكاك التكنلوجيا الحديثة بجميع اشكالها مع العمليات و المؤسسات المالية و الخدمات المالية .

الأداء المالي للبنوك : يعتبر الأداء المالي المحرك الرئيسي لعمل البنوك و النشاطات و الخدمات البنكية المقدمة و كذا المقياس و المؤشر الذي يخبرنا اذا ما كان البنك يعمل بشكل صحيح و يحقق النتائج و الأهداف المرجو تحقيقها .

الجزء الأول : البيانات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة التي تتناسب ووجهة نظركم :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر : 25 وأقل من 30 سنة ☐ 31 وأقل من 40 سنة ☐

41 وأقل من 50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐

3- المستوى العلمي : ثانوي ☐ تقني سامي ☐

ليسانس ☐ ماستر ☐

ما بعد التدرج ☐

4- المستوى الوظيفي :

عضو في الإدارة التنفيذية العليا ☐ مدير فرع إداري ☐

نائب مدير الفرع ☐ رئيس مصلحة ☐ عون اداري ☐

5- الأقدمية :

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 سنوات إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 11 سنة ☐

6- هل شاركت في دورات تكوينية في مجال التكنولوجيا المالية

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك نعم فأذكر عدد الدورات:

الجزء الثاني : البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة

المحور الأول : التكنولوجيا المالية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
خدمات التكنولوجيا المالية						
01	تعمل البنوك التجارية مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.					
02	يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة و في مختلف المجالات كالخدمات الالكترونية.					
03	يقوم البنك بإحداث تغييرات و تحديثات على عملياته وأجهزته و الإعتماد أكثر على التكنولوجيا المالية.					
04	يعتمد البنك على تكنولوجيا البلوكشين(الدفتر الرقمي اللامركزي) لتسجيل العملات.					
عملية الاقراض						
05	يمكن للبنك الحصول على التسهيلات الائتمانية المتنوعة بسهولة من خلال التكنولوجيا المالية.					
06	تساهم منصة البنك في الربط بين المقرضين و المقترضين.					
07	تحليل البيانات الضخمة (big data) باستخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تحسين عملية الاقراض البنكي.					
08	يقلل الاقراض من شخص الى شخص (P2P)على مداخيل البنك نتيجة عدم دخوله كوسيط بين المقرضين و المقترضين					
عملية التمويل و الاستثمار						
09	تنويع الاستثمارات المالية للعميل عبر الانترنت يساهم في رفع ربحية البنك.					
10	تساعد التكنولوجيا المالية في البنك على جذب المدخرات نتيجة بساطتها و سهولة التعامل بها.					
11	توفر التكنولوجيا المالية في البنك عروض تجذب العملاء لادخار أموالهم.					
12	يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في البنك بتقديم خدمات التمويل والاستثمار.					
المدفوعات التكنولوجية						
13	تساهم المدفوعات التكنولوجية في تخفيض تكاليف و وقت عملية الدفع.					
14	توفر التطبيقات التكنولوجية للبنك خاصية التحويلات المالية داخليا و خارجيا					
15	تساهم التكنولوجيا المالية في تسهيل عملية الاتصال بالعملاء.					
16	تلبي المدفوعات التكنولوجية للبنك متطلبات التجارة الالكترونية.					
الرقابة المالية التكنولوجية						
17	تستخدم التكنولوجيا المالية في التأكد من الالتزام بالأنظمة و التشريعات المصرفية					
18	تساهم التكنولوجيا المالية في عملية الرقابة على التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية.					

19	يمتلك البنك نظام الأمن السيبراني للكشف المبكر عن الاحتيال و القرصنة.(الجريمة المالية)					
20	تستخدم التكنولوجيا المالية تقييم أصول و خصوم و برمجيات و بيانات عمليات البنك.					

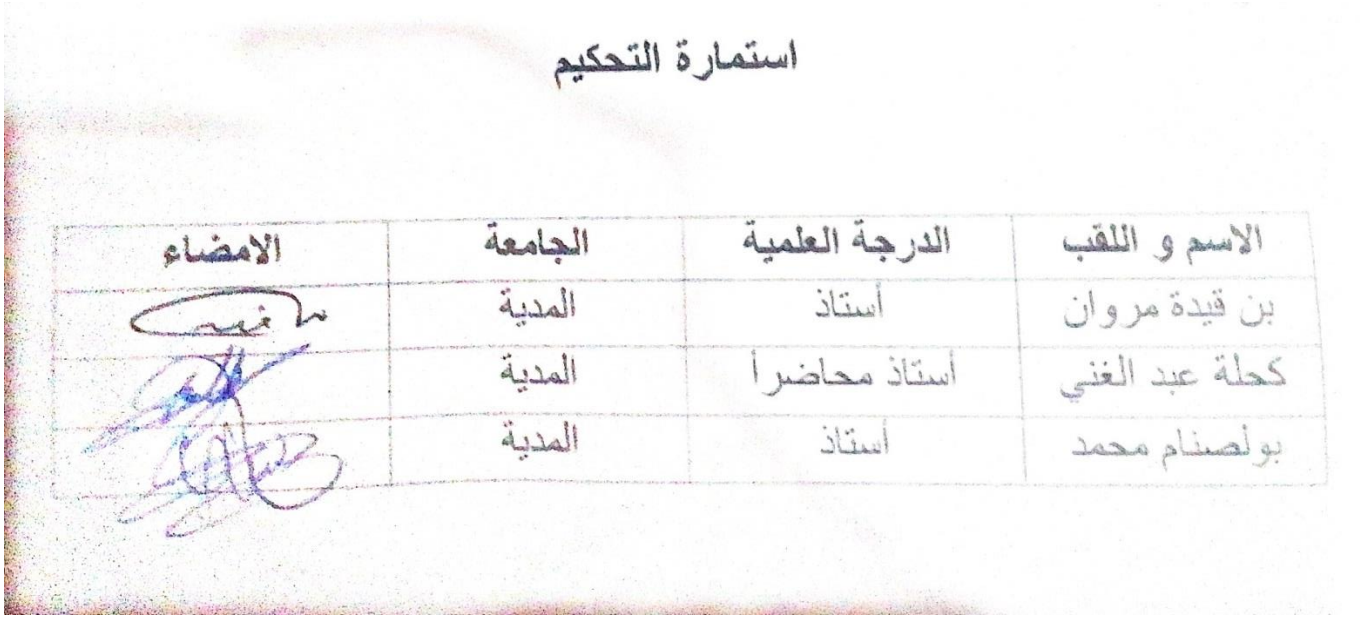
يرجى منك قراءة العبارات بدقة وبتمعن مع وضع علامة (X) أمام كل عبارة، علما بأن كل إجابة لا تقبل إلا خيارا واحدا فقط.

المحور الثاني : الأداء المالي للبنوك التجارية.

يرجى منك قراءة العبارات بدقة وبتمعن مع وضع علامة (X) أمام كل عبارة، علما بأن كل إجابة لا تقبل إلا خيارا واحدا فقط.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ادخال التكنلوجيا المالية و تطويرها تؤثر ايجابيا على المردودية المالية					
02	تساعد التكنلوجيا المالية على تقليل نسبة الأخطاء و منه الرفع من الأداء المالي					
03	يحقق البنك هامش الربح المستهدف خلال الخطة الاستراتيجية المسطرة.					
04	يساهم الأداء المالي في رفع كفاءة أداء البنك					
05	وسائل الاستثمار المتاحة لدى البنك تغطي مختلف الاحتياجات.					
06	يساهم الأداء المالي في عملية التطوير و التغيير في أعمال البنك.					
07	يحقق الأداء المالي النسب المعيارية للبنك لتوفير حقوق الملكية.					
08	يحقق البنك أرباح في ظل الامكانيات المادية و المالية المتاحة.					
09	يساعد الأداء المالي على تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل البنك.					
10	يساهم الأداء المالي في تطوير مستوى الأداء الاداري للبنك.					

الملحق رقم (02): استمارة التحكيم



استمارة التحكيم

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الامضاء
بن قيدة مروان	أستاذ	المدية	
كحلة عبد الغني	أستاذ محاضرا	المدية	
بولصنام محمد	أستاذ	المدية	

ملحق رقم (03) : اختبارات الإنحدار البسيط

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,567[a]	,322	,300	,28210

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

ANOVA[a]

-اختبار الانحدار البسيط البعد3

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,781[a]	,610	,598	,36504

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,464	1	6,464	48,506	,000[b]
	Résidu	4,131	31	,133		
	Total	10,595	32			

a. Variable dépendante : البعد3

b. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-1,556	,840		-1,852	,074
	المحور1	1,424	,204	,781	6,965	,000

a. Variable dépendante : البعد3

-اختبار الانحدار البسيط البعد 4

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المحور1[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البعد4

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,700[a]	,490	,474	,40202

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,875	,926		-,945	,352
	المحور1	1,230	,225	,700	5,463	,000

-اختبار الانحدار البسيط البعد 5

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,673[a]	,452	,435	,39672

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,030	1	4,030	25,607	,000[b]
	Résidu	4,879	31	,157		
	Total	8,909	32			

a. Variable dépendante : البعد5

b. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,677	,913		-,741	,464
	المحور1	1,124	,222	,673	5,060	,000

a. Variable dépendante : البعد5

اختبار الانحدار البسيط المحور 2

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,119[a]	,014	-,018	,42449

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,080	1	,080	,442	,511[b]
	Résidu	5,586	31	,180		
	Total	5,665	32			

a. Variable dépendante : المحور2

b. Valeurs prédites : (constantes), المحور1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,575	,977		4,681	,000
	المحور1	-,158	,238	-,119	-,665	,511

a. Variable dépendante : المحور2

اختبار الاتساق الداخلي للبعد 1

Corrélations

			مع التجارية البنوك تعمل الناشئة الشركات المالية للتكنولوجيا	مختلف البنك يوفر في و الحديثة الخدمات المجالات مختلف الالكترونية كالخدمات	البنك يقوم بإحداث تغييرات على تحديثات و عملياته و وأجهزته أكثر الإعتماد التكنولوجيا على المالية	البنك يعتمد تكنولوجيا على البلوكشين الدفتر) الرقمي (اللامركزي العملات لتسجيل	_خدمات _التكنلوجيا المالية1	
Rho de Spearman	مع التجارية البنوك تعمل الناشئة الشركات المالية للتكنولوجيا	Coefficient de corrélation	1,000	,571**	,043	,322	-,019	
		Sig. (bilatérale)	.	,001	,811	,068	,915	
		N	33	33	33	33	33	
	مختلف البنك يوفر في و الحديثة الخدمات المجالات مختلف الالكترونية كالخدمات	Coefficient de corrélation	,571**	1,000	,000	,160	,377*	
		Sig. (bilatérale)	,001	.	1,000	,375	,031	
		N	33	33	33	33	33	
	بإحداث البنك يقوم على تحديثات و تغييرات و وأجهزته عملياته على أكثر الإعتماد المالية التكنولوجيا	Coefficient de corrélation	,043	,000	1,000	,573**	-,135	
		Sig. (bilatérale)	,811	1,000	.	,000	,454	
		N	33	33	33	33	33	
	على البنك يعتمد تكنولوجيا الرقمي الدفتر)البلوكشين لتسجيل (اللامركزي العملات	Coefficient de corrélation	,322	,160	,573**	1,000	-,043	
		Sig. (bilatérale)	,068	,375	,000	.	,811	
		N	33	33	33	33	33	
	المالية_التكنلوجيا_خدمات 1	Coefficient de corrélation	-,019	,377*	-,135	-,043	1,000	
		Sig. (bilatérale)	,915	,031	,454	,811	.	
		N	33	33	33	33	33	